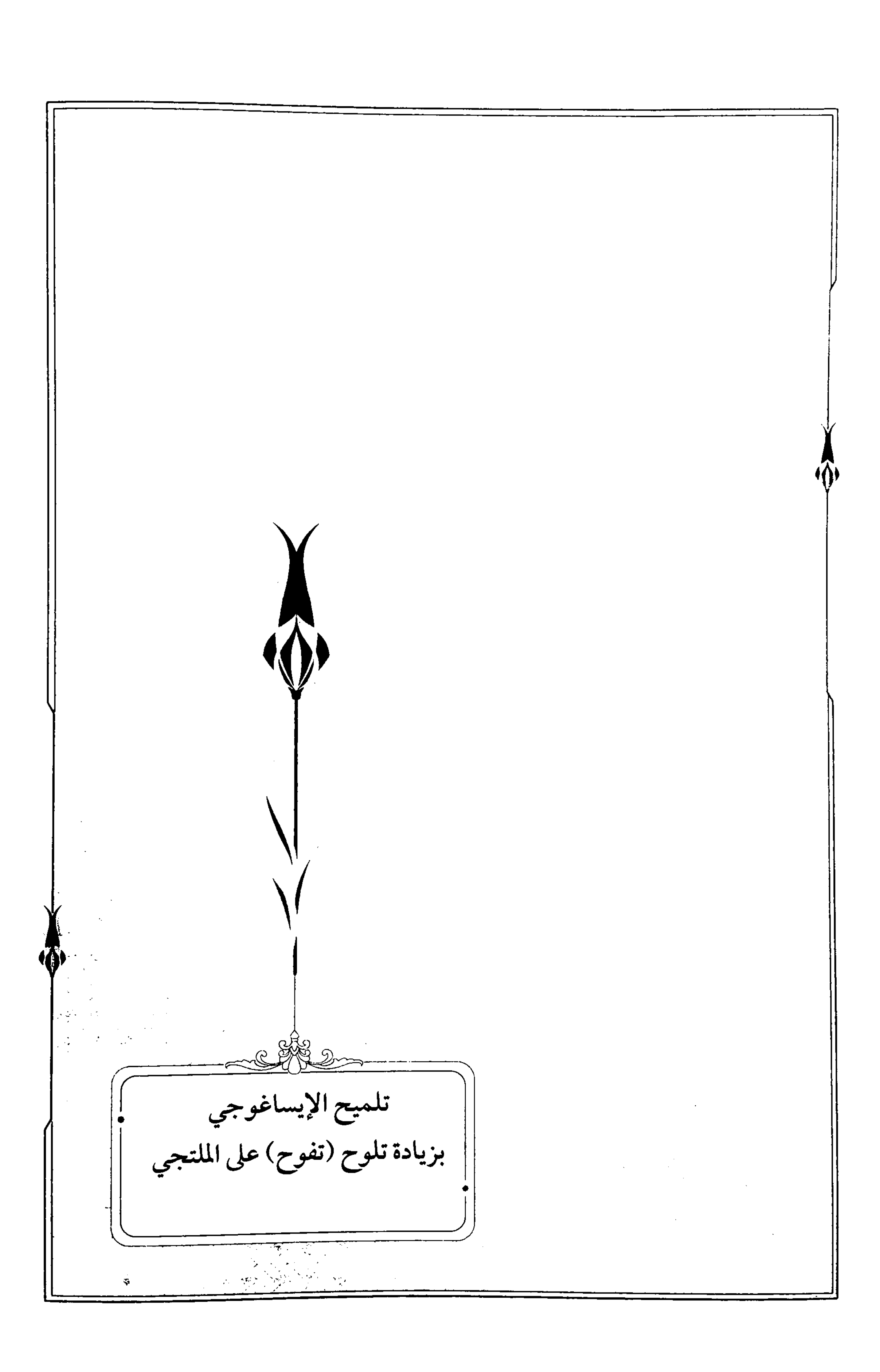

يطبع لأول مرة
تلميح الإيساغوجي
بزيادة تلوح «تفوح» على الملتجي
تأليف
العلامة الملا خليل الإسعردي العمري قدس سره
تحقيق الدكتور حامد سوكيلي
اعتنى به وقدمه للطبع
مركز الهاشمية للدراسات وتحقيق التراث - تركيا
HAŞİMİ



تلميح الإيساغوجي

بزيادة تلوح (تفوح) على الملتجي



اسم الكتاب: تلميح الإيساغوجي

موضوع الكتاب: منطق

مؤلف الكتاب: الملّا خليل الإسعردي

التحقيق العلمي والمقابلة: د. حامد سوكلي

الإخراج والتصميم: مركز الهاشمية للدراسات وتحقيق التراث، اسطنبول- تركية

عدد صفحات الكتاب: ١٢٤

الطبعة: الأولى

بلد الطبع: اسطنبول - تركيا

تاريخ الطباعة: ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

ISBN:978-605-7621-41-2

الناشر: المكتبة الهاشمية في تركيا، وهي عضوٌ في اتّحاد للنّاشرين العرب، وعضوٌ في اتّحاد النّاشرين والكتّاب التركي، وعضوٌ مؤسِّس للمؤتمر الثقافي (محراب) للدراسات والأبحاث العلمية.



عنوان المركز الرئيسي في القسم الآسيوي

***Adres**: Eyüp Sultan Mah. Esma Sk. No:3/A 34885*

Samandıra - Sancaktepe - İstanbul / Türkiye

***Telefon**: 00902125642500*

فرع التوزيع (١) في القسم الأوروبي

Büyük Reşit Paşa Cad. Yümni İş Merkezi No:16/23

Vezneciler/Fatih/İstanbul- Telefon: 00902125270706

فرع التوزيع (٢) في القسم الأوروبي

Karagümrük Mah Fevzipaşa Cad No:325

Fatih/İstanbul- Telefon: 00902126359562

للتواصل الإلكتروني

البريد الإلكتروني (قسم الإدارة): ***hasimiyye@gmail.com***

موقع الويب: ***Web site: www.hasimiyayinevi.com***

تلميح الإيساغوجي

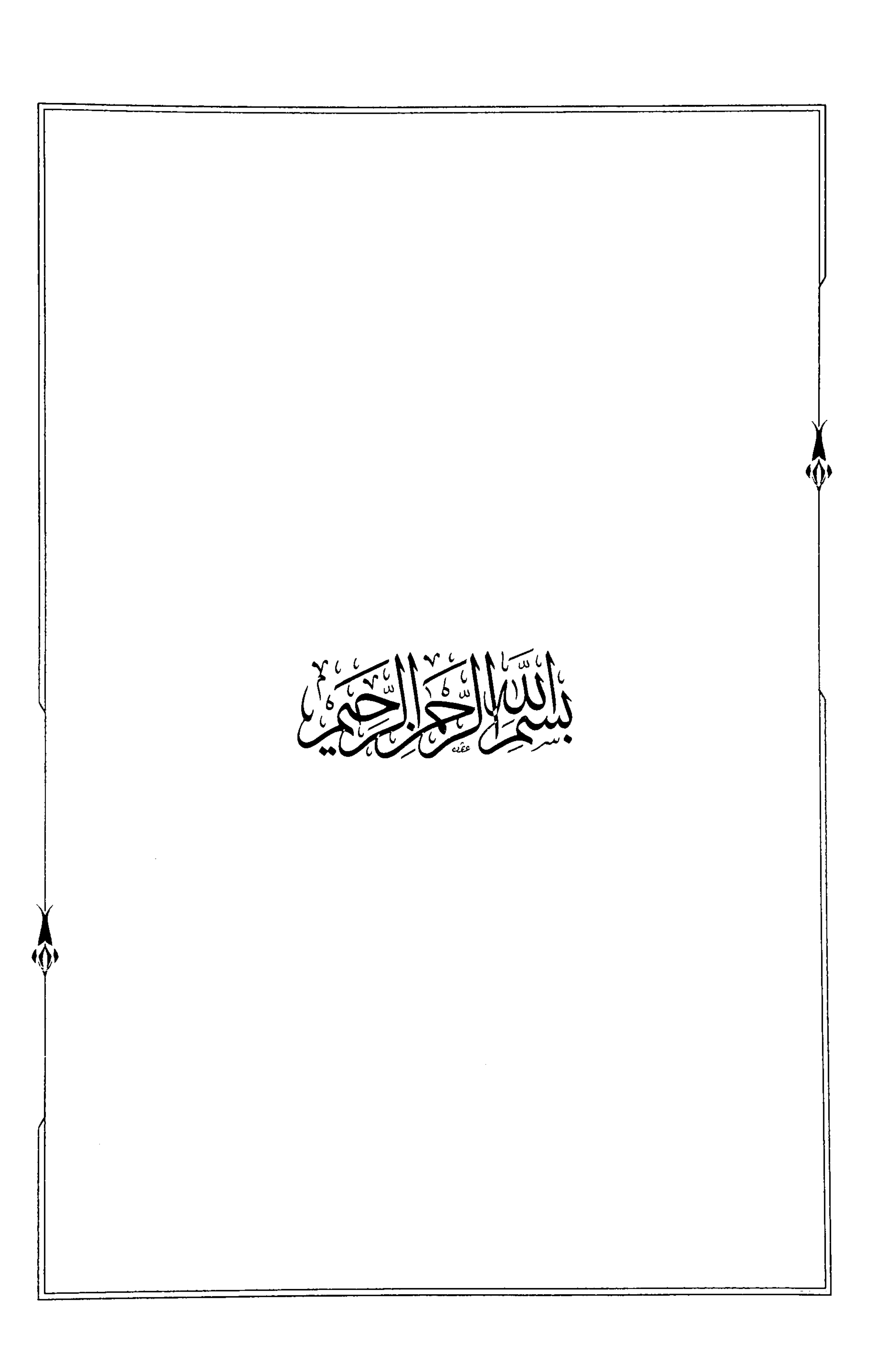
بزيادة تلوح (تفوح) على الملتجي

تأليف

العلامة الملا خليل الإسعردي

تحقيق

د. حامد سوكيلي


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المكتبة الهاشمية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ الله الَّذي اصطَفَى الإسلامَ دِيناً لِصَفوَةِ بَرِيَّتِهِ، وبعَثَ بِهِ المُرسَلِينَ الَّذينَ اختَارَهُم مِن خَلِيقَتِهِ، وجعَلَهُم قَوَّامِينَ بِشَرِيعَتِهِ عَلى بريَّتِهِ، وأنعمَ علينا بخاتمِ أنبيائهِ وأفضلِ رُسلهِ، وسلكَ بنا الحُسنى بدلالتهِ، وجعلنا ذَابّينَ عَن حَرِيمهِ عَامِلينَ بِسُنَّتِهِ، نَحمَدُهُ حَقَّ حَمْدِهِ، وَنسأَلُهُ التَّوفِيقَ لِرُشدِهِ، وَنَرغَبُ إِلَيهِ فِي المَزِيدِ مِن فَضلِهِ، الَّذي لا مُنتهى لحدِّه، وصَلَّى الله عَلى سَيِّدنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ رُسُلهِ، وعَلى آلهِ وصَحبهِ وحِزْبهِ.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ الله قد بعثَ سيِّدنا محمَّداً ﷺ رحمةً للإنسانية وهدايةً للبشرية، وأيَّدهُ بأصحابهِ الأخيارِ، الذينَ كانوا مِعوَاناً له على نشرِ الخيرِ والفضيلةِ وإعمار القِفار، فنشروا الخيرَ والصَّلاحَ في بقاع العالمِ بالليلِ والنَّهار، فعمَّ السِّلمُ والأمانُ في أنحاء المعمورة رِغمَ أنفِ الكفَّار، وجاءَ مِنْ بعدهِم مَن اقتدى بهم في نشرِ الخيرِ والصَّلاحِ، ودلَّ العبادَ على ما فيه الفوزُ والنجاةُ والفلاحُ، فصنَّفوا المصنفاتِ الرائعة والكُتُبَ المِلاح، وحشَّوا عليها ووضَّحوها أيَّما إيضاح، فانبهرت العقولُ بتصانيفِهم وتألَّقت وصفت الأرواح، فجزاهم الله خيراً عنَّا ما دجى الليلُ وأشرقَ الصَّباح.

ونظراً لمكانةِ هذه العلوم التي بثَّها ورثةُ الأنبياء -أهل العلم- في مصنَّفاتهم ورغبةً في الاندراجِ في سلكِ تعلُّم العلمِ وتعليمهِ وتيسيرِ سُبلهِ وإنارةِ طريقه؛ كان لزاماً على الأحفادِ أن يحفظوا هذا الإرث العلميَّ الغالي والنفيس من الضَّياع، وأن تعبثَ به أيدي الحاقدينَ على هذا الدِّين وأهله، فانبرت المكتباتُ ودورُ النشر في العالم الإسلاميِّ إلى هذا الأمرِ المهمِّ والخطيرِ، وكانَ للمكتبةِ الهاشميةِ ولله الحمدُ يدٌ سبَّاقةٌ في خدمة هذا التُّراث الجليل، وهي من موقعها الهامِّ في إسطنبول، قلب الإسلام النابض وعاصمة الخلافة العثمانية،

التي ما زالت آثارُها باقية في حفظِ وخدمةِ كُتبِ التُّراث وطباعتها، فاستمراراً لطريق سلفنا في خدمةِ التُّراث بدأت المكتبةُ الهاشميةُ العملَ في خدمة الكتاب، ورفعتْ شعارَ «**نحافظ على تراثنا**»، وجعلتْهُ منهجاً لها في العمل، فعَمِلتْ في خدمةِ الكتابِ تصحيحاً وتدقيقاً وتحقيقاً، ضمنَ مركزها العلميّ الذي يضُمُّ نُخبةً من أهلِ العلم المُتخصِّصِينَ في مجالِ التَّحقيق والبحثِ العلمي والتَّصميمِ الفنيِّ.

وخلالَ الأعوامِ الماضية قدَّمتْ – لقُرَّائِها وأحبابِها طلبة العلم ولله الحمدُ- الكثيرَ الطيِّبَ الذي تفتخرُ به، بدءاً من الكتبِ المقرَّرة في المدارس الشَّرعية المنتشرة على الأراضي التّركيةِ، وانتهاءً بالكُتبِ الإسلاميةِ عامةً، وهي لا تدَّعي الكمالَ، ولكنْ تطمحُ بأن تكونَ كُتبُها في الدِّقة والأمانة العلمية بالدرجة الأُولى إن شاء الله تعالى؛ إذ سِمةُ الإنسانِ النَّقص والسَّهو والنِّسيان.

وهي ماضيةٌ في هذا الطريقِ المُبارك الذي تفتخرُ به، عازمة بعون الله تعالى أن تُقدِّم كلَّ جديدٍ بحُلَّةٍ قشيبةٍ، سائلةً المولى الجليلَ التوفيقَ والعصمةَ والرَّشادَ، وراجيةً من قرائها وأحبابها الدعاءَ لها بالتأييد، وألَّا يبخلُوا عليها باقتراحاتِهم ونُصحِهم؛ فإن الغايةَ من هذه المكتبةِ خدمُة العلم وأهله بقدرِ الطَّاقةِ والوُسعِ.

وصلَّى الله علَى سيّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبهِ وسلَّم، كُلَّما ذكرهُ الذَّاكرونَ وغفلَ عن ذكره الغافلونَ، وحسبُنا الله ونِعمَ الوكيل، وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمينَ.

واللهُ من وراءِ القصدِ.

المكتبة الهاشمية

إسطنبول- تركية

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيِّد المرسلين وخاتم النبيِّين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين.

وبعدُ؛ فهذا كتابٌ رصينٌ في علم المنطق للعلَّامة الشهير المُلَّا خليل الإسْعردي الشَّافعيّ العُمريّ، وكان قد احتوى مسائل المنطق جُلَّها بعبارة موجزة وأسلوبٍ سهلٍ، والكتاب وإن سمَّاه المؤلِّف بـ: «إيساغوجي» تلميحاً إلى أنه مُستفادٌ من كتاب «إيساغوجي» لأثير الدِّين الأبهريّ -رحمة الله عليه- فإنَّ المؤلِّف زاد عليه بعضَ المسائل التي لا توجد في الأصل، ليسُدَّ الثغرات فيه حتَّى لم يُبقِ حاجةً إلى دراسة كتاب آخرَ من كتب المنطق، وقد وضع المؤلِّف على كتابه حواشٍ نفيسة وتعليقاتٍ دقيقة.

ومن ثَمَّ حرصتُ على تحقيقه وإخراجه، فأثْبتُّ المتنَ وألحقتُ به جميعَ منهوات المؤلف، وزدت عليها بعضَ حواش أخرى للشيخ علاء الدين وغيره من العُلماء الأجلاء من مدرسة أوخين -حرسها الله-.

وأسألُ الله تعالى أن ينفع بهذا الكتاب، والحمدُ لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحاتُ، وصلى الله وسلم على سيِّد السادات محمَّد وعلى آله وصحبهِ هُداة الأمَّة إلى سبيل الرَّشادِ.

د. حامد سوكيلي

ترجمة المؤلف:

هو العلَّامةُ المُلّا خليل بن المُلّا حُسين بن المُلّا خالد الهيزاني (الخيزاني)، ثمّ الإسعرديُّ (السيرتي) الشّافعيُّ العُمريُّ.

وُلد المُلّا خليل في قرية گُلْپيك من قرى قضاء هيزان التابعة الآن لمحافظة بدليس التركية سنةَ ١١٦٤ هـ-١٧٥٠م، كما ذكر حفيدُه الشيخُ عبدُ القهار، وهو الأقربُ، وقيل غيرُ ذلك.

نشأ -رحمه الله- في أسرةٍ علمية، وكان والده قد اعتنى به منذ الصغر، وكان سخيّاً يُحبُّ أهلَ العلم والصلاح، يستضيفهم ويطلبُ منهم الدُّعاءَ لولده خليل.

تلقّى المُلّا خليل علومَه الأولى في منطقته على يدِ عُلماء أجلّاء، منهم: المُلّا عبد الرحمن البالكي والمُلّا عبد الهادي الأرواسي والمُلّا حسن الخوشبي والشيخ فرج، ثمّ رحلَ إلى العمادية، ليدرسَ هناك في مدرسة قُبّهان، فأكملَ دراسته على يد أُستاذه مُفتي العمادية المُلّا محمود البهديني وأخذ منه الإجازةَ العلميَّةَ.

وبعد الحصول على الإجازة العلمية درَّس في هذه المدرسة، فتتلمذ له هناك عددٌ من العلماء، منهم: العلامة المُلّا يحيى المزوري . ثمّ رحلَ منها إلى الجزيرة. ولعلّه بقيَ هناك مدةً مُمارِساً التدريس فيها أيضاً، ثم عادَ إلى العمادية ليتابع التدريس هناك أيضاً.

ثم عاد إلى هيزان، فدرَّس في مدرسة ميدان، واستمرّ ذلك نحواً من خمسِ سنوات، ثمّ طلب منه والده الانتقالَ إلى مدينة إسعرد إذ كانت كالوطن له، فأجابه لما طلبَ واستقرّ فيها واشتهر بالنسبة إليها، فاستقبله العوامّ والخواصّ أحسنَ استقبال وقبول، واجتمع عليه عددٌ كبيرٌ من طُلّاب العلم، فذاع صيتُه حتى اشتُهرَ

بلقبِ - أُستاذ الكُلِّ في الكلّ-. وتصل سلسلةُ إجازة أغلب العلماء المتخرّجين من المدارس الشرقية التقليدية إليه، وما زال ذلك إلى يومنا هذا.

وبعد الاستقرار في مدينة إسعرد، بدأ المُلَّا خليل يدرِّس في مدرسة الفخريّة. واستمرّ تدريسه في هذه المدينة نحواً من ثلاثين سنة. وصارت المدينة بفضله منارَ علم يُهتدى به.

وكان المُلَّا خليل زاهداً ورعاً عفيفَ النفس، وكان قادريَّ المشرب، أجاز له بالطريقة القادريّة الشيخ أحمد الرشيدي.

قضى المُلَّا خليل حياتَه الطويلة في خدمة العلم والدين، له مكانةٌ مرموقةٌ لدى أهل العلم، تتلمذ له في كلّ بقعة قام بالتدريس فيها عددٌ كبير من التلاميذ، وتخرّج على يده كثير من العلماء، منهم: ابناه العلامة المُلَّا مصطفى والمُلَّا عبد الله ، والمُلَّا محمود الإسعردي بن المُلَّا عرب والمُلَّا علي من قرية حلنزي والشيخ حامد التلوي والشيخ حسن التلوي والمُلَّا خالد الصلحي والمُلَّا زاد الأرهي والمُلَّا حامد النيفلي والمُلَّا أبو بكر الصهري والشيخ فهيم الأرواسي والمُلَّا حسن مفتي مدينة موش.

توفّي المُلَّا خليل في مدينة إسعرد ودُفن فيها، واختلفت الأقوالُ في تحديد سنة وفاته أيضاً، وقد أرّخ حفيده الشيخ عبد القهار وفاته سنة ١٢٥٩هـ-١٨٤٣م، وهو الأقرب إلى الصواب لقُربه إليه ومعرفته بأحواله، أمَّا ابنه المُلَّا مصطفى فقد حدَّد سنة وفاته حسب الحساب الأبجدي في قصيدة له قائلاً:

مِنْ صَميم القلبِ حقًّا قيل في تاريخه

تاجُ أهلِ العلمِ طُرًّا ها هو الدُّرُّ المصونْ

مصنّفاته:

لم يقتصر نشاط المُلَّا خليل العلمي على الدرس والتدريس، بل تعدّاهما إلى التأليف والتصنيف، فألّفَ العديدَ من المؤلّفات في شتى العلوم، حتى قيل: إنّه لم يَدَعْ علماً إلا كتب فيه. منها:

١. بصيرة القلوب في كلام علّام الغيوب.
٢. بصيرة القلوب في كلام علّام الغيوب، وهذا أوسع من الأوّل.
٣. ضياء بصيرة القلب العروف في التجويد والرسم وفرش الحروف.
٤. شرح ضياء بصيرة القلب العروف في التجويد والرسم وفرش الحروف.
٥. مختصر شرح الأماني للشاطبي لما فيه من الرموزات ومبنى المعاني.
٦. محصول المواهب الأحدية في الخصائص والشمائل الأحمدية.
٧. تأسيس قواعد العقائد على ما سنح من أهل الظاهر والباطن من العوائد.
٨. أصول الفقه.
٩. أصول الحديث الأزهر من مختصر وشرحه لابن حجر.
٠١. ملخّص القواطع والزواجر فيما تكلّموا على الصغائر والكبائر.
١١. أصول مغني اللبيب الحاج من جمع جوامع التاج.
٢١. زبدة ما في الفتاوى الحديثية في الأجوبة والاعتناء بنحو الفضل والتفضيل وأمور ليس لأحد عنها غناء.
٣١. مختصر شرح الصدور بشرح حال الموتى وأحوال القبور.
٤١. منهاج السنّة السنيّة في آداب سلوك الصوفيّة.
٥١. نبذة المواهب اللدنية في الشطحات والوحدة الذاتية.
٦١. نهج الأنام لنفع العوام.

٧١. مختصر المنح المكية في شرح القصيدة الهمزية.

٨١. معفوّات عجاب يحتاجها ذو تقوى وآداب.

٩١. أزهار الغصون من مقولات أرباب الفنون وما للطالب فيه من قرّ العيون.

٠٢. القاموس الثاني في النحو والصرف والمعاني.

١٢. تلميح الإيساغوجي بزيادة تلوح (تفوّح) على الملتجي.

٢٢. توضيح استعارة قاسم السمرقندي الهمام بزيادة إرادة وتبديل الكلمات (العبارات) يقتضيها المقام.

٣٢. منظومة في الآداب تهدي الطالب إلى الطريق الصواب.

٤٢. الرسالة العضدية الوضعية بما يوضح منها المرام بالكلية.

٥٢. المنظومة الزمرُّدية مما من المفاتح مجنية.

٦٢. منظومة في مولد خير البرية.

٧٢. الكافية الكبرى في النحو.

٨٢. منظومة الخبية في آداب المناظرة.

٩٢. منظومة التجويد باللغة الكردية.

٠٣. مجمع المسائل

١٣. فضائل (مناقب) أئمّة المذاهب الأربعة.

٢٣. رسالة في النذر.

٣٣. طبقات الرجال.

٤٣. ديوان شعر بالكردية والعربية.

عملي في التحقيق:

يتلخَّص عملي في تحقيق الرسالة في النقاط الآتية:

١. وجدت عدداً من النسخ لهذا الكتاب، واخترت ثلاثة منها، الأولى: توجد في خزانة كتب المرحوم الشيخ معصوم حفيدِ حفيدِ المؤلِّف، ولم يصرّح الناسخ باسمه ولا بتاريخ نسخه، ومع ذلك يبدو أنها أسبق من الأُخريين، وتتميز منهما بذكر معظم حواشي (منهوات) المؤلف فيها، فاعتمدتُ عليها في إثبات المتن ورمزت إليها بـ (أ).

وثانيهما: نسخةُ مدرسة أوخين التي تتميزُ بحواشيها الكثيرة، بعضها للمؤلف، وبعضها للعلماء الأجلاء، رمزت إلى هذه النسخة بـ (خ).

والثالثة: للعالم الفاضل المُلَّا صدر الدين يوكسل، رمزت إليها بـ (ص).

٢. نسخت النصّ وقسّمتُه فقراتٍ متناسبةً، وأدرجتُها تحت عناوينَ مُلائمة وقد وضعْتُ هذه العناوين بين معقوفتين [ ].

٣. قابلتُ بين النُّسخ ورجّحتُ ما في النسخة الأولى من العبارات المُختلَفِ فيها بين النُّسخِ، وأشرتُ إلى الخلاف في الهامش.

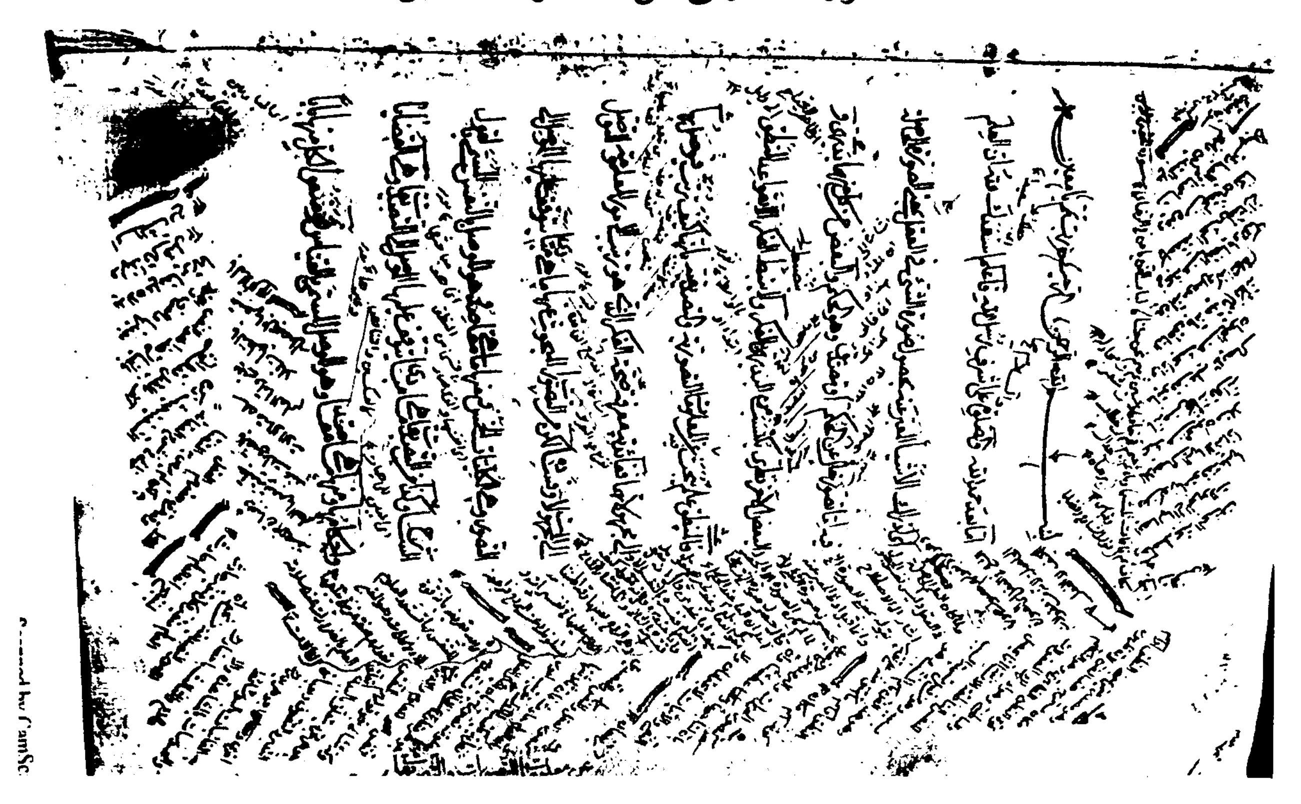
٤. إذا وجد اختلافٌ بين النسخ زيادةً ونقصاناً، أشرتُ إليهما في الهامش.

٥. أثبتُّ في الهامش جميع منهوّات المؤلّف وأشرتُ إليها برمز (م)، وبعضاً من حواشي المزبورة في نسخة أوخين، وأشرتُ إليها برمز (خ)، وبعض هذه الحواشي من تقريرات الشيخ علاء الدين من أستاذه المُلَّا عبد الكريم -قُدِّس سرُّهما-، فأشرتُ إليها بعد الانتهاء من كلِّ هامش منها.

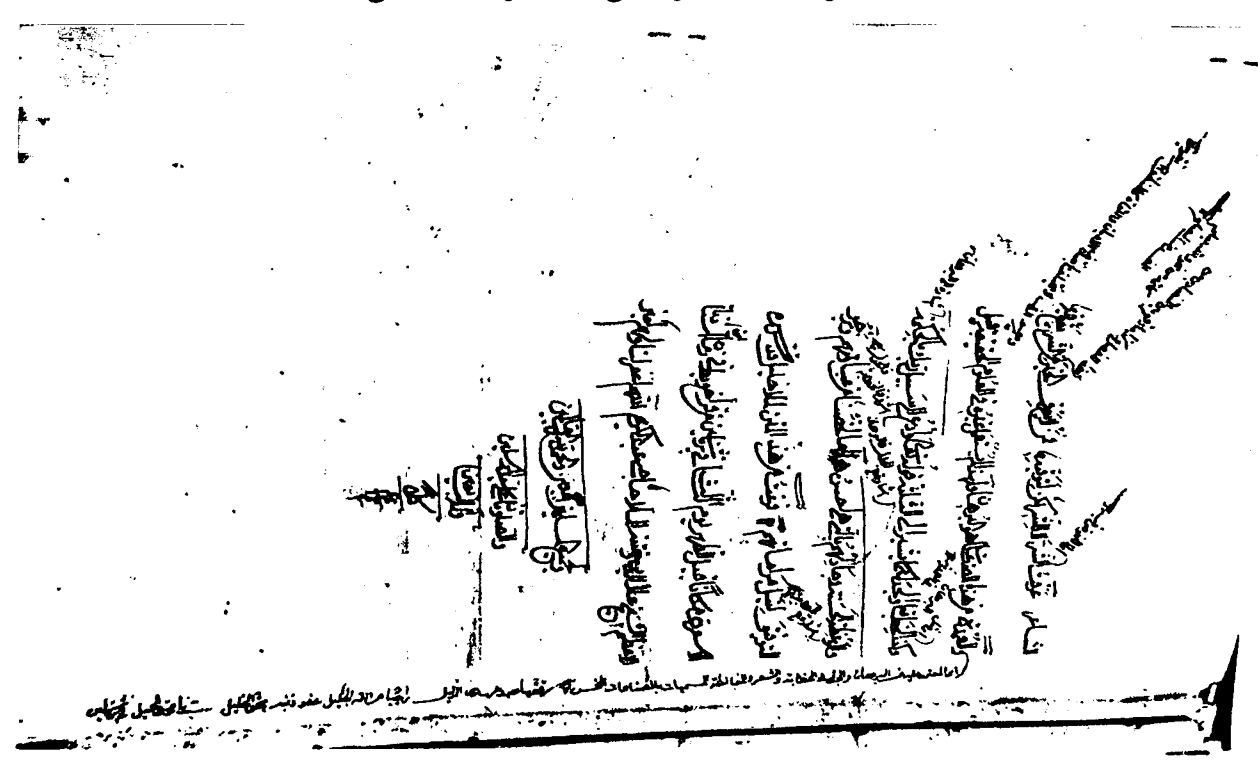
٦. اعتمدتُ في إثبات منهوات المؤلِّف على نسخة مجموعٌ فيها المنهواتُ كلُّها، ولم يذكر المتن فيها، جمعها حفيدُ حفيدِ المؤلف الشيخ حيدر، وقارنت ما فيها بما في النسخة المعتمدة في التحقيق.

٧. أضفتُ إلى النصّ ترجمةَ المؤلّف وصورةَ الصحيفة الأولى والأخيرة من المخطوطات.

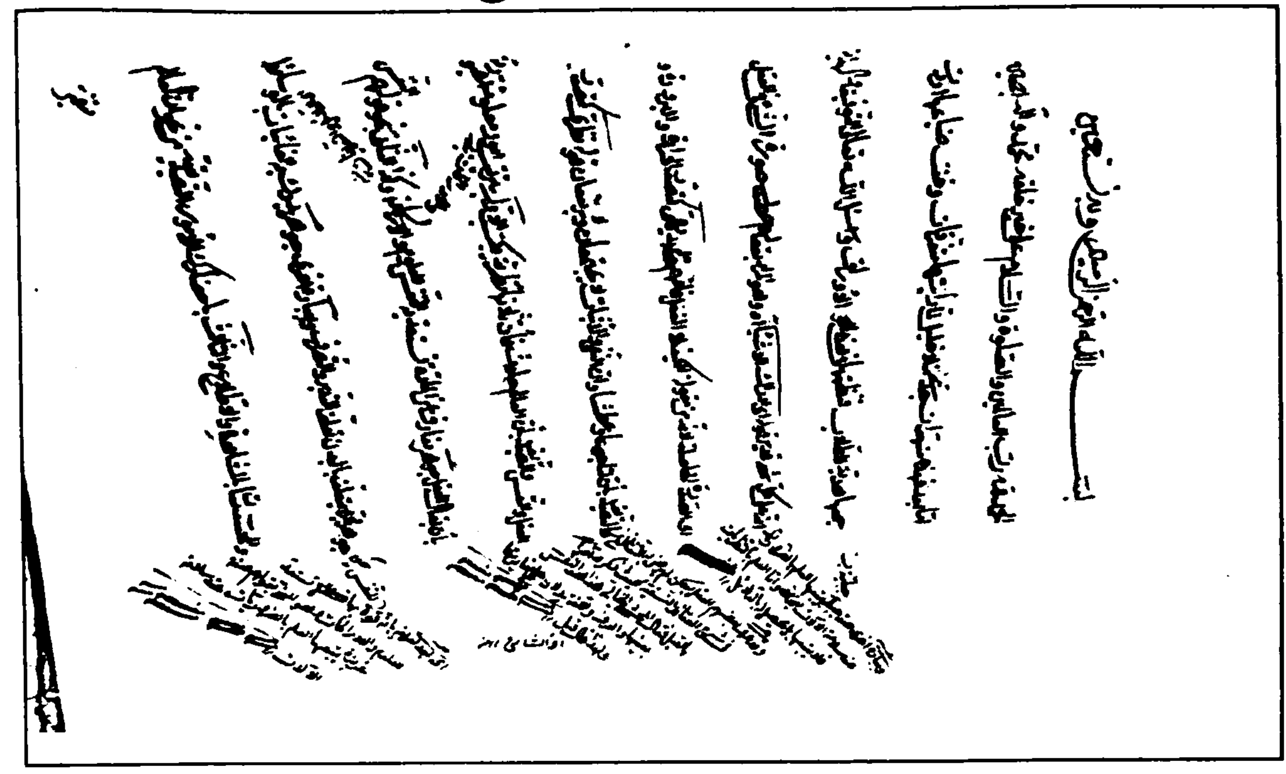
الورقة الأولى من مخطوط أوخين



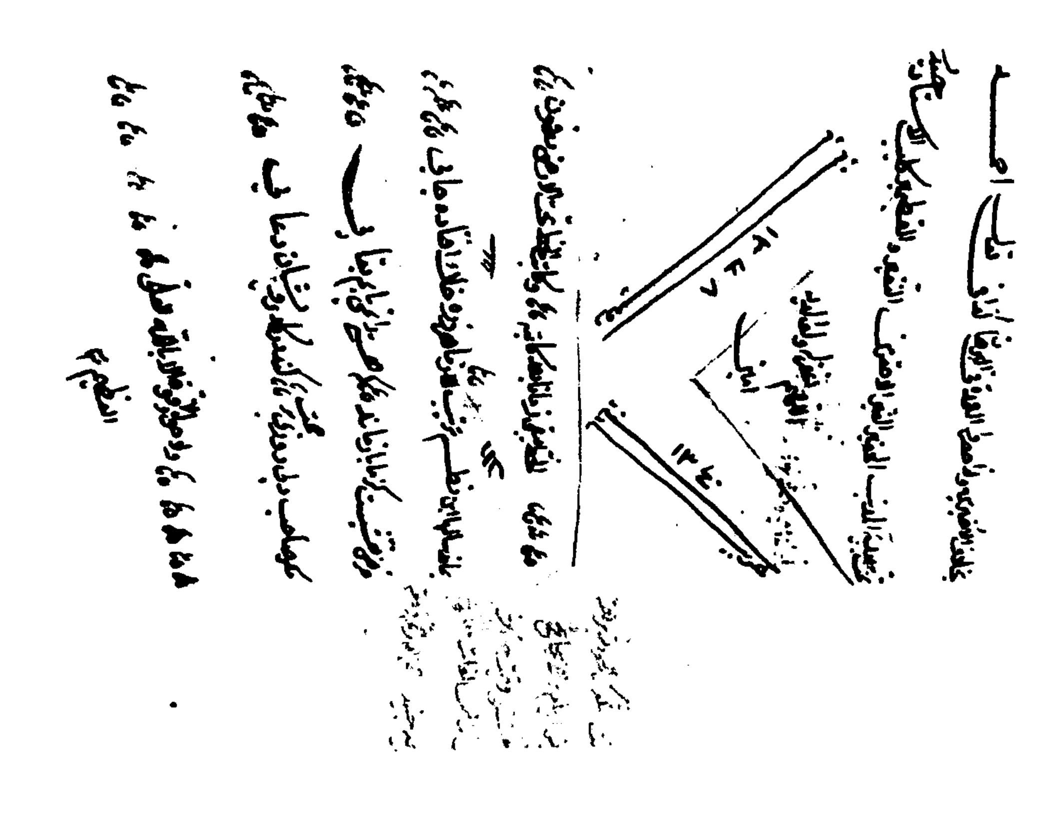
الورقة الأخيرة من مخطوط أوخين



الورقة الأولى من مخطوط الشيخ حيدر



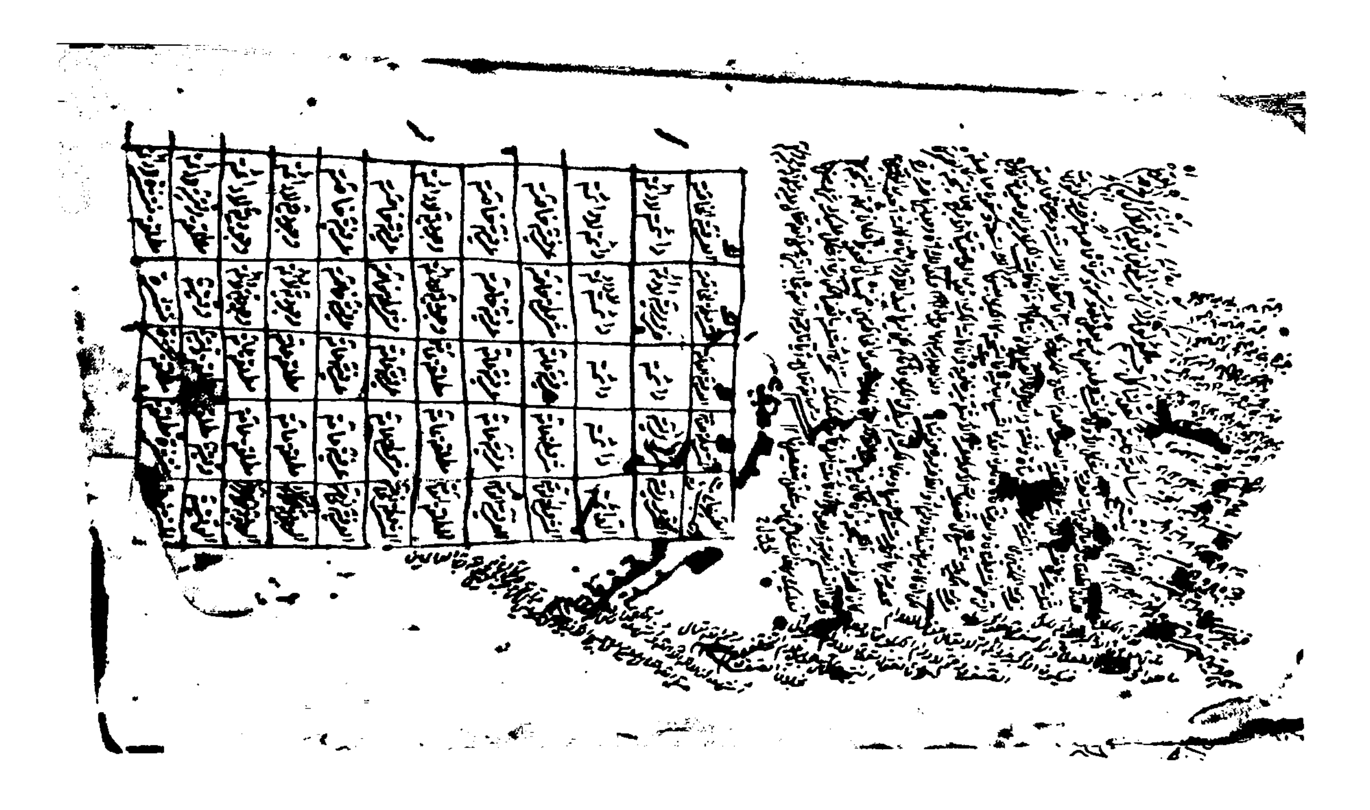
الورقة الأخيرة من مخطوط الشيخ حيدر

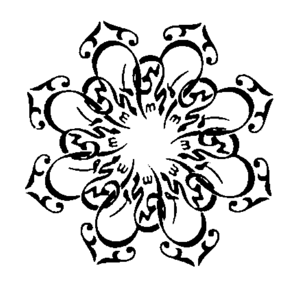



الورقة الأخيرة من مخطوط مجهول ناسخه



الورقة الأخيرة من مخطوط مجهول ناسخه





بسم الله الرحمن الرحيم

وَبِهِ ثِقَتِي

[المقدمة]

بعدَ حمدِ اللهِ والصلاة على أشرف رسل الله، فاعلم أسعدَك الله أنَّ العلمَ- أي: **إدراكَ الأشياءِ** المعبَّر عنه بحصولِ صورةِ الشَّيءِ في العقلِ **بمعنى الصُّورةِ** الحاصلةِ فيه- إمَّا تصوُّرٌ خالٍ عن الحُكمِ أو تصديقٌ **وهو الحُكمُ** والبعضُ من كلٍّ منهُما **بديهيٌّ**

بسم الله الرحمن الرحيم

(**قوله: وبه ثقتي**) في خ: ربّي تمّم يا معين.

(**قوله: إدراك الأشياء**) في هامش م: وهو المراد بقولهم: حصولُ صورة الشيء في العقل، أي: الصُّورة الحاصلة؛ لأنَّه من مقولات الكيف لا الفعل فافهمْ، فهي كتصوُّر الحرارة والبرودةِ، وكالتَّصديق بأنَّ لنا جوعاً وعطشاً، وأنَّ النَّفي والإثباتَ لا يجتمعانِ ولا يرتفعانِ.

(**قوله: بمعنى الصورة**) في هامش خ: إشارة إلى أن المراد هذا، وإنما قالوا كذلك؛ لأن المدار على الحصول. تقرير الشيخ محمد علاء الدين من أستاذه مولانا الملا عبد الكريم قدّس الله أسرارهما وكذا جميع التقريرات. ولَمَّا كان العلمُ الصورةَ الحاصلة في العقل وليس نفسَ الحصول، أشار إلى الاصطلاح بقوله: (بمعنى الصورة) إلخ. وإنما قيل أوّلاً: المعبّر عنه بحصول صورة الشيء؛ لأنه لَمَّا لم يكن الصورة إلّا بالحصول، قال حصول صورة إلخ؛ تسامحاً. اعلم: أن العلم عند الحُكماء مقولُ انفعال، وعند غيرهم مقولُ كيف، أمّا عند من قال: إنه مقول انفعال؛ ففسّره بالتفسير الأوّل، وأمّا عند من قال: إنه مقول كيف ففسّره بالثاني، ولذا اختارَ الثَّاني.

(**قوله: وهو الحكم**) في هامش خ: على ما هو الراجح من كون التصديق بسيطاً. تقرير.

(**قوله: بديهي**) في هامش م: كتصوُّر الحرارة والبرودة، وكالتصديق بأنّ لنا جوعاً وعطشاً، وأنّ النفي والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان.

والبعضُ الآخَرُ **نظريٌّ يُكتَسَبُ من البَدِيهيِّ** بالفِكر، ولا ينضبطُ الفِكرُ إلا بقواعدِ المنطقِ.

[تعريفُ المنطق وفائدتُه]

فالمنطقُ **علمٌ** يُبْحَثُ فيه عن المعلومات التصوُّرية والتصديقية بأنها كيفَ تُرَتَّبُ **فيوصَلُ بها** إلى مجهولاتهما.

(قوله: نظري) في هامش م: كتصوُّرِ العقل والنَّفس والتَّصديقِ بأن العالَم حادثٌ، فإنَّ ثلاثتها نظريَّةٌ يُكتسبُ الأوَّلُ بترتيب أمورٍ معلومةٍ تصوريَّةٍ، بأنْ يقالَ: العقلُ: جَوْهَرٌ[1] مفارقٌ عن المادة تستعدُّ به النَّفسُ للعلوم والإدراكات، وكذا الثاني بنحو قولهم: النَّفسُ: جوهرٌ مجرَّدٌ يتعلَّقُ بالبدن تعلُّقَ التَّدبُّرِ والتَّصرُّفِ، وبعبارةٍ أخرى: جوهرٌ[2] يُدرَكُ به الغائباتُ بالوسائطِ أي: الدلائل والتعريفات والمحسوساتُ بالمشاهدةِ والاطِّلاع، والثَّالثُ بإحضارك الأمورَ التَّصديقيَّةَ من نحو: إنَّ العالَمَ متغيِّرٌ، وكلُّ متغيِّرٍ حادثٌ، لينتج: أنَّ العالَمَ حادثٌ.

(قوله: من البديهي) في هامش خ: ابتداء أو بالواسطة. تقرير.

(قوله: علم) في هامش م: هو مصدرٌ مِيميٌّ بمعنى النُّطقِ، أو اسمُ مكانٍ، مسمًّى به هذا الفَنُّ؛ لأنَّ ظهور قوة النُّطق الظَّاهريِّ وهو التَّكلُّمُ، والباطنيِّ وهو إدراكُ المعقولاتِ للنَّفسِ النَّاطقةِ الإنسانيَّةِ إنَّما يحصلُ بسببِه، وهو من قبيلِ تَسميةِ السببِ ــ وهو هذا الفَنُّ ــ باسمِ المسبَّبِ وهو النُّطقُ، أو اسم ما اشتقَّ منه على تقدير كونه اسمَ مكانٍ.

(قوله: فَيوصَلُ بها) في هامش م: وحاصلُ بحثه البحثُ عن إيصالها إلى المجهولات، وعن كونها متوقِّفةً عليها للإيصال إليها؛ لأنَّه إذا بُحث عن الحيوان مَثلاً بأنَّه جِنسٌ، فكأنَّه قال: إنَّه ما يُتوقَّفُ عليه الإيصالُ، وإذا بحث عن الحيوان النَّاطِقِ بأنَّه حَدٌّ تامٌّ فكأنه بيّن أنه

---

(١) وبعبارة أخرى صفة جبلّيّة يتبعها العلمُ بالضروريات عند سلامة الآلات، يعنى: وأمّا العلم بالنظريات فلا يتبعها بل يحصل له بالدلائل. منه

(٢) وقد عرّف بعضهم العقلَ به، لكن لم يرض به التفتازاني في شرح العقائد النسفية؛ حيث ذكره آخراً (أي: بعد تعريفه بأنّه قوّة للنفس، بها تستعدّ للعلوم والإدراكات، وهو المعنيّ بقولهم: صفة غريزة يتبعها العلمُ بالضروريات عند سلامة الآلات) بالقيل، فقال المحشّي الخيالي: هذا هو النفس بعينها، والعرف واللغة يدلّان على مغايرتهما، ولهذا قال (أي: الشارح): قيل. منه

ففائدته معرفةُ صحّةِ الفِكْرِ الذي هو ترتيبُ الأمور المعلومةِ للتوصُّل إلى المجهولاتِ وفسادِهِ.

[أبواب المنطق]

لكنْ من التصوُّراتِ المبحوثِ عنها ما هي مَبَادٍ يتوقَّفُ عليها المُوصِلُ إلى **التصوُّر** وهي **الكُلّياتُ الخمسُ**

مُوصلٌ، وكذا الكلامُ في بحثه[1] عن القضايا والقياس كما حققَّهُ مُحشّي الفناري وغيرُهُ من المحققِين، لكنَّنا تسامحْنا في العبارة تسهيلاً على المبتدئين، فافهم.

(**قوله: ففائدته**) في هامش خ: تفريع على التعريف إشارة إلى اندراج الفائدة فيه. تقرير.

(**قوله: الفكر الذي**) في هامش خ: صفة كاشفة متضمِّن للتعريف، كقوله بعد المبادئ: يتوقّف عليها. تقرير.

(**قوله: الأمور المعلومة**) في ص: أمورٍ معلومةٍ.

(**قوله: التصور**) في ص: التصورات.

(**قوله: الكليات**) في هامش خ: أي: أنفسُها، والذي صار قسماً من المنطق إنما هو مباحثها. تقرير.

(**قوله: الخمس**) في هامش م: قيل لتسمية الكليات بـ «ايساغوجي» أربعةُ أوجهٍ، فثلاثةٌ منها أنَّهُ في الأصلِ مفردُ اسمِ حكيمٍ اسْتَخْرَجَها وَدَوَّنَها ثم جُعِل علماً لها لمناسبةٍ، وهي كونُها مدوَّنةً له، أو اسمٌ لوردٍ له خمسةُ أوراقٍ، ثُمَّ جُعِلَ عَلَماً لها لمناسبةِ أنَّ الحكيم دَوَّنَها في خمسةِ أوراقٍ، أو اسمُ شخصٍ متعلِّمٍ لها، ثُمَّ جُعِلَ عَلَماً لها لأنَّ الحكيمَ الذي يُقرِئه كان يُخاطبه في أثناءِ درسِه باسمه، ويقول: يا إيساغوجي الحالُ كذا وكذا.

والوجه الرابعُ: أنّه في الأصلِ مُركَّبٌ من ثلاثة ألفاظٍ، إحداها: إيسا، ومعناه: أنا، والثاني: أغو، ومعناه: أنت، والثالث: جي، ومعناه: هذا، كان الحكيمُ يخوِّفُ المُبتدِئَ في أثناءِ تعليمِ الكُلّيَّات، ويقول: تعلَّمْ يا هذا، وإلا فأَنَا وأنتَ والخشَبُ، كما هو دأبُ المعلِّمينَ مع المتعلِّمين، فنُقِل من هذا المعنى وجُعِلَ عَلَماً للكليَّاتِ، والله أعلمُ بالحالِ، كذا في قَرَباغي.

---

(١) يعني: إذا بُحث عن العالم مغير بأنه قضية؛ فكأنه قال: إنه ما يتوقف عليه الإيصال، وإذا بُحث عن العالم متغير وكلُّ متغيرٍ حادث بأنه قياس فكأنه بيَّن أنه موصل؛ ولعلَّ وجه الفهم هذا؛ تأمَّل لكاتبه حيدر.

ومنها ما هي مقاصدُ وهو الموصِلُ بالنَّفْسِ المُسمَّى **بالقولِ الشَّارح** وكذا من التصديقاتِ ما هي مبادٍ يتوقَّفُ عليها الموصِلُ إلى التصديقاتِ، وهي القضايا **وأحكامُها** ومنها ما هي مقاصدُ وهو الموصِلُ **بالنفسِ** المسمَّى بالقياس، فوضعوا **لكلٍّ منها** باباً من المنطق يَبْحَثُ عنه؛ فصار للمنطق طرفانِ وقسمان من المسائلِ يَبْحثُ أحدُهما عن التصوُّرات **بقِسْمَيها** والآخرُ عن التصديقاتِ **كذلك** لكنَّ القياسَ باعتبار مادَّتِه التي يتركَّبُ منها **خمسةُ** أقسامٍ كما سيأتي، فوضعوا لكلٍّ منها أيضاً باباً قليلاً فصارت أبوابُ المنطق تسعةً:

[باب إيساغوجي]

الأولُ: بابُ إيساغوجي، أي: الكُلِّيات الخمس. وينبغي أن يُعْلَمَ قبلَ تفصيلها أنَّ الدلالةَ هي **كونُ الشيء** بحيث يَلْزَمُ **من العلم به العلمُ** أو **الظنُّ بشيءٍ** آخر

(**قوله: بالقول الشارح**) في هامش خ: أي: المبيِّن للماهيات.

(**قوله: وأحكامها**) في هامش خ: كالعكسين والتناقض وغيرها. تقرير.

(**قوله: بالنفس**) في خ وص سقطت : بالنفس

(**قوله: لكل منها**) في هامش خ: أي: المباديين والمقاصدين. تقرير.

(**قوله: بقسميها**) في هامش م: أي: بقسميها؛ ليتوصَّل بها إلى المجهول التَّصوريِّ.

(**قوله: كذلك**) في هامش م: أي: بقسميها؛ ليتوصل إلى المجهول التَّصديقيِّ.

(**قوله: خمسة**) في هامش م: برهان، وجدل، وخطابة، وشعر، ومغالطة، وسيأتي تفصيلها.

(**قوله:كون الشيء**) في هامش م: مُطلقاً سواءٌ كان تصوريًّا أو تصديقيًّا.

(**قوله: من العلم به**) في هامش م: والمرادُ من العِلْم هنا: مطلقُ الإدراكِ الشَّاملِ للتَّصوُّرِ والتَّصديقِ اليقينيّ وغيرِهِ كما لا يَخفى.

(**قوله: العلمُ**) في هامش م: كما يلزم من العِلْم بوجود السَّحاب العلمُ بوجود المطر أو الظَّنُّ به، ومن العِلم بوجود الدُّخان العِلمُ أو الظَّنُّ بوجود النَّار، ومن العِلمِ بالمصنوع العِلمُ أو الظَّنُّ بوجود الصانع إلى غير ذلك.

(**قوله: أو الظن بشيء**) في هامش م: واعلم: أن الإدراكَ الجازمَ يُسمَّى عِلْماً، والراجحَ الخالي

أو **من الظنِّ به** الظنُّ بذلك، والشيءُ الأوَّلُ **يُسَمَّى دليلاً ودالاً، والثاني مدلولاً**. والدَّليلُ إنْ كان مُفيداً لليقين **يُسَمَّى دليلاً برهانياً وبرهاناً**، وإن كان مُفيداً للظن فدليلاً **إقناعيًا وأَمَارَةً**.

[أقسام الدلالة]

وهيَ لفظيَّةٌ إن كان الدَّالُ لفظًا، وإلَّا فغيرُ لفظيَّةٍ، **وكلٌّ منهُما وضعيَّةٌ**، وطبيعيَّةٌ، وعقليَّةٌ.

عن الجَزْم ظنًّا، والمرجوحَ وهْماً، ومتساوي الطرفين شكًّا، فافهم. فالظنّ والوهم تجمعها مادّة واحدة؛ لأن الراجح والمرجوح من الإضافية النسبية، كالظنِّ بوجود المطر يقتضي الوهم بعدمه.

(قوله: من الظن به) في هامش م: كما يلزم من الظَّنِ بوجود السَّحاب الظَّنُّ بوجود المطر، وأمَّا لزومُ العِلْم من الظَّنِ فلا يكاد يُوجد.

(قوله: يسمى دليلا) في هامش م: إن كان تصديقاً.

(قوله: ودالا) في هامش م: إن كان تصوّراً، كالمعرِّفات والألفاظ.

(قوله: والثاني مدلولا) في هامش م: في القِسمينِ جميعاً.

(قوله: دليلا برهانيا) في هامش م: عند المتكلِّمين والأصوليين.

(قوله: وبرهانا) في هامش م: عند الحكماء.

(قوله: إقناعيا) في هامش م: عند الأوَّلِينَ.

(قوله: وأمارة) في هامش م: عند الحكماء، وقيل بالعكس هنا، والأَمارةُ: بفتح الهمزةِ العلامةُ لغةً، وفي الاصطلاح: ما يلزمُ من العِلم أو الظَّنِ به الظَّنُّ بوجود المدلول، كما إذا شاهدْتَ نُوراً فظننْتَ منه وجودَ النَّار.

(قوله: وكل منهما) في هامش خ: على الأصحّ، وقيل: لا يوجد الطبيعية إلا في اللفظية. تقرير.

(قوله: وضعية) في هامش م: فاللفظيَّةُ الوضعيَّةُ كدَلالَة زيدٍ الدَّالِ على الذَّات المشخَّصةِ، والطبيعيَّة: كأُحْ الدَّالِ على وجع الصّدر، فإنَّ طبيعةَ اللافظ تقتضي التَّلفُّظَ به عند عروض المُعنَى له، والعقليَّةُ: كَدَلالةِ اللَّفظِ المسموعِ من وراء الجِدارِ على اللافظ، وغيرُ اللَّفظيَّة

[أنواع الدلالة الوضعية]

والمقصودُ بالنظرِ **للمنطقيّ** الدّلالةُ اللّفظيَّةُ **الوضعية**، وتنقسمُ إلى المُطابقةِ والتَّضَمُّنِ والالتزامِ؛ لأنَّ اللفظ الدَّالَ بالوضع يدُلُّ **على تمامِ ما وُضِع له من حيث** إنه تمامُ ما وُضِعَ له بالمطابقة، وعلى جزئه إنْ كانَ له جُزءٌ من حيثُ إنه جزءٌ بالتضمُّنِ، وعلى ما يُلازمه في الذِّهن من حيث إنه لازمٌ بالالتزام كالإنسان؛ فإنه يدُلُّ على الحيوان الناطق **بالمُطابقة**،

الوضعيَّةِ: كالخُطوط والعقودِ والإشاراتِ والنُّصبِ، والطبيعيَّةُ: كدَلالة حُمْرةِ الوجْهِ على الخَجَلِ وصُفرته على الوَجَلِ، وكدَلالةِ السُّعالِ الذي ليس بلفظٍ، والعقليَّةُ: كدلالة العَالَم على الله.

(قوله: والمقصود) في هامش خ: لأنها منضبطة شاملة لمعان كثيرة. تقرير.

(قوله: للمنطقي) في هامش م: بل أكثر أهل الصناعات.

(قوله: الوضعية) في هامش م: وهي كون اللَّفظ بحيث متى أُطلق فُهم منه المعنى للعِلم بالوضع.

(قوله: على تمام ما وضع له) في هامش م: أُورد على هذا أنَّ التَّمام لا يكون إلا فيما له جُزْءٌ، فيَرِدُ عليه: دَلالةُ اللَّفظ الموضوع لمعنىً لا جزءَ له كالجوهر الفَرْدِ، والآنَ، والنُّقطةِ، ولفظ الله، ويمكن دفعه بالعناية.

(قوله: من حيث) في هامش م: ولفظ الحيثيَّة في الدَّلالات الثَّلاث لتسلم عن انتقاض كلٍّ بالأُخريين فيما فُرض أنَّ الشَّمسَ مثلاً موضوعةٌ للجوهر الكوكب والضَّوءِ الذي هو لازمه وللمجموع كما بين مولانا الفناري وغيره، واللَّفظُ المشترك بين الشيء وجزئِهِ كثيرٌ واقعٌ من غير حاجة إلى الفَرَض كالممكن العامّ والخاصّ، ومصرَ للإقليم الخاصّ والبلدة المعروفة، وكذا بينه وبين لازمه كالشمس للكوكب والضوء، والفرضية فيها إنَّما هو بالنَّظر للوضع لمجموعهما جميعاً، فافهم.

(قوله: بالمطابقة) في هامش خ: هو وأخواه متعلِّق بـ: يدلّ. تقرير.

وعلى كلِّ واحدٍ منهُما بالتضمُّنِ، وعلى قابلِ العلم وصَنْعَةِ الكِتابةِ إن فُرِضَ أنّه لازِمٌ بيِّنٌ يَلْزَمُ من تصوُّرِ الملزومِ تَصَوُّرُه بالالتزام، والمُطابقةُ لا تَسْتَلْزِمُهما؛ لإمكانِ وجودِها في

(قوله: وعلى كل) في هامش خ: وهو أولى من قول الأصل: وعلى أحدهما كما لا يخفى.

(قوله: وصنعة الكتابة) في هامش م: عطفٌ على (العلم)، والإضافة فيها بيانيَّةٌ؛ أي: قابل الصنعة الَّتي هي الكتابة.

(قوله: إن فرض أنه) في هامش م: يعني أنَّ التَّمثيلَ به ناظرٌ إلى مجرَّد الفَرَضِ، فلا يَرِدُ أنَّه يُشترط عند الجمهور في الدَّلالة الالتزامية اللزومُ البيّنُ بالمعنى الأخصِّ، وهو ما يلزم من تصوُّرِ الملزوم تصوُّرُ اللَّازم، ولا يكفي ما بالمعنى الأعمِّ عند الجمهور، وهو ما يكفي تصوُّرُ الطرفين في الجزم باللُّزوم مع أنَّ لزومه من هذا القسم دون الأوّل

فالصَّوابُ التَّمثيلُ بدَلالة العَمَى على البصر، فإنَّ العَمَى يدلُّ على عدم البصر؛ أي: العدم المضاف إلى البصر مع قيد الإضافة، والبصر خارجٌ لازمٌ له يلزم من تصوُّرِهِ تصوُّرُهُ، كذا قرَّرَ أكثرُهم.

لكن قال القَرَباغي: إنَّ قابل العلم من اللازم باللزوم البيّن بالمعنى الأخصِّ حيث قال: إن معنى النَّاطق شيءٌ له القوة العاقلةُ، وهي معنىً تهيَّأ به للعلوم والإدراكات، ولا شكَّ بأنّ قيد تهيّأ به للعلم وقابليّتُه خارجٌ عن هذا المعنى لازمٌ له في الذِّهن[1] وجعل قابل صنعة الكتابة من اللازم باللُّزوم البيّن بالمعنى الأعمِّ وحكم[2] بأنَّ التَّمثيل لمجرَّدِ الفرض.

(قوله:يلزم) في هامش خ: وهو اللزوم البيّن بالمعنى الأخصِّ. تقرير.

(قوله: الملزوم) في هامش م: وهو الحيوان الناطق.

---

(١) ثم قال: وإنما حملنا النطقَ على هذا المعنى من بين معانيه الثلاث؛ التي هي القوّة العاقلة والإدراك والتكلم؛ لأنه ليس فصلاً للإنسان حقيقةً، بل أُقيم مُقام فصله المجهول؛ لكونه أقرب خواصّه كما قرّر في موضعه، والقوّة العاقلة أقرب المعاني بالنسبة إليه؛ لكونهما أصلاً للباقين ومنشأً لهما. منه

(٢) قال: فإنّ من تصوّر الإنسانَ وتصوّر قابلَ صنعة الكتابة بأنّه شيء له قوّة الحركة الإرادية المخصوصة الصادرة عن الحيوان الناشئة من المدرِك، أعني: الناطق، جزم بأنّ قابل صنعة الكتابة لازم للإنسان ولم يتوقّف جزمه على نظر وفكر. منه

بسيطٍ لا لازمَ له، وكلٌّ منهما يستلزمُها ولا يستلزمُ الآخرَ.

[مباحث الألفاظ]

ثـم اللفظُ: إمَّا مفردٌ، وهوَ ما لا يُرَادُ بجزءٍ منه دلالةٌ **على جزءِ معناه؛ بأن لا يكونَ لهُ**

(**قوله: بسيط**) في هامش خ: أي: ما لا جزء له، كالنقطة.

(**قوله: لا لازم له**) في هامش م: وما قال الإمام من أنَّ المطابقة تستلزم الالتزام؛ لأنَّ تصوُّرَ كلِّ ماهيَّةٍ يستلزم تصوُّرَ أنَّها ليست غيرها، ليس بمحقَّقٍ بل ممنوعٌ؛ لأنَّه كثيراً مّا يُتصور الماهيَّةُ ولا يخطر بالبال غيرُها أصلاً، فضلاً عن نفي الغيريَّةِ عنها.

(**قوله: ثم اللفظ**) في هامش خ: الدالّ بالوضع.

(**قوله: مفرد**) في هامش م: قال الفناري وغيره: إنَّ المفرد والمركب وأقسامهما الآتيةَ؛ أيْ: الكليّ والجزئيّ والذاتيّ والعَرَضيّ، وأقسامَ هذين أقسامٌ للمفهوم أوّلاً وبالذات وللَّفظِ ثانياً وبالعَرَضِ تسمية للدَّالِ باسم المدلول، غير أنَّ المصنّف اعتبرَ التَّقسيم المجازيَّ تقريباً إلى فهم المبتدِئ.

لكن اعتُرِض بأنَّ كون المفرد والمركَّب كذلك محلُّ بحثٍ، بل الأمر فيهما بالعكس، لأنَّ المراد من المعنى المفرد ما يكون لفظُه مفرداً، ومن المعنى المركَّب ما يكون لفظه مركباً، فالإفراد والتركيب صفتان للألفاظ أصالةً، ويوصف المعاني بهما تبعاً، فيقال: المعنى المفردُ ما يُستفاد من اللفظ المفردِ، والمعنى المركَّبُ ما يُستفاد من المعنى المركَّبِ، وبعبارةٍ أخرى: المركَّبُ ما يُستفاد جُزْؤُه من جُزء لفظِه، والمفردُ ما لا يستفاد جزؤه من جزء لفظه، بأن لا يكون له جزءٌ، إلى آخر ما في العبارة.

(**قوله: على جزء معناه**) في هامش م: قيل: ولك أنْ تقول: هذا التعريف يقتضي أنَّ «قامَ زيدٌ» مفردٌ؛ لأنَّ جُزأَه وهو القاف مِنْ قَامَ والزايُ من زَيْدٌ لا يَدلّ على جُزء معناه، فينبغي تقييدُ الْجُزْءِ بالقريب؛ فافهمْ.

(**قوله: أن لا يكون له جزء**) في هامش م: وهنا قسمٌ آخرُ؛ وهو ألّا يكون له جزءٌ ولا لمعناه، كـ: "قِ" إذا فُرض وضعُه لما صَدَق عليه نهايةُ الخطِ لكنْ لا وجود له مع أنَّه مندرجٌ تحت القسم الأول؛ لأنَّه أعمُّ من أنْ يكون لمعناه جزءٌ أو لا.

جزءٌ؛ كـ: **همزةِ الاستفهامِ**، أو يكونَ له لا لمعناه؛ كـ: النُّقطةِ إذا وُضِعتْ لِمَا صَدَقَ عليه **نهايةُ الخطِّ**، أو يكونَ لكِلَيهما لكنْ لا يدُلُّ؛ كـ: الإنسان، أو يدُلُّ لكنْ لا على جزءِ المعنى المقصود؛ كـ: عبد الله؛ عَلَماً، أو يدلُّ عليه **لكنْ لا تكونُ مُرَادَةً**؛ كـ: الحيوان الناطق؛ علماً لإنسانٍ.

وإما مُركَّبٌ وهو الذي لا يكونُ كذلك؛ كـ: **رامي الحِجارة**، وزيدٌ قائم، واضربْ.

(**قوله: كهمزة الاستفهام**) في هامش م: أي: ما صدق عليه همزة الاستفهام.

(**قوله: نهاية الخط**) في هامش م: أي: لا لنفس نهاية الخطِّ كما هو معناها الآنَ، لأنَّه ذو أجزاء.

(**قوله: لكن لا تكون**) في هامش خ: أي: الدلالة عليه.

(**قوله: مرادة**) في هامش م: قال قَرَبَاغي: فيما قالوا في الحيوان الناطق عَلَماً هذا[1] هو المشهور.

والحقُّ أنَّ أجزاء نحو الحيوان النَّاطق عَلَماً بل أجزاء الأعلام المنقولة عن المركبات التّامة التَّقييديَّة والإضافيَّة والمزجيَّة لا تدلُّ على شيءٍ حالَ كونها أجزاءَ الأعلام، أمَّا إذا اشتُرِط في الدَّلالة القصدُ والإرادةُ فظاهرٌ، وأمَّا إذا لم يشترط فلعدم فهم المعاني الأصليَّة عند القرينة الدَّالة على أنّها مستعملةٌ في المعاني العَلَميَّة؛ للقطع بأنَّ الحيوانَ في الحيوان النَّاطق عَلَماً بمنزلة «إنْ» من «إنسان» عَلَماً.

ولا شكَّ أنَّه لا قائلَ بدَلالة «إنْ» فيه على الشطر، نعم إنَّها تدلُّ حال الانفراد وعدم جعلها من أسماء الأعلام، لكن أين هذا من ذاك؟

(**قوله: رامي الحجارة**) في هامش م: قالوا: لأنَّ الرَّامي يدلّ على ذاتِ ما ثبت له الرَّميُ، والحجارة تدلُّ على الجنس المعيَّنِ.

قال قرباغي: يعني أنَّ الجسم الذي تدُلُّ عليه الحجارة معيَّنٌ معروفٌ لا يحتاج إلى تعريفٍ بأنَّه كذا وكذا، فاندفع الاعتراض النَّاشئ من سوء الفهم مع التَّعسف الملتَزَم في جوابه، ولكنَّ الظَّاهر أن يقول: والحجارة تدلُّ على الأجسام المعينة.

---

(١) من أنّه يدلّ لكن ليست مرادة. منه

[المفرد الكلّي والجزئي]

والمفردُ: **إما كليٌّ** وهو الذي **لا يمنعُ نفسُ** تصوُّرِ مفهومِه عن وقوع الشَّركةِ فيه؛ كـ: الإنسانِ، ونحو: الشَّمس، وواجب الوجود، واللاشيء من الكلياتِ المنحصرة في فردٍ **والفَرَضِيَّةِ**.

(قوله: إما كلي) في هامش م: وههنا قاعدةٌ نذكرها لتفيد فائدةً، وهي أنَّ الكليَّ إذا أضيف إلى الجزئيِّ يكون جزئيًا باعتبار وضع أصل الإضافة؛ إذ الإضافةُ إلى الجزئيِّ وُضعت لتعريف المضاف باعتبار الخارج؛ فإنَّه لا يقال: "غلام زيدٍ" مثلاً إلا لغلامٍ معهودٍ بين المتكلِّم والمخاطَب باعتبار تلك النِّسبةِ، لا لغلامٍ من غلمانه، وإلا لم يبق فرق بين المعرفة والنَّكرةِ، لكن كثيراً ما يستعمل في الكلام على خلاف أصل وضع الإضافة، فيقال مثلاً: "غلام زيدٍ" من غير إشارةٍ إلى معيَّنٍ بل لغلامٍ من غلمانه، فحينئذٍ يكون كليًا بعد الإضافة أيضاً،

وهذا مراد مَنْ قال: الإضافة إلى الجزئيِّ لا تمنع الكليَّة، ونظيره المعرّف باللام؛ فإنَّه وُضع للتَّعريف باعتبار الأمر الخارج، ثُمَّ إنَّه كثيراً ما يُستعملُ لفردٍ غير معيَّن، فيكون جزئيًّا نظراً لأصل الوضع، وكليًا باعتبار هذا الاستعمال.

(قوله: لا يمنع نفس) في هامش م: أي: لا يمنع مفهومُه من حيثُ إنَّه متصوَّرٌ في الذِّهن شركةَ كثيرين وإنْ منع من حيثُ البرهان الدَّالّ على وحدته كالواجب تعالى، أو من حيث النَّظر إلى وجوده الخارجيِّ كالشَّمس والكليَّات الفرضية

فقوله: «نفسُ تصوِّر مفهومه» للاحتراز عن أنْ يخرج أمثال هذه الكليَّات عن تعريف الكلِّيِّ فلا يكون جامعاً، وتدخلُ في تعريف الجزئيِّ، فلا يكون مانعاً، وفي الاكتفاء بالنَّفس أو التَّصوّر ما كان يحصل هذه الفائدة، وإنَّما عمَّموا قواعدهم بحيث تشملُ المعدوماتِ مع أنَّ المقصودَ الأصليَّ معرفة أحوال الموجودات؛ لأنَّ معرفتها قد تفيد في معرفة الموجودات، ولذا قيل: لولا الاعتباريات لبطل الحكمة.

(قوله: والفرضية) في هامش م: فإنَّ الكليَّ على مقتضى التَّعريف المذكور ما يشترك ويصدق على كثيرينِ بمجرد تصوّره وحصوله في العقل، وأمَّا وجوده في الخارج وعدم وجوده فأمرٌ خارجٌ عن مفهومه، فيمكن أن يكون له أفرادٌ كثيرةٌ موجودةٌ في الخارج كالإنسان والفرس، وأن يكون منحصراً في فردٍ مع إمكان غيره كالشَّمس، أو مع امتناع غيره كواجب الوجود،

وإمَّا جزئيٌّ: وهو الذي يمنعُ نفسُ تصوُّرِ مفهومهِ عن ذلك؛ ك: زيدٍ **وهذا الرَّجل**، وهو الجزئيُّ الحقيقيُّ، **وقد يُقَالُ الجزئيّ** على "كلُّ أخصَّ **تحتَ أعمَّ** ، ويُسمَّى الجزئيَّ الإضافيَّ، **وهو أعمُّ من الحَقيقيّ**.

وتسمى الكليّات المنحصرة في فردٍ، وأن لا يكون له أفرادٌ ووجودٌ في الخارج أصلاً مع إمكان الوجود في الخارج كالعنقاء[1] ، أو مع امتناع الوجود كشريك الباري واللاشيء واللاممكن، ويُقالُ لها: الكلّيات الفرضية؛ لأنه لا وجودَ لها إلّا فرضاً.

(قوله:**وهذا الرجل**) في هامش خ: إن قيل: هذا المثال مركّب والممثَّل من أقسام المفرد، قلنا: الرجل ليس مقصوداً، بل هو للإشارة إلى أن مفهوم الهذية إنما يمنع من حيث التطبيق على الموجود الخارجي. تقرير.

(قوله: **وقد يقال الجزئي**) في هامش م: اعلم أنَّ ذكر الجزئيِ وتصوُّرَه في كتبهم ليس إلا لتوضيح مفهوم الكليِ وزيادة انكشافه وإلا فلا غرضٌ للمنطقيِ متعلِّقٌ بالجزئيَّات لأنَّها مما لا يقع فيها نظرٌ وفكرٌ، ولا تحصل بنظرٍ وفكرٍ فليست كاسبةً ولا مكتسبةً.

(قوله: **تحت أعم**) في هامش خ: كالحيوان بالنسبة إلى الجسم النامي، وهو بالنسبة إلى الجوهر. تقرير. و في هامش م: والكليُّ على ثلاثة أقسامٍ: طبيعيٌّ ومنطقيٌّ وعقليٌّ، فالإنسان مثلاً فيه حصَّةٌ من الحيوانيَّة، فإذا أطلقنا عليه أنَّه كليٌّ فههنا ثلاث اعتباراتٍ

أحدها: أنْ يُراد به الحِصَّةُ التي شارك بها الإنسانَ غيرُه، فهذا هو الكليُّ الطَّبيعيُّ، وهو موجودٌ في الخارج، لأنَّه جزء الإنسان الموجود، وجُزءُ الموجودِ موجودٌ.

والثَّاني: أنْ يُرادَ به أنَّه غير مانعٍ من الشَّرِكَة، فهذا هو الكليُّ المنطقيُّ، وهذا لا وجودَ له لعدم تناهيه.

والثالث: أنْ يُراد به الأمران معاً، الحِصَّةُ التي شارك بها الإنسانُ غيرَه مع كونه غيرَ مانعٍ من الشَّرِكة، وهذا أيضاً لا وجودَ له؛ لاشتماله على ما لا يتناهى، وذهب أفلاطون إلى وجوده.

(قوله: **وهو أعم من الحقيقي**) في هامش م: لأنَّ كلَّ جُزئيٍ حقيقيٍ فهو جزئيٌّ إضافيٌّ؛ لاندراجه تحت ماهيَّةٍ كليَّةٍ دون العكس؛ لجواز كون الجزئيِ الإضافيِ كليًّا وامتناع كليَّة الجزئيِ الحقيقيِ.

---

[1] ويقال في بيانه: إنه طائر موجود الاسم مفقود الجسم. منه

[الكلّي الذاتي والعرضي]

والكُليُّ إمَّا ذاتيٌّ: وهو الذي لا يخرجُ عن حقيقة جزئياته بل يدخل فيها؛ كـ: الحيوان بالنسبة إلى الإنسانِ والفرسِ، أو يكون عينَها؛ كـ: الإنسانِ بالنسبةِ إلى أفراده. وإمَّا عرَضِيٌّ: وهو الذي يخالفه؛ كـ: الضَّاحكِ بالنسبةِ إلى **أفرادِ الإنسان**.

[الكليات الخمس]

والذاتيُّ ينقسمُ إلى الجنسِ والنوعِ والفصلِ؛ لأنه إمَّا مقولٌ في جواب: ما هو **بحسب**

(**قوله: والكلي**) في هامش م: أي: اللفظ المفرد الكليُّ على ما يقتضيه سوق الكلام السابق، فيخرج مثل الحدّ التَّامِّ لكونه مركباً، كذا في قرباغي.

(**قوله: إما ذاتي**) في هامش م: اعلم أنَّ التسمية والنِّسبة في كلٍّ من الكليِّ والجزئيِّ بالنَّظر إلى الآخر، وذلك لأنَّ الكليَّ جُزءٌ للجزئيِّ داخلٌ في تعريفه غالباً[1] كالإنسان؛ فإنَّه جزءٌ لزيدٍ، وكالحيوان فإنَّه جزءٌ للإنسان، وكالجسم فإنَّه جزءٌ للحيوان، فيكون الجزئيُّ كلًّا له، وكليَّة الشيء إنَّما يكون بالنسبة إلى الجزئيِّ، فيكون ذلك الشيء منسوباً إلى الكلِّ، والمنسوب إلى الكلِّ كليٌّ، وكذلك جزئيَّة الشيء إنَّما هي بالنِّسبة إلى الكليِّ، فيكون ذلك الشيء منسوباً إلى الجزء، والمنسوب إلى الجزء جزئيٌّ، كذلك في "شرح الشمسية".

(**قوله: أفراد الإنسان**) في هامش م: ولا يخفى أنَّ الضَّاحك وكذا غيرُه مما يعدُّ عرضيًّا داخلٌ في حقيقة جزئياته التي هي الحصصُ، كالحصَّة الموجودة منه في زيدٍ، والحصَّةِ الموجودة منه في عمرو إلى غير ذلك، دُخولَ المطلقِ في المقيَّدِ؛ لما هو مقرَّرٌ من أنَّ كلَّ واحدٍ من الكليَّات بالنِّسبة إلى حصصه الصَّادقِ هو عليها نوعٌ حقيقيٌّ؛ لكونه تمامَ ماهيَّة تلك الحصص، لكنَّها أفرادٌ اعتباريَّةٌ له فلا يُعَدّ ذاتيّاً، فاعتبار ذاتيَّته وعرضيَّته لا يؤخذ بالنِّسبة إليها بل إنَّما يؤخذ بالنِّسبة إلى الأفراد الحقيقيَّة الَّتي هي زيدٌ وعمروٌ وبكرٌ وغيرها، وهو عرضيٌّ خارجٌ بالنِّسبة إليها، فافهم.

(**قوله: بحسب**) في هامش م: قال قرباغي: أراد بما هو مطلب ما، أعني: السؤال عن الماهية

---

(١) قوله: (غالباً) احتراز عن الخاصة والعرض العام؛ لأنهما ليسا جزءاً لأفرادهما بخلاف الثلاثة الباقية.

الشركة فقط، وهو الجنسُ، **وعرَّفوه بأنه كليٌّ مقولٌ على كثيرينَ مختلفينَ بالحقائق في جواب "ما هو"**. وهو قريبٌ إنْ صلُحَ جواباً عن الماهيَّة **وجميعِ مُشَارِكاتِها** فيه؛ كـ: الحيوان بالنسبة إلى الإنسانِ والفرسِ **وكلِّ ما يُشاركه** في الحيوانية.

مطلقاً، فيصحّ تقييد المعقول في جواب "ما هو" بحسب الشركة المحضة، وإنما جرت العادات على التعبير عن هذا المطلب بـ: "ما هو" وإن كان هذا اللفظ مختصاً بالسؤال عن الماهية المحضة؛ إذ لا يسئل عن المشترك بـ: "ما هو" بل بمثل "ما هما وهم"؛ لأن هذا المطلب غالباً يكون به، ويتبادر من السؤال بـ: "ما هو"، والظرف أعني: "بحسب الشركة" إما لغوٌ متعلّق بالقول، أي: مقولته في الجواب ناظرة إلى الشركة في السؤال فقط، وإما مستقرّ، أي: قولاً كائناً أو كائناً تلك المقولية بحسب الشركة لا محضة.

(**قوله: وعرفوه**) في هامش خ: عدل عن قول الأصل: "ويرسّم"؛ ليجري على المذهبين. تقرير.

(**قوله: كلي مقول**) في هامش خ: ذكره؛ ليتعلّق به "على كثيرين" وهو؛ ليوصف بـ: "مختلفين".

(**قوله: على كثيرين**) في هامش م: وفي حسام كاتي في تعريق الجنس: أنَّ قيد "مَقول على كثيرين" يُخرجُ الجزئيَّ؛ لما مرَّ أنَّ الجزئيَّ إنَّما يقال على شخصٍ واحدٍ، قال قرباغي: هذا الكلامُ ظاهريٌّ؛ لأنَّ الجزئيَّ الحقيقيَّ من حيثُ هو جزئيٌّ حقيقيٌّ لا يقال ولا يُحمل على شيءٍ أصلاً، وقولنا: "هذا زيدٌ" مؤوَّلٌ بأنَّ هذا مسمَّى زيدٍ

ولا شكَّ أنَّ هذا المفهوم كليٌّ وإن انحصر في شخصٍ، ولذا لم يتعرّضْ في شرح الشَّمسيَّة وغيرها ليتناول المقول على الجزئيِّ على أنَّ المذكور سابقاً ولو ضمناً أنَّ الجزئيَّ لا يقال على كثيرين، لا أنَّه يُقال ويحمل على واحدٍ، فقوله: «لما مرَّ من أنَّ الجزئي إنَّما يقال على واحد» خلافٌ للواقع قطعاً.

(**قوله: مختلفين**) في هامش خ: احتراز عن النوع والخاصّة الفصل القريب.

(**قوله: في جواب ما هو**) في هامش خ: احتراز عن الفصل البعيد، والعرض العامّ، وخاصّة الجنس.

(**قوله: وجميع مشاركاتها**) في م نسخة: جميع ما يشاركها فيه.

(**قوله: وكل ما يشاركه**) في ص: يشاركهما.

وبعيدٌ إن لم يَصْلُحْ جواباً عنها وعن جميعِ ما يُشاركها فيه، بل عنها وعن بعض المشارِكات؛ كـ: الجسمِ النامي للإنسان؛ فإنه يصلحُ جواباً له وللنباتات **لا لهُ** وللفرس. **وقد تترتَّبُ فيسُمَّى الأولُ سافلاً والأخيرُ عالياً** وجنسَ الأجناسِ؛ كـ: المقولاتِ العشرةِ: **الجوهرِ** والتسعةِ الأخرى العَرَضِيات؛ فإنها الأجناسُ العاليةُ لِلْمُمْكِنَاتِ كما هو **المشهورُ**، لكنَّ الأصحَّ أنَّ النِّسَبَ السَّبعَ من الإضافياتِ ليس لها وجودٌ في الخارج.

وإمَّا مقولٌ في جواب "ما هو بحسب **الشَّرِكة والخصوصية معاً**؟"؛ كـ: "الإنسان" بالنسبةِ

(قوله: **لا له**) في هامش خ: بل إنما يصلح له الحيوان؛ لأنه تمام المشترك بينهما.

(قوله: **وقد تترتب**) في م نسخة: وقد يتعدّد. وفي خ: يترتب. وفي ص: يترتب الجنس. وفي هامش م: أي: قد تتعدَّدُ الأجناس لشيءٍ واحدٍ وتترتَّب متصاعدةً، كالحيوان والجسم النامي، والجسم والجوهر بالنِّسبة إلى الإنسان، فالحيوان الأخصُّ من كلِّها يسمَّى الجنس السَّافل، والجوهرُ الأعمُّ من كلِّها يسمَّى الجنسَ العالي وجنسَ الأجناس أيضاً والجسم النامي والجسم المتوسط.

(قوله: **فيسمى الأول**) في هامش م: كالحيوان.

(قوله: **والأخير عاليا**) في هامش م: وقد يوجد جنسٌ مفردٌ مباين للسَّافل والعالي والمتوسط كالعقل إنْ قلنا: إنَّ الجوهر ليس بجنسٍ له بل هو جنسُ المعقولات العشرة، وهي أنواعه.

(قوله: **الجوهر**) في هامش م: ومما ينبغي أن يعلم أن أقسام الجوهر سبعة؛ لأنه إمّا محلّ للشيءِ وهو الهيولى، أو حالّ في شيءٍ وهو الصورة الحالّة في الهيولى أو لم يكن حالًّا ولا محلًّا، فهو؛ الجسم الطبيعي إن كان مركّباً منهما، والنفس إن تعلّق بالأجسام تعلُّقَ التصرّف والتدبير، والعقل الذي هو قوةٌ للنفس ونور فيها إن تعقّل بها لا يتعلّق التصرف والتدبير، ويطلق الجوهر على العقول العشرة المشهورة عندهم.

(قوله: **المشهور**) في ص زيادة: عند الحكماء. وقوله: لكن الأصح في ص زيادة: عند المتكلمين.

(قوله: **الشَّرِكة والخصوصية معاً**) في هامش خ: المراد بالمعية وجوداً لا زماناً.

إلى زيد وعمرو، وهو النوعُ الحقيقيُّ، ويعرَّف بأنه كليٌّ مقولٌ **على كثيرينَ مختلفينَ** بالعدد دونَ الحقيقة في جواب "ما هو؟". ولكون كلِّ جنسٍ من **المُتَعدِّداتِ** بالنظر إلى ما فوقَه

(**قوله: على كثيرين**) في هامش م: والمراد بالكثرةِ الكثرةُ المتحقّقة أو المتّهمة؛ ليدخل فيه ما انحصر نوعه في شخصٍ كالشَّمس، وما ليس له في الوجود شخصٌ أصلاً كالعَنْقاء، وقد مرّت الإشارة إلى ذلك في تعريف الكليّ.

وفي هامش م: جمع كثيرٍ، جُمِعَ بالواو والنُّون على خلاف القياس ك: "الأرَضُون والسِّنُون"، ويمكن أنْ يقال: إنَّ الكثيرَ صفةٌ وشرط هذا الجمع في الصِّفة أن يكون مذكّراً يعقل، وهذا الشَّرط موجودٌ في الكثيرين الذين هم أفراد الإنسان فغُلِّب على غيره ثم جُمع الجميعُ جمعَ السَّالم، وفي قول أحمد: إنَّ لفظ "كثيرين" من مصطلحات مشايخ المنطق، ولا يَرِدُ أنَّه جمعٌ على خلاف القياس، وأنَّه يلزم أن لا يكون الكثيرون أقلَّ من ستة؛ إذ لا توجد صفة الكَثْرة في أقلَّ من اثنين، وأقلُّ الجمع ثلاثةٌ، وأيضاً يلزم أن يكون الجنسيَّةُ والنَّوعيَّةُ والفصليَّةُ وغيرها باعتبار الصِّدق على كلِّ اثنين من أفرادها، وليس شيءٌ منها كذلك، فافهم.

(**قوله: مختلفين**) في هامش م: ولا يخفى أنَّ النَّوع الطبيعيَّ كمفهوم الإنسان من حيث هو هو؛ قد يعرض له النَّوع المنطقيُّ؛ أعني: كونَه كليًّا مقولاً على كثيرين متّفقين بالحقيقة، وهو بهذا الاعتبار تمام الماهية المشتركة، ويقع في جواب: "ما هو؟ بحسب الشَّرِكَةِ"، وقد يعرض له ما يجعله جزئيًّا وشخصيًّا ممتازاً عن شيءٍ آخرَ وهو التشخص، وهو بهذا الاعتبار تمام الماهيَّة المختصَّةِ بكلِّ فردٍ، ويقع في جواب: "ما هو؟ بحسب الخصوصيَّة" وهو الإنسان الجزئيُّ؛ أعني: الحِصَّةَ، لكن لَمّا كان ذات المقولين واحداً وهو النَّوع الطبيعيُّ قُيِّد النَّوعُ بمقول "ما" في "ما هو؟ بحسب الشَّركة والخصوصيَّةِ معاً"، فاندفع ما يقال من أنَّ اشتراكَ شيءٍ بين الشيءِ وغيرِه ينافي اختصاصه، فكيف يصحُّ القول بأنَّ النَّوع مقولٌ في جواب: "ما هو؟ بحسب الشَّركة والخصوصيَّةِ معاً"؛ فإنَّه اعترافٌ باجتماع المتنافيين في شيءٍ.

(**قوله أيضا: مختلفين**) في هامش خ: احتراز عن الجنس وخاصّته والعرض العام والفصل البعيد ، و"في جواب ما هو" احتراز عن الفصل القريب وخاصّة النوع.

(**قوله: المتعددات**) في م نسخة: المترتّبات.

نوعاً يتعدَّدُ هو أيضاً، فالأخصُّ الذي تحتَ الكلِّ يُسَمَّى **نوعَ الأنواعِ**، والأعمُّ **النوعَ العاليَ وما بينهُما مُتوسِّطاً**. وإمَّا غيرُ مقول في جواب "ما هو؟" بل مقولٌ في جوابِ "أيُّ شيءٍ هو **في ذاته؟**"، وهو الذي **يُميِّزُ الشيءَ** عمَّا يُشاركه **في الجنسِ**، وهو الفصلُ القريبُ؛ إن ميَّزَهُ عن المُشاركات في القريب؛ كـ: **الناطق** المميِّز للإنسان

(**قوله: نوعا**) في هامش م: الذي يُطْلَق عليه وعلى غيره كالحيوان فإنَّه نوعٌ بالنِّسبة إلى الجسم النَّامي الصَّادق عليه والنباتِ، ويقال له: النَّوع الإضافيُّ وهو أعمُّ من الحقيقيِّ.

(**قوله: يتعدد**) في هامش م: أيْ مطلق النَّوع لا المعرَّف هنا، أي: يطلق عليه النَّوعُ بالاشتراك.

(**قوله: نوع الأنواع**) في هامش م: أي الَّذي لا نوع تحته، بل أصنافٌ وأفرادٌ كـ: "الإنسان" ليس تحته إلا نحو التركيِّ والحبشي والرُّوميِّ وزيدٍ وعمرو من أصنافه وأفراده.

(**قوله: النوع العالي**) في هامش م: كالجسم الذي هو نوعٌ بالنِّسبة إلى الجنس العالي وهو الجوهر.

(**قوله: وما بينهما**) في هامش م: كالحيوان والجسم النامي.

(**قوله: متوسطا**) في هامش م: وقد يكون النَّوع مفرداً ليس بسافلٍ ولا عالٍ ولا متوسطٍ كالعقل إنْ قلنا: إنَّ الجوهرَ جنسٌ له، وهو نوعٌ، والعقول العشرة أصنافٌ له، فافهم.

(**قوله: في ذاته**) في هامش م: قال قَرَبَاغي: هذا المطلب كما يكون بهذا اللَّفظِ يكون بلفظِ: أيُّ جوهرٍ؟ أو أيُّ جسمٍ هو جوهره؟ إلى غير ذلك لكن اشْتُهر بهذا اللَّفظ حتَّى كأنَّه صار عَلَماً كاشتهار مطلب ما قبلَه بـ "ما هو؟" وإن كان واقعاً بـ "ما هما؟" وبـ "ما هم؟" أيضاً كما مرَّ.

(**قوله: يميز الشيء**) في هامش م: أي الذاتيَّ الغير المقول في جواب: ما هو؟ الذي يميز اهـ، فخرج الخاصة لأنَّها عرضيَّةٌ، وكذا الجنس المميِّز للماهيَّة عن المشاركات في جنس أعلى منه، لأنَّه مقولٌ في جواب: "ما هو؟" فافهم.

(**قوله: في الجنس**) في هامش خ: إشارة إلى أنّ مختاره مذهب المتقدّمين من امتناع تركّب الماهية عن أمرين متساويين، فلا يحتاج إلى زيادة "أو" في الوجود. تقرير.

(**قوله: كالناطق**) في هامش م: قيل: قد صرَّح الحكماء بأنَّ الأفلاكَ والملائكة يشاركان الإنسان في كونهم حيًّا ناطقاً فكيف يصح تمثيل الفصل بالنَّاطق؟ وأجيب بما أفاده الفاضل الطُّوسيُّ من أنَّ إطلاقَ الحيِّ النَّاطق على الإنسان وغيره ليس بمعنىً واحدٍ، فإطلاق النَّاطق

عن **المُشاركات** في الحيوان، والبعيدُ؛ إن ميّزه عن المشاركات في البعيد؛ كـ: الحسَّاس المميّز له عن المشاركات في الجسم النَّامي، ويُعرَّفُ بأنه كليٌّ مقولٌ على الشيء **في جوابِ**: "أيُّ شيءٍ هو في ذاته". وأمَّا العرضيُّ **فينقسمُ** إلى الخاصَّة والعرض العامِّ.

على غير الإنسان بمعنىً لا ينافي كونه فصلاً قريباً للإنسان بمعنىً آخرَ مغايرٍ له، ومنهم من قال: إنَّ ذلك يقدح في كونه فصلاً قريباً لا في كونه.فصلاً بعيداً فليعدَّ فصلاً بعيداً للإنسان، ويجعل الفصل القريب له الموت فإنَّه يميّز الإنسان عن جميع غير الحيوان على أنَّ المرادَ به مفارقة النَّفس النَّاطقة البَدَنَ، فالأفلاك والملائكة لا بدنية لهما بزعمهم، وغيرهما لا نفس ناطقة فيه، فافهم.

(**قوله: عن المشاركات**) في هامش خ: وهي النباتات.

(**قوله: في جواب**) يخرج ما عدا الخاصّة، وهي تخرج بـ "في ذاته".

(**قوله: فينقسم**) في هامش م: واعلم أنَّ تقسيم العرضي أولاً إلى اللازم والمفارق ثُمَّ تقسيمُ كلٍّ منهما إلى الخاصَّة والعرض العامّ كما فعل هنا وفي الشَّمسيَّة؛ يُبطل القسمة المخمّسة ويجعلها مسبَّعةً، بخلاف ما إذا عكس الحال في التقسيم كما فعل في النسخة الخارجة؛ فإنَّه لا يُبطل تلك القسمة بل يحققِّها.

والسِرُّ في ذلك أنَّ الخاصَّة والعرض العامَّ هما اللّذان وقعا قسمين للكليّ في نفس الأمر، والتقسيمُ على الوجه الأول يوجب التعدُّدَ في كلٍّ منهما المستلزم للزيادة في أقسام الكليّ، بخلاف التقسيم على الوجه الثاني؛ فلأنه لا يستلزم إلا تعدُّدَ اللَّازم والمفارق، وهما ليسا معدودين من أقسام الكليّ حتَّى يلزم من وقوع التَّعدُّدِ فيهما الزيادةُ في أقسام الكليّ، لكن اعتذر السيِّدُ قُدِّسَ سِرُّه عن الأول بأنَّ انقسام كلٍّ من اللَّازم والمفارق إلى الخاصَّة والعَرَضِ العامّ باعتبار الاختصاص بماهيَّةٍ واحدةٍ وعدم الاختصاص، فمفهوم الاختصاص في اللازم والمفارق ما يختصُّ بماهيَّةٍ واحدةٍ ومفهوم العَرَضِ العام فيهما ما لا تختصُّ بها.

فقد رجع محصول الأربعة إلى معنيين عامين يوجد كلٌّ منهما في اللّازم والمفارق، أي: الاختصاص وعدمه، فصار الكليُّ الخارجيُّ منحصراً فيهما، زبدةً ومآلاً وإن كان في الظاهر أربعة أقسام، ومآل نسختنا الأخرى هنا هذا كما لا يخفى.

لأنه إما أن يمتنع انفكاكُه **عن الماهية** وهو العَرَضُ اللازمُ، أو لا يمتنعَ وهو **العرضُ المفارِقُ**. وكلُّ واحدٍ منهما إما أنْ يختصَّ بحقيقةٍ واحدةٍ وهو الخاصَّة؛ كـ: **الضاحك بالقوَّة** وبالفعلِ للإنسان. **وتُعرَّفُ** بأنها كليةٌ تُقالُ **على ما تحتَ** حقيقةٍ **واحدةٍ** فقط

(قوله: **لأنه**) في م نسخ: لأنّه إمّا أن يختصّ بحقيقة واحدة أو يعمّ، وكلّ منهما إمّا لازم؛ إن امتنع انفكاكه عن الماهية، أو مفارق؛ إن لم نمتنع، والأوّل الخاصّة كـ: "الضاحك".

(قوله: عن الماهية) في هامش م: سواءٌ امتنع انفكاكه عنها من حيث هي هي؛ كالفرديّة للثّلاثة أو عنها من حيث وجوده الخارجي كالسواد للحبشي.

(قوله: العرض المفارق) في هامش م: لإمكان مفارقته سواء وقعت بالفعل سريعاً كحُمْرَةِ الخجَل وصُفْرَةِ الوَجَلِ، أو لم يقع أصلاً كالفقر الدائم لمن يمكن غناؤه.

(قوله: كالضاحك) في هامش م: الضّحك بمعنى الابتهاج الحاصل عقيب التَّعجب الحاصل من إدراك أمورٍ غريبةٍ صادرٍ عن النَّفس النَّاطقة خاصَّة للإنسان لا يوجد في غيره، ولو أطلق على غيره لكان بمعنى آخر؛ كالنَّاطق على ما مرّ.

(قوله: بالقوة) في هامش خ: مثال للخاصة اللازمة، و"الضاحك بالفعل" للمفارقة.

(قوله: وتعرف) في هامش خ: أي: الخاصّة لازمةً كانت أو مفارقةً.

(قوله: على ما تحت) في هامش خ: يخرج غير النوع والفصل القريب، وهما يخرجان بقوله: عرضيّاً.

(قوله: واحدة) في هامش م: وكما يطلق الخاصَّةُ على هذا المعنى وتسمّى حقيقيَّةً، كذلك تطلق على ما يخصّ الشيءَ بالقياس إلى بعض ما عداه، وتسمى إضافيّةً كذي الرِّجْلين للإنسان بالنِّسبة إلى الفرس دون الطائر، كذا في قَرَباغي.

و في هامش م: أي: أفراد حقيقةٍ واحدةٍ؛ لأن الجزئيّاتِ تحت الكليّات الشَّاملة إيّاها، وإنّما قال: "على ما تحت حقيقةٍ" ولم يقل: "على حقيقة"؛ لأنَّ الرُّجوليَّة مثلاً من خواصِّ الإنسان، ولا تُحمل عليه من حيثُ هو إنسانٌ، وإلّا لعمّت جميع أفراده وليس كذلك، وإنّما لم يقل "على ما تحت نوعٍ واحدٍ"؛ ليدخل في التَّعريف خاصَّةُ الجنس العالي كالموجود لا في الموضوع للجوهر، وتأويل النوع بالحقيقة ممكن لكنّه تعسُّفٌ.

قولاً عرضيّاً. وإما أن يَعُمَّ حقائقَ فوقَ واحدةٍ وهو **العَرَضُ العامُّ**؛ ك: المتنفِّس **بالقوّة** والفعلِ للإنسان وغيره من الحيوانات، ويُعرَّفُ بأنه كليٌّ يُقال على ما تحتَ **حقائقَ** مختلفةٍ قولاً عرضيّاً. فالكلياتُ **إذن خمسٌ**: جنسٌ ونوعٌ وفصلٌ وخاصَّةٌ وعرضٌ عامٌّ.

(**قوله: العرض العام**) في هامش م: قيل: لا مدخل للعرض العام في الإيصال وإنّما يذكر في باب الكليّات لتتميم أقسام الكليّ لكن له فائدة مّا في التعريف كما سيأتي، فافهم.

(**قوله: بالقوة**) في هامش م: وقولُه: "يقال على ما تحت حقائق" لا ينافي ما صرَّحوا من أنَّ العرض العامَّ لا يقع في الجواب أصلاً؛ لأنَّ المقولَ في الجواب أخصُّ من المقول مطلقاً، ونفي الأخصِّ لا يستلزم نفيَ الأعمِّ،

وإنَّما لم يقل: "ما تحت الأنواع"؛ ليدخل فيه العَرَض العامُّ الَّذي للجنس العالي كالواحد للجوهر وقد يُسمَّى هذا النَّوع عرضاً محذوفاً عنه قيدُ العام، فالظَّاهريُّون من المنطقيِّين زعموا أنَّ هذا هو العَرَضُ المقابلُ للجوهر، وليس كذلك؛ لأنَّ هذا قد يكون جوهراً؛ فإنَّ الجسم عَرَض الأبيض؛ لخروجه عن مفهومه الظَّاهر، وليس عرضاً بذلك المعنى، واللَّون عرض بذلك المعنى، وهو جنس للسَّواد لا عرضٌ عامٌّ، فكأنَّهم لم يفرِّقوا بين العرض بمعنى الموجود للموضوع وبينه بمعنى الموجود في الموضوع فوقعوا في الغلط.

(**قوله: حقائق**) في هامش خ: يخرج غير الجنس والفصل البعيد، وهما يخرجان بما بعده.

(**قوله: إذن**) في هامش خ: أي: إذا انقسم الذاتي إلى الجنس والنوع والفصل، والعرضي إلى الخاصّة والعرض العام. تقرير.

(**قوله: خمس**) في هامش م: واعلم أنَّ النِّسبة بين الكليَّات منحصرةٌ في أربع: التَّباين، والتَّساوي، والعموم والخصوص المطلق، والعموم والخصوص من وجه، لأنَّه إنْ لم يَصدُقْ شيءٌ منهما على شيءٍ ممَّا يصدق عليه الآخر فهما متباينان ك: "الإنسان والفرس"، وإنْ صَدَقَ كلٌّ منهما على كلِّ ما صدَقَ عليه الآخر فهما متساويان ك: "الإنسان والنَّاطقِ"، وإنْ صَدَقَ أحدُهما على كلِّ ما صدَقَ عليه الآخر من غير عكسٍ فبينهما عمومٌ وخصوصٌ مطلقٌ ك: "الحيوان والإنسان"، وإن صدق كلٌّ منهما على بعض ما صدق عليه الآخر فقط فبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ ك: "الحيوان والأبيض".

[النسب الأربع]

والكلّيانِ مُتبايناانِ إن لم يتصادقا **أصلاً**، ومتساويان إن تصادقا **كليّاً** ونقيضاهما كذلك، وأعمُّ واخصُّ مطلقاً **إن تصادقا من جانب** ونقيضاهما بالعكس.

فلهما ثلاثُ موادٍ مادّةُ الاجتماع ومادّة الافتراق من كلِّ جانبٍ؛ لأنَّهما يصدقان على الحيوان الأبيض ويصدق الحيونُ بدون الأبيض في الحيون الأسود، والأبيضُ بدون الحيوان في الجماد الأبيض، ونقيض المتساويين كـ: "اللا إنسان واللا ناطق" متساويان أيضاً، وإلَّا لصدق أحدهما على ما كذب عليه الآخرُ، فيصدق أحد المتساويين على ما يكذب عليه الآخرُ وهو محالٌ، ونقيض الأعمِّ مطلقاً كـ: "اللا حيوان" أخصُّ مطلقاً من نقيض الأخصِّ كـ "اللا إنسان"، أي: يصدق نقيض الأخص على كل ما صدق عليه نقيض الأعمِّ من غير عكسٍ ، وبين نقيضي الأعمِّ والأخصِّ من وجهٍ تَبايُنٌ جزئيٌّ، وهو أن يفترقا في الجملة سواء تصادقا في الجملة كـ: "اللا حيوان واللا أبيض" وهو العموم من وجهٍ، أو لم يتصادقا أصلاً كـ: "اللا حيوان والإنسان" الذين هما نقيضُ الحيوان واللاإنسان وهو التباين الكليّ.

فلا تخرج المباينة الجزئيَّة عن العموم من وجهٍ والمباينة الكليَّة، وكذا بين نقيض المتباينين مباينة جزئيَّةً؛ لأنَّهما إن لم يصدقا على شيءٍ أصلاً كـ: "اللا وجود واللا عدم" كان بينهما تباينٌ كليٌّ، وإن صدقا معاً على شيءٍ كـ: "اللا إنسان واللا فرس" الصَّادقين على الحمار مثلاً كان بينهما تباين جزئي؛ أي: عموم من وجه ضرورةً صدَقَ كلُّ واحدٍ من المتباينين مع نقيض الآخر، فالتَّباين الجزئي لازم جزماً.

ولا يخفى أنَّ هذه النِّسَبَ الأربعَ توجد في القضايا أيضاً لكن بحسب الوجود والتَّحقُّقِ لا بحسب الصِّدق والحمل كما في المفردات، إن اشتبه عليك شيءٌ مما تلوْنا عليك فاطلبه مع ما بقي من التفصيل في المطوَّلات.

(**قوله: أصلا**) في ص زيادة : كالإنسان والفرس.

(**قوله: كليا**) في ص زيادة : كالإنسان والناطق.

(**قوله: إن تصادقا**) في هامش خ: كالحيوان والإنسان، واللا حيوان واللا إنسان.

(**قوله: جانب**) في ص زيادة: كالحيوان والإنسان.

ومن وجهٍ **إن تصادقا** في الجملة **وافترق كلٌّ** وبينَ نقيضيهما **تباينٌ** جزئيٌّ كنقيضي المتباينين، وهو لا يخرجُ من العموم **من وجهٍ** والتباينِ الكليّ. وهذه النِّسَبُ في القضايا بحسب التحققِ والوجودِ لا الحَمْلِ والصِّدقِ. وقد تُعتبرُ في المفردات أيضاً بحسب التحقُّقِ، **تفحَّص** تجدْ.

[القول الشارح: المعرِّفات]

القول الشارح: -ويقال له: **المعرِّفُ**- ما يكون تصوُّرُه

(**قوله**: **إن تصادقا**) في هامش خ: كالإنسان والأبيض، والحيوان واللا إنسان.

(**قوله**: **وافترق كل**) في ص زيادة : كالحيوان والأبيض.

(**قوله**: **تباين**) في هامش خ: أي: في بعض المواد؛ كاللا إنسان واللا أبيض، واللا حيوان واللا إنسان.

(**قوله**: **من وجه**) في هامش خ: كاللا إنسان واللا فرس، والتباين الكلّي كاللا وجود واللا عدم.

(**قوله**: **تفحص**) في هامش خ: أي: في كتابنا تجده فيه في بيان النسبة بين الدلالات الثلاث، ومثلها النسبة بين الحمد والشكر. تقرير

(**قوله**: **القول الشارح**) في هامش خ: وهو الباب الثاني من المنطق. تقرير

(**قوله**: **المعرّف**) في هامش م: ولا بُدَّ في المعرِّف أن يكون مساوياً للمعرَّف في العموم والخصوص متحداً معه ذاتاً وما صدقاً غير مغاير له إلا مفهوماً وجَلاءً وتفصيلاً، فكلّ ما صدَق عليه المعرِّف صدق عليه المعرَّف وبالعكس، أي: كل ما صدق عليه المعرَّفُ بالفتحِ صدَقَ عليه المعرِّف، وهذا معنى قولهم: لا بدَّ أن يكون جامعاً ومانعاً، مطّرداً ومنعكساً، فإن معنى الجمع أن يكون المعرِّف بالكسر متناولاً لكل واحدٍ من أفراد المعرَّف بحيث لا يشذُّ منها فرْدٌ، وهذا المعنى ملازمٌ للكليّة الثّانية، ومعنى المنع أن يكون المعرِّف بالكسر أيضاً بحيث لا يدخل فيه شيء مما ليس من أفراد المعرَّف، وهو عين المقدِّمة الأولى، والاطِّرادُ التّلازمُ في الثُّبوت، أي: متى وُجِدَ المعرِّف بالكسر وُجد المعرَّفُ، وهو عينُ

سبباً لاكتساب تصوُّرِ الشيءِ بِكُنْهِه أو بوجهٍ يميّزه عمَّا عداه، فالأولُ يسمَّى حدّاً تاماً، إن تركَّبَ من جنسِ الشيءِ وفَصْلِهِ القريبين كـ: "الحيوان الناطق" بالنسبة إلى الإنسان، وناقصاً، إن تركَّبَ من الجنسِ البعيدِ والفصلِ القريبِ

المقدِّمةِ الأولى فهو مستلزمٌ للمقدِّمة الثانية، والانعكاس التَّلازمُ في الانتفاء، أي: متى انتفى المعرِّف بالكسر انتفى المعرَّف وهو ملازمٌ للكليَّة الثَّانية؛ لأنَّه عكس نقيضها على طريقة القُدَماء، أي كل ما لم يصدُقْ عليه المعرِّف بالكسر لم يصدق عليه المعرَّفُ، فيستلزم الجمع، هذا مذهب متأخر المنطقيين، أمَّا المتقدمون فلم يشترطوا المساواة في مطلق المعرَّف، بل جوَّزوا التعريف بالأعمِّ والأخصِّ في الحدود والرُّسومِ النَّاقصة، واكتفوا بالتمييز في الجملة وهو الذي اختاره كثيرٌ من المحققِّين.

و في هامش م: وإنَّما سُمِّي المعرِّفُ قولاً؛ لأنَّ القولَ بمعنى المركَّب، والمعرِّف مركَّبٌ كليًّا عند القدماء وغالباً عند المتأخِّرين، وبيان ما هو الأرجح في الشُّروح، وإنَّما سُمِّي شارحاً لأنَّه يشرح الماهيَّة ويُبيِّنُها.

(**قوله**: سببا) في هامش خ: بأن لا يوضع مطلقاً، ثم يعمد إلى ذاتياته أو عرضياته ويؤلّف بينهما تأليفاً يؤدّي إلى المطلق. تقرير

(**قوله**: **فالأول**) في هامش م: ما يكون تصوُّره سبباً لاكتساب تصوُّرِ الشيء بكُنْهِهِ

(**قوله**: **وناقصا**) في هامش م: فالحَدُّ هو التَّعريفُ بالذَّاتيات، فيجمعُها حَدٌّ تامٌّ وببعضها ناقصٌ، لكن ينبغي أنْ يُعلمَ أنَّ الحقيقياتِ؛ أي: الماهيَّاتِ الموجودةَ في الأعيانِ يُشْكِلُ التمييزُ بين ذاتياتها وعرضياتها غايةَ الإشْكالِ حتَّى يقال: إنَّه أصعبُ من خَرْطِ القَتَاد؛ لالتباسِ الجنسِ بالعَرَض العامِ والفصلِ بالخاصَّةِ فيتعسَّرُ التمييز بين حدودها ورسومها المسمَّاة بالحدود والرُّسوم الحقيقيَّة،.

وأما الاعتباريات كـ: الكلمة والكلام والكليَّات الخمسِ وسائرِ مصطلحات العلوم الَّتي لا وجود لها في الخارج، فلا إشكال فيها؛ لأنَّها حصلت مفهوماتها أوَّلاً ووُضِعت أسماؤها بإزائها، فكلُّ ما هو داخلٌ في مَفهومِها فهو ذاتي لها، إمّا جنسٌ لها؛ إن كان مشتركاً أو فصلٌ؛ إن لم يكن مشتركاً، وكلُّ ما ليس داخلاً في مفهومها فهو عرضيٌّ لها، فلا اشتباهَ بين حدودها

ك: "الجسم الناطق" بالنسبة إليه. والفصلُ القريبُ وحدَه في معنى أحدهما. والثاني يسمَّى رسماً تامًّاً إن كان بالجنس القريب والخاصةِ ك: "الحيوان الضاحك" للإنسان،

ورسومها المسمَّاة بالحدود والرسوم الاسميَّة وما وقع لكثيرين من تسميَّة مفهوماتها رسوماً على توهُّم جواز أنَّ لها ماهياتٍ وراء تلك المفهومات ملزومات متساويةٌ لها، فهو بمعزلٍ عن التَّحقيق، وقد رَدَّ على من وجَّهَ كلامَهم العِمادُ في حاشية الشَّمسيَّةِ وغيرُه.

وفي هامش خ: والحدّ والرسم التامّ والناقص كما يقالان للتعاريف بتلك المثابة يقال الأوّل للجامع المانع والثاني لغيره. تقرير.

(قوله: كالجسم الناطق) في هامش م: وإنَّما سُمِّي ناقصاً؛ لعدم ذكر بعض الذَّاتياتِ فيه ك: الحسَّاسِ والنَّامي؛ لأنَّ الجسم الذي هو أعمُّ لا يدلّ عليهما؛ لعدم دَلالةِ العامِّ على الخاصِّ، والنَّاطق الذي هو أخصُّ يدُلُّ عليهما لكن بالالتزام وهي مهجورةٌ في التَّعريفات، وقد يتركَّب من الفصل البعيد والقريب: كالحساس النَّاطق، لكن ذكر في المتن ما هو الغالب، وينبغي أن يعلم أنه لا يقال في جواب: «ما هو؟» إلا الحدُّ التَّام؛ لأنَّه الدَّالُّ على الماهيَّةِ بالمطابَقَةِ.

(قوله: وحده) في هامش م: قد سبقت الإشارة إلى أنَّ المتأخرين لم يشترطوا كون المعرف مركَّباً، بل جوَّزوا التَّعريفَ بالفصل فقط، أو الخاصَّة وحدَها، وشرطه القدماء لما بيَّن في الفناري وغيره وهو المختار.

فعليه يجب تأويل "النَّاطق" مثلاً إذا وقع التَّعريف به وحده إمَّا بالحيوانِ النَّاطق فيكون حدًّا تامًّا، أو بالجسم أو بالجوهر النَّاطق فيكون حدًّا ناقصاً، أو بالشيء النَّاطق فيكون رسماً ناقصاً، ولم نذكره لانحطاط رتبته بالنسبة إلى الأولين، وكذا يجب تأويل الخاصَّة وحدَها كالضَّاحك بالحيوان الضَّاحك، فيكون رسماً تامًّا وبالجسم أو الشَّيء الضَّاحك فيكون رسماً ناقصاً ولم نذكره قياساً على الفصل، فافهم.

(قوله: أحدهما) في هامش خ: لأنه إن كان بمعنى الحيوان الناطق مثلاً كان تامّاً أو الجسم الناطق كان ناقصاً. تقرير.

(قوله: رسما) في هامش خ: لأنه خارج لازم؛ لكون المركّب من الداخل والخارج خارجاً، والخارج اللازم للشيء أثره، وتامّاً؛ لمشابهته للحد في الجنس القريب مع مخصِّصه. تقرير.

وناقصاً إن كان **بغير ذلك** ك: الجنس البعيد والخاصة **أو العرض العامّ** والخاصّة أو الفصل والخاصةِ، أو عَرَضِيَّاتٍ تختصُّ جملتُها **بحقيقة واحدة** كقولنا في تعريف الإنسان: "إنه **كاتبٌ متعجِّبٌ** ضاحكٌ أو ماشٍ **على قدميه عريضُ الأظفار بادي البشرةِ مستقيمُ القامة**

(**قوله: بغير ذلك**) في هامش م: يعني: ما عدا ما ذُكِرَ كلُّه رسمٌ ناقصٌ سواءٌ كان بالجنس البعيد والخاصّة كالجسم الضَّاحك بالنِّسبة إلى الإنسان، أو بالعَرَضِ أهـ.

(**قوله: أو العرض العام**) في هامش م: أي: العرض العامّ والفصل ك: "المتنفّس الناطق"، أو "الشيء الناطق" للإنسان، أو العرض الخاصّ، والفصل ك: "الضاحك الناطق"، أو "الكاتب الناطق" له. وما يقال من أن هذا المركّب لا فائدة فيه؛ لأن الغرض من التعريف إما التميّز أو الاطّلاع على الذاتي والعرضُ والخاصُّ لا يفييدان شيئاً من ذلك بل المفيد لهما الفصل؛ فمدفوعٌ بأن الغرض من التعريف لا ينحصر فيهما بل قد يكون الغرض منه الاطلاع على الشيء بوجه أكمل وأقوى، فيكون العرض العام والخاص مفيداً لذلك؛ فافهم.

(**قوله: بحقيقة واحدة**) في هامش م: سواء اختص بها كلٌّ من آحادها كالمثال الأوّل، أو الأخيرُ فقط كالمثال الثاني، أو لم يختصّ بها شيء كالمثال الثالث.

(**قوله: كاتب متعجب**) في هامش م: مثال لعرضيات تختصّ جملتها بحقيقة واحدة باعتبار الأخيرة وكذا قوله "أو ماش".

(**قوله: على قدميه**) في هامش م: يخرج الماشي على القوائم الأربعة أو أكثر كالعنكبوت والماشي على البطن كالحية.

(**قوله: عريض الأظفار**) في هامش م: يخرج مدوّر الأظفار؛ كالطيور.

(**قوله:بادي البشرة**) في هامش م: يخرج مستور البشرة؛ كالثور والفرس والغنم إلى غير ذلك.

(**قوله: مستقيم القامة**) في هامش م: يخرج مُنحني القامة، فكلٌّ من الأوصاف الأربعة بل جميعها يوجد في غير الإنسان كالنَّسناس وهو الحيوان البحريُّ، وأغلب ما يوجد في الصِّين، صورته كصورة الإنسان، يقف على رِجْلٍ واحدةٍ، ويَنقر كما ينقرُ الطَّيرُ وله عين واحدة، يخرج من الماء ويتكلَّمُ، ومتى ظَفِرَ بالإنسان قتله.

وفي "القاموس": النَّسْناسُ جِنسٌ من الخَلْقِ يَثبُتُ أحدُهم على رِجْلٍ واحدةٍ،

ضحَّاكٌ بالطبع". وفي تعريف الخفّاش: "الطائرُ المتنفسُ الحائضُ". وينبغي اجتنابُ غيرِ ظاهرِ الدلالةِ والمشترَك والمجاز في التعاريف إلا عندَ ظهور المراد. وما للماهية الموجودةِ في الخارج **يسمَّى حدّاً** ورسْماً حقيقيين ولغيرها اسميين.

وفي الحديث: «إنَّ حَيًّا من عادٍ عصوا رسولَهم، فمسخهم الله نَسْناساً، لكلِّ واحدٍ منهم يَدٌ ورِجْلٌ من شِقٍّ واحدٍ، ينقُرُون كما ينقُرُ الطَّيرُ، ويَرعون كما ترعى البهائم».

وقيل: أولئك انقرضوا، والموجود على تلك الخِلْقَة خَلْقٌ على حِدَةٍ، أو هم على ثلاثة أجناسٍ، ناس ونسناس ونسانس، والنَّسانِس الإناث منهم، أو هم أرفع قدراً من النَّسناس، أو هم يأجوج ومأجوج، أو هم قومٌ من بني آدمَ، أو خَلق على صورة النَّاس وخالفوهم في أشياء وليسوا منهم، انتهى.

ومما يَنبغي أنْ يُنبَّهَ عليه أنَّه يجب الاحتراز عما يوجب اختلالَ التَّعريف بحسب المعنى، كتعريف الشَّيء بما يساويه في المعرفة والجهالة، بأن يكون العلم بأحدهما مع العلم بالآخر كتعريف الحركة بـ: ما ليس بسُكُونٍ، والزُّوجِ بـ: ما ليس بمفردٍ، وبالعكس فيهما، ونحو تعريف الشَّيء بـ: ما لا يُعْرَف إلا به سواء كان بمرتبةٍ واحدةٍ ويُسَمَّى دوراً مصرَّحاً كما يقال: الكيفيَّةُ ما بها يقع المشابهة، ثُمَّ يقال للمشابهة الاتفاق في الكيفيَّةِ أو بمراتب ويسمَّى دوراً مضمراً، كما يقال: الاثنان زوجٌ، والزَّوجُ هو منقسمٌ بمتساويين، والمستويان هما الشَّيئان اللَّذان لا يفضل أحدهما على الآخر، والشيئان الاثنان [1] أو بحسب اللَّفظ كاستعمال ألفاظٍ غريبةٍ وحشيَّة غير ظاهرة الدَّلالة بالقياس إلى السَّامع؛ مثل أنْ يُقال: النَّار اسطنس فوق الاسطنسان لمن لا يعرف معنى الاسطنس، وكاستعمال الألفاظ المجازيَّة أو المشتركة؛ فإنَّ المتبادَرَ من الأولى المعاني الحقيقيَّة، ونسبة الثاني إلى جميع المعاني بالتَّسوية، فلا قرينةَ على تعيين المراد.

(**قوله: يسمى حدا**) في هامش خ: واعلم أن بعضهم قال: إذا كان "الحيوان الناطق" جواباً لمن يسأل كشف معنى لفظ الإنسان كان حدّاً اسميّاً، أو كشف حقيقته فحقيقيّاً وكذا الرسم، ولذا قيل: إن التعريف قد يكون حقيقياً بعد أن كان اسميًّا. تقرير.

---

(١) قوله: (والشيئان الاثنان): فالتعريف الصحيح للحركة: كون الشيء في آنين في مكانين، وللسكون كون الشيء في آنينِ في مكان، وللزوج بما ينقسم بمتساويين، وللفرد ما لا يقبل القسمة فافهم.

لكن الفرق بين الذاتيات والعَرَضِيَّات في الموجوداتِ أصعبُ من خَرْطِ القَتَادِ، بخلاف الاعتباريات؛ فإن أغلبها مما حُصِّلَت مفهوماتُها أوَّلاً ووضِعت أسماؤها بإزائها، فهي حدودٌ لا حقائقَ لها غيرها.

ويُشْتَرَطُ أن يكون مُطَّرِداً مُنْعَكِساً **جامِعاً مانِعاً**، إلا أنَّ قدماءَ المنطقيِّينَ جوَّزوا التعريفَ بالأعَمِّ في الحدود والرسوم الناقصةِ؛ اكتفاءً بأدنى تميُّزٍ، **وهو** الذي استحسنَهُ كثيرٌ من المحقِّقينَ.

(**قوله**: لكن الفرق) في هامش م: أي: تميّز الذاتيات الموجودات عن عرضياته في غاية الصعوبة؛ فإنه كما يحتمل أن يكون الناطق فصلاً للإنسان يحتمله الضاحك أيضاً، إلا أنهم عدّوا ما وجدوه أقدم فصلاً وغيرَه عرضاً؛ فافهم.

(**قوله**: بين الذاتيات) في هامش خ: حتى يكون حدّاً تامّاً أو ناقصاً، أو رسماً تامّاً أو ناقصاً.

(**قوله**: جامعا مانعا) نشر على غير ترتيب اللف. تقرير.

(**قوله**: وهو) في هامش خ: أي: القضية المدلول عليها بلفظ القضايا دلالةَ الجمع على المفرد؛ لأن التعريف للماهية والجمعُ للإفراد. تقرير.

القضايا وأحكامها

وهي قولٌ يحتملُ الصِّدق والكذب بمجرَّد مفهومه الذي هو ثبوتُ شيءٍ لشيءٍ مع قطع النظر عن الدليلِ وخصوص المادة، فيشمل نحوَ" الله واحدٌ، والسماءُ فوقنا" لا التقييداتِ؛ إذ لا حُكم فيها، ولا الإنشائياتِ؛ لأن الإنشاء إيجاد معنىً بلفظٍ يقارنُه في الوجود ولا أداءَ فيه للواقع في نفس الأمر من طرفي النسبة ماضياً أو مستقبلاً حتى يطابق الواقعَ فيكونَ صادقاً أو لا يطابقَه فيكون كاذباً.

(**قوله: بمجرد**) في هامش م: اعلم: أنَّ صدقَ القول:

عند الجمهور: مطابقةُ حكمه للواقع وإن لم يكن مطابقاً للاعتقاد، وكذبَه عدمُ مطابقته للواقع وإن كان مطابقاً للاعتقاد.

وعند النَّظام: مطابقتُه للاعتقاد وعدمُها من غير نظرٍ إلى الواقع.

وعند الجاحظ: مطابقتُه لهما معاً وعدمُ مطابقته لهما.

فنحوُ قول المسلم: "الإسلامُ حقٌّ" أو "الكفر باطلٌ" صادقٌ عند الجميع، كما أن قوله: "الإسلام باطلٌ والكفر حقٌّ" كاذبٌ عندهم، وقولُ الكافر: "الإسلام حقٌّ والكفر باطلٌ" صادقٌ عند الجمهور وكاذبٌ عند النَّظام، وقولُه: "الكفر حق" أو "الإسلام باطل" بالعكس، وليسا بصادقين ولا كاذبين عند الجاحظ؛ لموافقة الأول الواقعَ دون الاعتقاد، والثَّاني الاعتقادَ دون الواقع، فلا ينحصرُ الخبر في الصَّادق والكاذب بل يكون بينهما واسطةٌ عنده، لا عند الأولين.

والحقُّ مذهبُ الجمهور على ما بُيّن في المطوّلات كالتَّلخيص وشرحه.

(**قوله: مفهومه**) في هامش خ: لأنها مأخوذة من القضاء بمعنى الحكم. تقرير.

(**قوله: نحو**) في هامش خ: مما لا يحتملهما لدليل، ونحو "السماء فوقنا" مما لا يحتملها لخصوص المادّة. تقرير.

(**قوله: من طرفي**) في هامش خ: أي: قسميها، وهما الثبوت والانتفاء أو الوقوع واللا وقوع.

[القضية الحملية والشرطية]

وهي حمليَّةٌ **إن كانت النسبةُ** فيها ثبوتَ مفهوم لمفهوم؛ أي: لذاته؛ نحو"زيدٌ كاتبٌ"، وشرطيةٌ؛ متصلة إن كانت ثبوتَ مفهوم عند مفهوم، نحو: "إن كان هذا إنساناً فهو حيوانٌ"، **ومنفصلة** إن كانت ثبوتَ مباينة مفهومٍ عن مفهومٍ، نحو: "العددُ إمَّا زوجٌ أو فردٌ".

والمحكومُ عليه في الحملية يسمّى موضوعاً والمحكوم به محمولاً، والجزءُ الأول في الشرطيتين يسمَّى مقدَّماً والثاني تالياً، وكلٌ من الثلاثة إمّا موجبةٌ أو سالبةٌ، وكلٌّ منهما مخصوصةٌ إن كان موضوعُها مشخَّصاً أو كان الحكمُ **بالاتصال** والانفصال في زمان معيَّنٍ ووضعٍ مخصوصٍ، وكلِّيةٌ مسوَّرةٌ إن بُيِّنَ فيها **كليّةُ الأفراد** أو الأزمان والأوضاع، وجزئيّةٌ

(**قوله: إن كانت النسبة**) في هامش م: أي: النسبة التامّة الخبرية، ويقال لها: النسبة[1] الحكمية، وتعريفهم الحكمَ بإسناد أمر إلى آخر إيجاباً وسلباً يشملها في أيّما كانت من القضايا؛ لأن الحُكمَ الحمليَّ إسنادُ المحمول إلى الموضوع، والاتصاليّ إسنادُ التالي إلى المقدّم على وجه الاستصحاب والانفصاليّ إسنادُه إليه على وجه المباينة ولو على سدّ السَّلب في الكلّ، إلّا أنّ تسمية السوالب حمليةً ومتصلةً ومنفصلةً لوجود الحمل والاتصال والانفصال.

(**قوله: ومنفصلة**) في هامش م: اعلم أن تسمية هذين شرطيةً؛ لوجود حرف الشَّرطِ في المتَّصلة صريحاً وفي المنفصلة معنىً؛ لأنَّ قولَنا: "العددُ إما زوجٌ وإما فردٌ" في قوة قولنا: "إنْ كان هذا العددُ زوجاً فلا يكون فرداً وإنْ كان فرداً فلا يكون زوجاً".

(**قوله: بالاتصال**) في هامش خ: نحو: "إن جئتني اليوم أكرمتك". وقوله: والانفصال في هامش خ: نحو: "زيد في هذا الآن إما كاتب أو غير كاتب".

(**قوله: كلية الأفراد**) في هامش خ: نحو: "كلُّ إنسان كاتب". وقوله: أو الأزمان في هامش خ: نحو: "كلّما كان زيد إنساناً كان حيواناً".

---

(١) لكن هذا على مذهب المتقدّمين وأما على مذهب المتأخّرين فالنسبة الحكمية عبارة عن النسبة التقييدية الثبوتية التي تسمّى بيْنَ بيْنَ، والنسبة التامّة والحكمُ عبارة عن وقوعها أو لا وقوعها؛ فإن أردت التفصيل؛ فارجع إلى حاشية مولانا قاسم الأوركي المتداولة بين المحصّلين؛ فإنّها نعمَ الخُلاصة على ما في المطوّلات.

مسوَّرةٌ إن بُيِّن بعضيَّةُ أحدهما، ومُهملةٌ إن أُهملَ بيانُ كميّتهما، وهي في قوّة الجزئية، والأقسامُ أربعةٌ وعشرون.

(**قوله: إن بين بعضية أحدهما**) في هامش م: أي: الأفراد في الحملية والأزمان في الشرطيَّةِ، وبالجملة الأزمان في الشرطيَّة بمنزلة الأفراد في الحملية فكما تنقسم هي باعتبار الأفراد إلى الأقسام الأربعة كذلك تنقسم الشَّرطيَّة باعتبار الأزمان إليها كما عرفت، لكن ينبغي أن يُعلم أنَّ منهم مَن يجعل أمر انقسام الشَّرطيَّة دائراً على الأزمان فقطْ، ومنهم من يجعله على الأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدَّمِ فقط، ومنهم مَنْ يجعله على كليهما فيقولون: في "كلَّما كان هذا إنساناً كان حيواناً" -مثلاً- إنّ الحكم بلزوم حيوانيَّة هذا الشَّخص لإنسانيَّته إنما هو في كلِّ الأزمان وعلى جميع الأوضاع الممكنة الاجتماع مع إنسانيَّته من نحو كونه قائماً أو قاعداً أو كون الشمس طالعةً، أو كون الحمار ناهقاً، أو كون الهواء بارداً أو معتدلاً، إلى غير ذلك مما لا يتناهى، وهذا هو الأولى لاشتماله على زيادة المبالغة.

(**قوله: أربعة وعشرون**) في هامش م: حاصلةٌ من ضرب القضايا الثَّلاث في الاثنين؛ أي: الموجبة والسَّالبةِ أوّلاً وضرب السِّتَّة في الأربعة ثانياً؛ فثمانيَّةٌ للحمليَّة وثمانيَّةٌ للمتصلة وثمانيَّةٌ للمنفصلة.

والمقصود نوع تنبيهٍ لك على تعددّها وكثرة أنواعها، وإلا فهي لا تكاد تنضبط، ألا يرى أنَّ الحمليَّة تنقسم أخرى إلى محصّلةٍ ومعدولةِ المحمولِ والموضوعِ أو الطَّرفين، فالحاصلُ من ضرب الثَّمانيةِ في هذه الأربعة اثنانِ وثلاثون، وتنقسم أيضاً إلى ثُلاثيَّةٍ مذكورة الرَّابطة، وثُنائيَّةٍ محذوفتها، فتصير بضرب الاثنين والثَّلاثين في هذين أربعةً وستين، ولا يَخفى أنَّ نِصفها محصوراتٍ، وهي إمَّا حقيقيَّةٌ أو خارجيَّةٌ كما بُيّن في "الشَّمسية"، فذلك أربعةٌ وسِتُّون أيضاً فالمجموع مع قسم الطبيعيَّة ثمانيةٌ وتِسعون، وأيضاً المتصلة إما لزومية أو اتفاقية فتصير ستةَ عشرَ، وهي باعتبار طرفيها إما مِنْ حمليتين أو متصلتين أو منفصلتين أو حمليّةٍ ومتصلةٍ أو حمليَّةٍ ومنفصلةٍ، أو متَّصلةٍ ومنفصلةٍ، وكلّ من الثَّلاثة الأخيرة قسمين فذلك تسعةٌ، والحاصل من ضرب السِّتةَ عشرَ فيها مائةٌ وأربعةٌ وأربعون،

والمنفصلةُ أيضاً إمَّا عناديَّةٌ أو اتفاقيَّةٌ، وكلٌّ منهما إمَّا حقيقيَّةٌ أو مانعةُ الجَمْعِ أو مانعةُ الخُلوِّ،

وترتقي باعتباراتها إلى نحو خمسمئةٍ وثلاثينَ بل أكثر. والسُّورُ في الحملية للإيجاب الكليّ؛ نحو: "كلُّ" و"جميع" و"قاطبة"، وللإيجاب الجزئي "بعض" و"واحد"، وللسلب الكليّ "لا شيء" و"لا واحد"، وللجزئي"ليس كلّ" و"ليس بعض" **وبعض ليس**"، وفُرِق بينها: بأنَّ صريح الأوَّل رفعُ الإيجاب الكليِّ والسلبُ الجزئيُّ **من لوازمه**، وأنَّ "ليس بعض" قد يكون للسلب الكليِّ باعتبار جعل "بعض" نكرةً في سياق النفي، و"بعض ليس" قد يكون للإيجاب بجعل "ليس" في نحو "بعض الحيوان ليس بإنسان" جزءَ المحمول، فتكون القضيةُ موجبةً معدولةَ المحمولِ بمعنى إثبات اللاإنسانية لبعض الحيوان، **وفي الشرطية** للأول؛ نحو: "دائماً" و"متى" و"مهما"، وللثاني "قد يكون"،

وباعتبار طَرفيها ستَّةٌ، والحاصل من الثَّمانية في الاثنين ستةَ عشرَ، ومن هذه في الثَّلاثة ثمانية وأَربعون، ومن هذه في الستة مائتان وثمانيةٌ وثمانون، فمجموع الكلِّ خمسمائة وثلاثون، تأمَّل حقَّه فلا أظنُّك إلا مزيداً لها على ذلك بكثيرٍ، سيَّما إذا اعتبرت في الحمليَّات الموجَّهات وغيرها وفي الشَّرطيات ما يصدق عينُه وتكذب كما هو مذكورٌ في شرح "الشَّمسيَّة".

(**قوله: وترتقي**) في هامش خ: أي: أقسام القضية.

(**قوله: وبعض ليس**) في هامش م: والفرقُ بين هذه الثَّلاثة أنَّ صريحَ الأول رفعُ الإيجاب الكليّ والسَّلبُ الجزئيُّ من لوازمه؛ لأنَّ رفع الإيجاب الكليّ إمَّا بالسَّلْبِ في الجميع أو في البعض فقط، وعلى التَّقديرين يتحقّق السَّلبُ الجزئيُّ، والأخيران يَدلّان على السَّلب الجُزئيِّ بالمطابقةِ إلا أنّ "ليس بعض" قد يكون للسَّلبِ الكليّ إنِ اعْتُبر "بعض" نكرةً في سياق النَّفي و"بعض ليس" قد يكون للإيجاب بأنْ يُراد من «بعضُ الحيوان ليس بإنسانٍ» إثبات اللَّاإنسانيَّةِ لبعض الحيوان على سبيل العدولِ وجعلِ حرف النَّفيِ جزءاً من المحمول، لا سَلْبُ الإنسانيَّةِ عنه فافترقا أيضاً.

(**قوله: من لوازمه**) في هامش خ: أي: الرفع.

(**قوله: وفي الشرطية**) عطف على "في الحملية"، وقولُه: "للأوّل" أي: الإيجاب الكلّي، و"للثاني" أي: الإيجاب الجزئي، و"للثالث" أي: السلب الكلي، و"للرابع" أي: السلب الجزئي. محقِّق.

وللثالث "ليس البتة"، وللرابع "قد لا يكون" و"ليس دائماً" و**"ليس كلّما"**، والأمثلةُ غيرُ خافية. **ومن الحمليات** ما هي معدولةُ المحمول، نحو: "زيدٌ لا كاتبٌ"، بأن يكون حرف السلب جزءاً من المحمول، وهي أخصُّ من السالبة المحصّلةِ؛ لصدق السلب عند عدم الموضوع **دون الإيجاب**.

(**قوله: وليس كلما**) في هامش م: قال في الفناريّ: والغَرَضُ من ذكر الأسوار التَّمثيلُ بما فيه الاشتهار في الاستعمال لا الحصرُ؛ فإنَّ طرًّا وقاطبةً وكافَّةً ولامَ الاستغراق تصِحُّ أن تكون سوراً للإيجاب الكليِّ في الحمليِّ كما أشار إليه الشَّيخ في "الشِّفاء"، انتهى.

ولا يخفى أنَّ للشَّرطيات أيضاً أسواراً غيرَ ما ذُكِر، واعلم أنَّ لام التَّعريف إن كان للاستغراق فالقضيةُ كليَّةٌ كما ذُكِرَ، وإن كان للعهد الذِّهنيِّ فجزئيَّةٌ، وإن كان للعهدِ الخارجيِّ فمشخَّصةٌ، وإن كان للجنس فمهملةٌ، ومثلها الإضافة فإنَّها كاللَّام في المعاني الأربعة كما بُيِّنَ في كُتب النَّحو، فافهم.

(**قوله: ومن الحمليات**) في هامش م: ومنها ما هي معدولةُ الموضوعِ كقولنا: "اللا كاتبٌ زيدٌ"، ومنها ما هي معدولة الطَّرفين كقولنا: "اللا إنسانٌ لا كاتبٌ"، وإنَّما خُصَّ معدولةُ المحمول بالذِّكر؛ لأنَّ المعتبر في الفنِّ من العدول ما في جانب المحمول، كما أنَّه خُصَّ بيان النِّسبة بينها وبين السَّالبة المحصّلة بما يأتي لعدم اللَّبس في غيرهما؛ فإنَّ الموجبة المحصّلة والسَّالبة المحصلّة؛ نحو: "زيدٌ كاتبٌ" و"زيدٌ ليس بكاتبٍ" متميّزان، وكذا الموجبة المعدولة والسَّالبة المعدولة؛ نحو: "زيدٌ لا كاتبٌ" و"ليس زيدٌ بلا كاتبٍ".

وإنما سُمِّيتْ ما حرف السَّلْب جزء في أطرافها معدولةً؛ لأنَّ أصل حرف السَّلب؛ كـ «ليس» و «لا» و «غير أنْ يكون» للسَّلب والرَّفع، فإذا جُعل مع غيره كشيءٍ واحدٍ فقد عُدل به عن موضوعه الأصليِّ إلى غيره، وغيرها تسمَّى محصّلة؛ لأنَّه إذا لم يكن حرف السلبِ جزءاً من طرفيها فكلٌّ من الطَّرفين وجوديٌّ ومحصّل له.

(**قوله: دون الإيجاب**) في هامش م: ولذا كانتا متلازمتين إذا كان الموضوع فيهما موجوداً، ثُمَّ الفرق المذكور إنَّما هو بحسب المعنى، وأمَّا الفرق بينهما بحسب اللَّفظ فهو أنَّ القضيَّة إن كانت ثلاثيَّةً بأن ذُكرت الرابطةُ فهي موجبةٌ إن تقدَّمت الرَّابطة على حرف السَّلب؛ نحو:

ومنها ما هي طبيعيّةٌ حُكِم فيها على طبيعة **الموضوعِ** ومفهومِه، نحو: "الحيوان جنس" و"الإنسان نوع" لكنها غيرُ مستعملة في العلوم والإنتاجات، ولذا لم يتعرَّض لها بعضٌ.

[الموجِّهات]

ومنها **الموجِّهاتُ** وهي القضايا التي بُيِّن فيها كيفيَّةُ النسبة وجهتُها من نحو الضرورة والدوامِ مما لا يدلُّ على حُكمٍ مغايرٍ لما في القضيَّةِ من الإيجاب والسلبِ، ويُسمَّى

"زيدٌ هو ليس بكاتبٍ"؛ لأنَّ ربط السَّلب إيجابٌ، وسالبةٌ إن تأخَّرت؛ نحو: "زيدُ ليس هو بكاتبٍ"؛ لأنَّ سلب الرَّبط سلبٌ، وإن كانت ثُنائيّةً فالفرق إمَّا بالنِّية بأن ينوي ربط السَّلب أو سلب الرَّبط وإمّا بالاصطلاح على تخصيص بعض الألفاظ بالإيجاب كلفظِ غيرٍ ولا، وبعضها بالسَّلب كـ «ليس» فإَذا قيل: زيدٌ غير كاتبٍ أو لا كاتبٌ كانت موجبةً، وإذا قيل: زيدٌ ليس بكاتب كانت سالبةً.

(**قوله: الموضوع**) في هامش خ: أي: الموجود.

(**قوله: الموجهات**) في هامش م: ومن القضايا ما هي منحرفة، وهي أن يكون السُّورُ منه في جانب المحمول سواءٌ ذكر في جانب الموضوع أو لا، فالمقصود من محمولها وموضوعها جميعاً الأجزاءُ، وأقسامها أربعةٌ؛ لأنَّ المحمول المسّور إمَّا كُليٌّ أو جزئيٌّ، وكيف ما كان فالموضوع أيضاً إمَّا جزئيٌّ أو كليٌّ؛ فهذه أربعة أقسامٍ:

مثال الأوَّل: "زيدٌ ليس هذا الحيوان أو بعض هذا الحيوان"، وهو صادقٌ؛ لأنَّ الشَّخص المعيَّن وهو المحمول لما ذُكِر له أفرادٌ امتنع ثبوت أفرادٍ للموضوعِ، فيصدق سلبه عن الموضوع.

ومثال الثاني: "زيدٌ ليس بعض الحيوان"، وهو أيضاً صادقٌ؛ لأنَّ بعض أفراد الحيوان وهو عمروٌ مسلوبٌ عن زيدٍ.

ومثال الثَّالث: "الحيوان ليس بعضَ زيدٍ"، وهو أيضاً صادقٌ؛ لأنَّ الجزئي أيضاً ليس له أفرادٌ، فيمتنع ثبوت شيءٍ منها للموضوع، فيصدق سلبُ كلّ من أفراده عن الموضوع.

ومثال الرابع: "الحيوان ليس بعض الإنسان"، وهو أيضاً صادقٌ؛ لأنَّ بعض أفراد الإنسان مسلوبٌ عن بعض أفراد الحيوان.

بسيطةً أو اللاضرورةِ واللادوامِ مما يدلُّ **على ذلك**، ويُسمَّى **مركَّبةً**، **والمبحوثُ عنها** من الأُولى ثمانيةٌ: **الضرورةُ والدائمةُ** المطلقتانِ المحكومُ فيهما بضرورة النسبةِ

(**قوله: بسيطة**) في هامش م: فإنَّ حقيقتها؛ أي: معناها إمَّا إيجابٌ فقط أو سلبٌ فقط كما ستسمع في الأمثلة.

(**قوله: على ذلك**) في هامش م: أي على حكمٍ مغايرٍ لما في القضية من الإيجاب والسلب.

(**قوله: مركبة**) في هامش م: لأنَّ حقيقتها ومعناها ملتئمة من إيجاب وسلب كما ستعرفه من الأمثلة أيضاً، وإنما قال: «حقيقتها ومعناها»؛ فإنَّ من المركَّبات ما لا تركيب فيها إلا معنىً فقط كالممكنة الخاصَّة، فإن جهتَها الإمكانُ الخاصُّ، وهو لا يُعدُّ تركيباً في اللَّفظ بخلاف ما كان جهتُها اللاضرورةَ واللادوامَ؛ فإنَّ التَّركيب حينئذٍ بحسب اللَّفظ أيضاً فقُيِّد بالحقيقة والمعنى؛ ليَدخل القسمان جميعاً.

(**قوله: والمبحوث عنها**) في هامش م: يعنى أن الموجّهات بقسميها كثيرة غير محصورة في عدد، لكن التي جرت عاداتهم بالبحث عنها وعن أحكامها من التناقض والعكس والقياس وغيرها ثلث عشر، ستّ بسائط وسبع مركّبات لكن ستسمع في التناقض ستّ بسائط غيره هذه أحتيج إليها في تحقّقه الحقيقة الممكنة والحقيقة المطلقة في نقيض البسائط.

(**قوله: الضرورة**) في هامش م: أي: التي حُكِمَ فيها بضرورةِ ثبوتِ المحمول للموضوع، أو بضرورةِ سلبِهِ عنه ما دام ذات الموضوع موجوداً، نحو: "كلُّ إنسانٍ حيوانٌ بالضَّرورة"؛ فإنَّ الحُكمَ فيها بضرورةِ ثبوتِ الحيوان للإنسان في جميع أوقاتِ وجودِه، "ولا شيءَ من الإنسان بحجرٍ بالضرورة"؛ فإنَّ الحكم فيها بضرورةِ سلب الحجر عن الإنسان في جميع أوقات وجوده، وإنما سُمِيت ضروريةً؛ لاشتمالها على الضَّرورة، ومطلقةً؛ لعدم تقييدِ الضَّرورة فيها بوصفٍ أو بوقتٍ.

(**قوله: الدائمة**) في هامش م: وهي التي حُكِمَ فيها بدوامِ ثُبوتِ المحمول للموضوعِ أو سلبِه عنه ما دام ذاتُ الموضوع موجودةً، نحوَ: "كلُّ إنسانٍ حيوانٌ"، و"دائماً لا شيءَ من الإنسان بحَجَرٍ"؛ فإنَّ الحُكمَ فيهما بدوام ثبوتِ الحيوانيَّة وسَلْبِ الحَجريَّةِ ما دام ذاتُ الإنسان موجودةً، ووجهُ تسميتها دائمةً مطلقةً على قياس الضَّرورية المطلقة، والضَّروريةُ أخصُّ منها مطلقاً؛ لأنَّه كلما ثبتَتْ الضَّرورةُ ثبتَ الدَّوامُ من دونِ عَكسٍ؛ لجواز انفكاكِ النِّسبة عن

ودوامِها ما دام ذاتُ الموضوعِ، والمشروطةُ والعرفيَّةُ العامَّتان المحكومُ فيهما بالضرورة

الموضوع فيها وإن لم يقع، نحو: "كلُّ فلكٌ متحرِّكٌ"، فافهمْ.

(قوله:ذات الموضوع) في هامش م: نحوَ: "كلُّ إنسانٍ حيوانٌ بالضَّرورة أو بالدَّوام"، ومثال سالبتها؛ نحوُ: "لا شيءَ من الإنسان بجمادٍ بالضَّرورة أو الدَّوام"، وستأتي النِّسبةُ بينهما.

(قوله: والمشروطة) في هامش م: وهي الَّتي حُكِمَ فيها بضرورة ثبوت المحمولِ للموضوعِ أو سلبه عنه بشرط أنْ يكون ذاتُ الموضوع متَّصفاً بوصفِ الموضوع، أي: يكون لوصف الموضوع دَخلٌ في تحقُّقِ الضَّرورةِ، نحو: "كلُّ كاتبٍ متحرِّكُ الأصابعِ بالضَّرورةِ ما دام كاتباً"، فثبوت تحرك الأصابع لذات الكاتب، أعني: أفرادَ الإنسان ليس بضروريٍّ إلَّا بشرط اتِّصافها بوصف الكاتب، وكذا سلبُ المحمول؛ نحو: "لا شيءَ من الإنسان بساكنِ الأصابع ما دام كاتباً".

وتسميتها بالمشروطة؛ لاشتمالها على شرط الوصفِ، وبالعامَّةِ؛ لأنَّها أعمُّ من المشروطة الخاصَّةِ المركَّبةِ.

ثم هي أعمُّ من الضَّروريَّةِ والدَّائمة من وَجْهٍ؛ لصدق الثَّلاثة في مادة الضَّرورةِ الَّتي اتَّحد فيها أفرادُ الموضوع ووصفُهُ كما في: "كلُّ إنسانٍ حيوانٌ"، أيْ: بالضَّرورة أو بالدَّوام أو ما دام إنساناً، وصدقُهما بدونها في مادَّة ضرورة ليس لوصفِ الموضوع دَخلٌ في تحققها، كقولنا: "كلُّ كاتبٍ حيوانٌ بالضَّرورةِ أو دائماً"؛ فإنَّه لا دخل لوصف الكتابة في ضرورةِ ثبوت الحيوان لأفراد الإنسان، وصدقُها بدونهما فيما كان ضرورةً بشرط الوصف من دون ضرورةٍ ودوامٍ ذاتي كما في المثال المذكور؛ فإنَّ تحرُّك الأصابع ليس ضروريًّا ولا دائماً لذات الكاتب، بل بشرط الكتابة.

(قوله: والعرفية) في هامش م: وهي الَّتي حُكِمَ فيها بدوامِ ثُبوت المحمولِ للموضوعِ أو سلْبُهُ عنه ما دام ذاتُ الموضوع متَّصفاً بالعنوان، ومثالُهما ما مرَّ في المشروط العامَّةِ.

وتسميتُها عُرفيَّةً؛ لانفهام هذا المعنى من السَّالبة عُرفاً، حتَّى إذا قيل: "لا شيءَ من النَّائم بمستيقظٍ" فَهِمَ منه العُرْفُ أنَّ المستيقظ مسلوبٌ عن النَّائم ما دام نائماً، فلمَّا أُخِذَ هذا المعنى من العُرْفِ نُسِبَ إليه، وعامَّةً؛ لكونها أعمَّ من العُرْفيَّة الخاصّة المركَّبة، وهي أعمُّ من

والدوام ما دام وصفُ الموضوع، نحو: "كلُّ كاتبٍ متحرِّكُ الأصابع بالضرورة، أو الدوام **ما دام كاتباً**"، والوقتيَّةُ والمنتشرةُ المطلقتانِ المحكومُ فيهما بالضرورة في وقت معيَّنٍ وغير معيَّنٍ من أوقات وجود الموضوع؛ نحو: "كلُّ قمرٍ منخسفٌ **وقتَ الحيلولة أو في وقتٍ مّا**".

المشروطة العامَّةِ؛ لأنَّه متى تحقَّقت الضَّرورة بحسب الوصف تحقَّق الدَّوامُ بحسبه من غير عكسٍ، وكذا من الضَّروريَّة والدَّائمة؛ لأنَّه متى تحقَّقت الضَّرورةُ والدَّوام في جميع أوقات الذات تحقَّق الدَّوام في جميع أوقات الوصف، ولا ينعكسُ؛ لأنَّ جميع أوقات الوصف بعضُ أوقات الذَّات.

(**قوله: العامتان**) في هامش م: وتسميتها بالمشروطة؛ لاشتمالها على شرط الوصف، وبالعامَّة؛ لأنَّها أعمُّ من المشروطة الخاصَّة المركَّبة كما يأتي، وتسميتها عرفيَّةً؛ لانفهام هذا المعنى من السَّالبة عُرْفاً، حتى إذا قيل: "لا شيءَ من النَّائم بمستيقظٍ" فُهِمَ من العُرْفِ أنَّ المستيقظ مسلوبٌ عن النَّائم ما دام نائماً، فلما أُخِذَ هذا المعنى من العُرْفِ نُسِبَ إليه، وعامَّةً؛ لكونها أعمَّ من العُرفيَّةِ الخاصَّة المركَّبة.

(**قوله: ما دام كاتبا**) في هامش م: هذا في الموجبة، وأما السَّالبة؛ فنحو: "لا شيءَ من الكاتب بساكنِ الأصابع ما دام كاتباً"، ففي كليهما لوصفِ الموضوع دَخلٌ في تحقُّق ضرورة النِّسبة ودوامها.

وقد تُؤخذ الضَّرورة في جميع أوقات الوصف سواءٌ كان له دَخلٌ فيها أو لا بأنْ تكونَ مسندةً إلى علَّةٍ أخرى؛ فالمثالُ المذكور صادقٌ بالمعنى الأول، وكاذبٌ بالمعنى الثَّاني؛ لأنَّ حركةَ الأصابع ليست ضروريةً للإنسان في وقت كتابته، وهو وقت الظهر مثلاً؛ إذ الكتابةُ ليست ضروريَّةً له في شيءٍ من الأوقات، فكذا حركةُ الأصابعِ، بخلاف ما إذا اعتبرنا لها دخلاً في الضَّرورة كما في الأوَّل، فبين المعنيين عمومٌ من وجهٍ فافهمْ.

(**قوله: وقت الحيلولة**) في هامش خ: أي: حيلولة الأرض بينه وبين الشمس كما بُيِّن في كتب الحكمية.

(**قوله: أو في وقت ما**) في هامش م: "ولا شيء من القمر بمنخسف وقت الربيع بالضرورة أو وقت ما".

والمطلقةُ العامَّةُ التي حُكِم فيها بفعليَّة النسبةِ؛ نحو: "كلُّ إنسان متنفِّسٌ **بالإطلاق العامِّ**"، **والممكنةُ العامَّةُ** المحكومُ فيها بعدم ضرورة الجانبِ المخالفِ للحكمِ؛ نحو: "كلُّ نارٍ حارَّةٌ **بالإمكان العامِّ**".

(**قوله: والمطلقة العامة**) في هامش م: هي الَّتي حُكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبِه عنه، نحو: "كلُّ إنسانٍ متنَفِّس بالإطلاق العامِّ"، "ولا شيءَ من الإنسان بمتنفِّسٍ بالإطلاق العامِّ"، سُمِّيتْ مطلقةً؛ لأنَّها لَمّا لمْ تُقيَّدْ بقيد مما مَرَّ فُهِمَ منها فعليةُ النِّسبةِ وأعمَّ؛ لأنها أعمُّ من الوجوديَّةِ اللادائمةُ واللاضروريَّة المركبتان، أعمُّ من الأربعة المتقدمةِ؛ لأنَّه يَلزم من قيودها فعليَّةُ النِّسبةِ، ولا يلزم هي من فعليَّة النِّسبة.

(**قوله: بالإطلاق العام**) في هامش م: "ولا شيء من الإنسان بمتنفّس بالإطلاق العامّ".

(**قوله: والممكنة العامة**) في هامش م: وهي الَّتي حُكم فيها بسلبِ الضَّرورة المطلقة من الجانب المخالِفِ للحكم، فإنْ كان الحكمُ فيها بالإيجاب كان مفهومُ الإمكان سلْبَ ضرورةِ السَّلبِ؛ لأنَّه الجانب المخالف للإيجاب، وإنْ كان الحكمُ بالسَّلبِ كان مفهومُهُ سلبَ ضرورة الإيجاب، فمعنى: "كلُّ نارٍ حارةٌ بالإمكان العامِّ" أنَّ سلْبَ الحرارة عن النَّار ليس بضروريٍّ، ومعنى: "لا شيءَ من الحارِّ ببارِدٍ بالإمكان العامِّ" أنَّ إيجابَ البرودة للحارِّ ليس بضروريٍّ، وتسميتُها مُمْكنةً؛ لاشتمالها على الإمكانِ، وعامّةً؛ لأنَّها أعمُّ من الممكنةِ الخاصَّةِ، وهي أعمُّ من المطلقة العامَّة؛ لأنَّه متى صدق الإيجاب بالفعل فلا أقلَّ من أنْ لا يكونَ السَّلبُ ضروريًّا، وسلْبُ ضرورة السَّلب هو إمكانُ الإيجابِ، فمتى صَدَق الإيجاب بالفعل صدَقَ الإيجابُ بالإمكان ولا ينعكسُ؛ لجواز أنْ يكون الإيجابُ ممكناً ولا يقعُ أصلاً، وقس على ذلك جانبَ السَّلبِ، وإذا كانتْ أعمَّ من المطلقة العامَّةِ كانت أعمَّ ممَّا قبلها؛ لأنَّ الأعمَّ من الأعمِّ أعمُّ.

(**قوله: بالإمكان العام**) في هامش م: ومعناه أنَّ سلب الحرارة عن النَّارِ ليس بضروريّ؛ لأنَّه الجانب المخالف للإيجاب، ومعنى قولنا: "لا شيءَ من الحارِّ ببارِدٍ بالإمكان العامِّ" أنَّ إيجاب البرودة للحارِّ ليس بضروريٍّ؛ لأنَّه الجانبُ المخالف للسلب، وفي الصورتين جانب الحكم مسكوت عنه، فيحتمل الضرورة وغيرها، فافهمْ.

وربما تسمع منهم ستّاً **أُخَرَ**، لكن لم تجرِ عادتُهم بالبحث عنها؛ لنُدرتها. ومن الثانية سبعٌ: **المشروطةُ**

(**قوله: ستا أخر**) في هامش م: ثلاثة في الأشكال:
مطلقةٌ وقتيَّةٌ حُكِمَ فيها بالنِّسبة بالفعل في وقتٍ معيَّنٍ.
ومطلقةٌ منتشرةٌ حُكِمَ فيها بفعليتها في وقتٍ غير معيَّنٍ لا بالضَّرورة، كما هنا، فهما أعمَّان مما هنا كما هو ظاهر.
وحينيَّةٌ مطلقةٌ حُكِمَ فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل في بعض أوقات وصف الموضوع، وهذه تأتي في العكس وفي التناقض أيضاً، كالثلاثة الباقية وهي: حينيَّةٌ ممكنةٌ حُكمَ فيها برفع الضَّرورة من الجانب المخالف بحسب الوقت. وممكنةٌ وقتيَّةٌ سُلِبَ فيها الضَّرورة الوقتيَّةُ. وممكنةٌ دائمةٌ حُكِم فيها بسلب الضَّرورة المنتشرة في جميع الأوقات تأملْ تعرفْ.
(**قوله: المشروطة**) في هامش م: وهي المشروطة العامَّة مع قيد اللادوام بحسب الذَّات حتى تكون النِّسبة فيها ضروريةً ودائمةً في جميع أوقات وصف الموضوع، كما هو معنى المشروطة العامَّة، ولا دائمة في بعض أوقات ذات الموضوع كما هو معنى التقييد.
ثمَّ إن كانت موجبةً نحوَ: "بالضَّرورة كلُّ كاتبٍ متحركُ الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً"، فتركيبها من موجبةٍ مشروطةٍ عامَّةٍ هي الجزء الأول منها، وسالبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ، أيْ: "لا شيءَ من الكاتب بمتحرِّك الأصابع بالفعل"، وهو مفهوم اللادوام، وإن كانت سالبةً؛ نحو: «بالضَّرورة لا شيءَ من الكاتب بساكنِ الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً».
فتركيبُها من مشروطةٍ عامَّةٍ سالبةٍ هي الجُزْءُ الأوَّلُ، وموجبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ، أي: "كلُّ كاتبٍ ساكنُ الأصابع بالفعل"، وهو مفهومُ اللادوام، وهي مباينةٌ للدَّائمتين البسيطتين؛ لأنَّ اللادوامَ بحسبِ الذَّات مباينٌ للدَّوام بحسبِهِ، وهو ظاهرٌ، وللضَّرورة المطلقة بحسب الذَّات؛ لأنَّه أخصُّ من الدَّوام، ونقيضُ الأعمِّ مباينٌ للأخصِّ مباينةً كليَّةً، وأخصُّ من المشروطة العامَّةِ؛ لأنَّها نفسها مع أنَّه تُزادُ عليها بالتقييدِ باللادوامِ، ومن الثَّلاثة الباقية؛ لأنَّ الأخصَّ من الأخصِّ أخصُّ.

والعرفيّةُ الخاصّتان وهما **العامّتان** مع قيد اللادوام بحسب الذات، ويُعَدُّ مطلقةً عامّةً مخالِفةً للأصل **في الكيفِ**.

(**قوله: العرفية**) في هامش م: وهي العرفية العامة مع اللادوام بحسب الذَّاتِ، فإنْ كانت موجبةً فجُزْؤُها الأول عرفيَّةٌ عامَّةٌ موجبةٌ، والثَّاني سالبةٌ مطلقةٌ عامَّةٌ، وإنْ كانت سالبةً فالجُزْءُ الأوَّلُ سالبةٌ عرفيَّةٌ عامَّةٌ، والثَّاني موجبةٌ مطلقةٌ عامَّةٌ، والأمثلة ما مرَّ في المشروطة الخاصَّة، وهي أعمُّ من المشروطةِ الخاصة؛ لأنَّه متى صدق الضَّرورة بحسب الوصف لا دائماً صدق الدَّوام بحسب الوضع لا دائماً، من غير عكسٍ، ومباينةٌ للدَّائمتين على ما سبق، وأعمُّ من المشروط العامَّة من وجهٍ لتصادُقِهما في مادة المشروطة الخاصَّةِ، وصدقِ المشروطة العامَّةِ بدونها في مادة الضَّرورة الذاتية، وصدقِها بدون المشروطة العامَّةِ إذا كان الدوام بحسب الوصف من غير ضرورةٍ وأخصُّ من العرفيَّةِ العامَّة؛ لأنَّ المقيَّدَ أخصُّ من المطلق، وكذا من الباقيين؛ لأنَّهما أعمُّ من العرفيَّة العامَّةِ.

(**قوله: الخاصتان**) في هامش م: فالمشروطةُ الخاصَّة إنْ كانت موجبةً نحو: "بالضَّرورة كلُّ كاتبٍ متحرِّكُ الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً"، فتركيبها من مشروطةٍ عامَّةٍ هي الجُزْءُ الأوَّلُ منها، وسالبةِ مطلقَةٍ عامَّةٍ، أي: لا شيءَ من الكاتب بمتحرِّكِ الأصابع بالفعل، وهو مفهومُ اللادوام، وإنْ كانت سالبةً؛ نحوَ: "بالضَّرورة لا شيءَ من الكاتب بساكنِ الأصابع ما دام كاتباً لا دائماً"، فتركيبها من مشروطةٍ عامَّةٍ سالبةٍ هي الجُزْءُ الأوَّلُ، وموجبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ، أي: "كلُّ كاتبٍ ساكنُ الأصابع بالفعل"، وهو مفهومُ اللادوام والعرفيَّةُ الخاصَّة إنْ كانت موجبةً فجزْؤُها الأوَّلُ عرفيَّةٌ عامَّةٌ موجبةٌ، والثَّاني سالبةٌ مطلقةٌ عامَّةٌ، وإنْ كانت سالبةً فجزؤُها الأوَّلُ سالبةٌ عرفيَّةٌ عامَّةٌ، والثَّاني موجبةٌ مطلقةٌ عامَّةٌ والأمثلة عينُ ما مَرَّ، والاعتبارُ في الإيجاب والسَّلب الجزء الأولُ وإلا فلا تخلو واحدة عن كليهما.

(**قوله: العامتان**) في هامش م: فتكون النِّسبة فيهما في الأولى ضروريَّةً في جميع أوقات وصف الموضوع، وفي الثَّانية دائمةً كذلك مع اللادوام في بعض أوقات ذات الموضوع كما هو معنى التَّقييد.

(**قوله: في الكيف**) في خ زيادة : وموافقة له في الكم.

والوقتيَّةُ، والمنتشرةُ

(قوله: والوقتية) في هامش م: وهي الَّتي حُكِمَ فيها بضرورةِ ثُبوتِ المحمول للموضوع، أو سلْبِهِ عنه في وقتٍ مُعيَّنٍ من أوقات وجود الموضوع مقيَّداً باللادوام بحسب الذَّات، فإنْ كانت مُوجبةً كقولِنا: "بالضَّرورة كلُّ قَمَرٍ منخَسِفٌ وقتَ حيلولةِ الأرض بينَه وبين الشَّمس لا دائماً"، فتركيبُها من مُوجبةٍ وقتيَّةٍ مطلقةٍ، وهي الجُزْءُ الأوَّلُ وسالبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ هي مفهومُ اللادوام، أعني: "لا شيءَ من القَمَرِ بمُنخَسِفٍ بالإطلاق العامّ"، وإن كانت سالبةً كقولِنا: "بالضَّرورة لا شيء من القمر بمُنْخَسِفٍ وقت التربيع لا دائماً" فتركيبُها من سالبةٍ وقتيَّةٍ مطلقةٍ، وموجبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ، وهي أخصُّ من الوجوديتين مطلقاً؛ لأنَّه متى صدقت الضَّرورةُ بحسب الوقت لا دائماً صدَقَ الإطلاق لا دائماً أو لا بالضَّرورة، ولا ينعكسُ، ومن الخاصَّتين من وجهٍ؛ لأنَّه متى صدقَتِ الضَّرورةُ بحسب الوصف؛ فإنْ كان الوصفُ ضرورةً لذات الموضوع في شيءٍ من الأوقات صَدَقَت القضايا الثلاثُ، نحوَ: "بالضَّرورة كلُّ منخَسِفٍ مُظْلمٌ ما دام منخسفاً لا دائماً أو وقت الحيلولة لا دائماً"، وإنْ لم يكنِ الوصفُ ضروريًّا لذات الموضوع صدقت الخاصتان ولم تصدق الوقتيَّة كما في: "كلُّ كاتبٍ متحرِّكٌ" اهـ، وإذا لم تصدق الضَّرورة بحسب الوصف ولا الدَّوام لم يصدق الخاصَّتان، وتصدق الوقتيَّةُ، كما في مثالها المذكور أوّلاً، ومباينة للدَّائمتين، وأعمُّ من العامَّتين من وجهٍ؛ لصدق الثَّلاث في المشروطة الخاصَّة وصدقِهما بدونها في مادة الضَّرورة الذاتية، وبالعكس حيث لا دوامَ بحسب الوصف، وأخصُّ من المطلقة العامَّةِ والممكنة العامّة.

(قوله: والمنتشرة) في هامش م: وهي التي حُكم فيها بضرورةِ ثُبوت المحمولِ للموضوعِ أو سلبِهِ عنه في وقتٍ غير معيَّنٍ من أوقات وجود الموضوع لا دائماً بحسب الذَّات، فإنْ كانت مُوجبةً؛ نحوَ: "بالضَّرورة كلُّ إنسان متَنَفِّسٌ في وقتٍ مّا لا دائماً"، فتركيبُها من مُوجبةٍ مُنتشِرةٍ مطلقةٍ هي الجُزْءُ الأوَّلُ، وسالبَةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ، أي: "لا شيءَ من الإنسان بمتنفِّسٍ بالفعل"، وهو مفهومُ اللادوام، وإنْ كانتْ سالبةً نحو: "بالضَّرورة لا شيءَ من الإنسان بمتنفِّسٍ في وقتٍ مّا لا دائماً"، فتركيبُها من سالبةٍ منتشرةٍ مطلقةٍ هي الجُزْءُ الأوَّلُ وموجبةٍ مطلقةٍ هي مفهومُ اللادوام، أي: "كلُّ إنسانٍ متنَفِّسٌ بالفعلِ"، وهي أعمُّ من الوقتيَّةِ؛ لأنَّه إذا صَدَقَ الضَّرورةُ في

المركّبتان من المطلقة، واللادوام بحسب الذات، والوجوديتان **اللاضرورية**

وقتٍ مُعيَّنٍ لا دائماً صَدَقَ الضَّرورةُ في وقتٍ مّا لا دائماً، بدون العكس، ونسبتُها مع باقي القضايا كنسبة الوقتيَّةِ معها من غير فرقٍ، ثمَّ اعلمْ أنَّ الوقتيةَ المطلقةَ والمنتشرةَ المطلقةَ اللَّتين وقعا جزئي الوقتيَّةِ والمنتشرةِ هنا بسيطتان غيرُ معدودتين في البسائط المتقدمة، وتُسمَّى في القياس مطلقةً وقتيَّةً ومطلقةً مُنتشرةً هما أعمُّ من هذين؛ لأنَّه حُكم في أُولاهما بالنِّسبة بالفعل في وقتٍ معيَّنٍ، وفي الثَّانية بالنِّسبة بالفعل في وقتٍ غيرِ معيَّنٍ، ولا يخفى أنّه متى صدقت الضرورة بحسب الوقت المعيّن أو الغير المعيّن صدقت النسبة الفعلية بحسبها من غير عكس، وهو ظاهر لا سترة فيه.

(**قوله: المركبتان**) في هامش م: فالوقتية إن كانت موجبةً؛ نحوَ: "بالضَّرورة كلُّ قمرٍ منخسفٌ وقتَ حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائماً"، فتركيبها من موجبةٍ وقتية مطلقةٍ وهي الجزءُ الأوَّلُ، وسالبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ هي مفهومُ اللادوام، أعني: "لا شيءَ من القمرِ بمنخسفٍ بالإطلاق العامِ"، وإنْ كانت سالبةً كقولِنا: "بالضَّرورة لا شيءَ من القمر بمنخسفٍ وقت التربيع لا دائماً"، فتركيبها من سالبةٍ وقتيةٍ مطلقةٍ، وموجبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ، أي: "كلُّ قمرٍ منخسفٌ بالإطلاق العامِ"، والمنتشرة؛ نحوُ: "بالضَّرورة كلُّ إنسانٍ متنفسٌ في وقتٍ مّا لا دائماً"، فتركيبها من موجبةٍ منتشرةٍ مطلقةٍ هي الجزءُ الأوَّلُ وسالبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ، أي: "لا شيءَ من الإنسان بمتنفسٍ بالفعلِ"، وهو مفهومُ اللادوام، وإن كانت سالبةً؛ نحوَ: "بالضَّرورة لا شيءَ من الإنسان بمتنفسٍ في وقتٍ مّا لا دائماً"؛ فتركيبُها من سالبةٍ منتشرةٍ وموجبةٍ مطلقةٍ، أي: "كلُّ إنسانٍ متنفسٌ بالفعل".

(**قوله: اللاضرورية**) وهي المطلقةُ العامَّة مع قيد اللاضرورة بحسب الذَّات، فإن كانت موجبةً نحوَ: "كلُّ إنسانٍ ضاحكٌ بالفعل لا بالضَّرورة"، فتركيبها من مُوجبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ هي الجُزْء الأوَّل، وسالبةٍ ممكنةٍ عامَّةٍ؛ أي: "لا شيءَ من الإنسان بضاحكٍ بالإمكان العامّ"، وهي معنى اللاضرورةِ، لأنَّ الإيجاب إذا لم يكن ضروريًّا كان هناك سَلْبُ ضرورةِ الإيجابِ وهو ممكنُ عامٌ، وإنْ كانت سالبةً؛ نحو: "لا شيءَ من الإنسان بضاحكٍ بالفعل لا بالضَّرورة"، فتركيبها من سالبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ ومُوجِبةٍ ممكنةٍ عامَّةٍ، وهي أعمُّ مطلقاً من

واللادائمةُ المركّبتان من المطلقةِ العامّة وقيدِ اللاضرورة بحسب الذات المعدودِ ممكنةً

الخاصّتين، لأنَّه متى صدقَ الضَّرورة أو الدَّوام بحسب الوصف لا دائماً صدقَ فعليَّةُ النِّسبةِ لا بالضَّرورة من غير عكسٍ، ومباينةٌ للضَّرورة لتقييدها باللاضَّرورة، وأعمُّ من الدَّائمة من وجهٍ لتصادُقِهما في مادة الدَّوام الخالي عن الضَّرورة، وصدقِ الدَّائمة بدونها في مادة الضَّرورة، وبالعكس في مادة الدوام، وكذلك[أعم] من المشروطة والعرفيَّة العامَّتين لتصادقها في مادة المشروطةِ الخاصَّة، وصدقِها بدونها في مادة الضَّرورة، وصدقهما بدونهما في مادة اللادوام بحسب الوصفِ، وأخصُّ من المطلقةِ العامَّة لخصوص المقيَّدِ، ومن الممكنة العامَّة لأنَّها أعمُّ من المطلقة العامَّة.

(**قوله: واللادائمة**) وهي المطلقةُ العامَّةُ مع قيد اللادوام بحسب الذَّات، وتركيبها بقسميها من مطلقتَين[1] عامَّتَين، إحداهما مُوجبَةٌ والأخرى سالبةٌ، ومثالُها إيجاباً ما مرَّ مقيَّداً بـ"لا دائماً"، وهي أخصُّ من الوجوديَّة واللاضَّروريَّة، لأنَّه متى صَدَق مطلقتان صَدَق مطلقةٌ وممكنةٌ، بخلاف العكس، وأعمُّ من الخاصَّتين لأنَّه متى تحقَّق الضَّرورة أو الدَّوامُ بحسب الوصف لا دائماً تحقق فعليَّةُ النِّسبة لا دائماً من غير عكسٍ، ومباينةٌ للدَّائمتين على ما مرَّ غيرَ مرَّةٍ، وأعمُّ من العامتين من وجهٍ لتصادقها في مادة المشروطة الخاصَّة وصدقهما بدونها في مادة الضَّرورة، وبالعكس حيث لا دوامَ بحسب الوصف، وأخصُّ من المطلقة والممكنة العامَّة، وذلك ظاهرٌ.

(**قوله أيضا: واللادائمة**) فالوجوديَّةُ اللاضروريَّة إن كانت موجبةً؛ نحوَ: "كلُّ إنسانٍ ضاحكٌ بالفعل لا بالضَّرورة"، فتركيبها من مُوجبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ وسالبةٍ ممكنةٍ عامَّةٍ، أي: "لا شيءَ من الإنسان بضاحكٍ بالإمكان العامّ"، هي معنى اللاضرورة؛ لأنَّ الإيجاب إذا لم يكن ضروريًّا كان هناك سلبٌ ضرورةَ الإيجابِ، وهو ممكنٌ عامٌّ، وإن كانت سالبةً؛ نحوَ: "لا شيءَ من الإنسان بضاحكٍ بالفعل لا بالضَّرورةِ"، فتركيبُها من سالبةٍ مطلقةٍ عامَّةٍ، وموجبةٍ ممكنةٍ عامةٍ، والوجودية اللادائمة تركيبُها بقسميها من مطلقتين عامتين، إحداهما موجبةٌ، والأخرى سالبةٌ، والأمثلة ما مرَّ مقيَّداً باللادوام.

---

(١) لأن مفهوم اللادوام أيضاً مطلقةٌ عامةٌ كما عرفت. مؤلف.

عامةً، واللادوامِ بحسبه، **والممكنةُ الخاصةُ** التي حُكمَ فيها بسلب الضرورة **من الجانبين** ؛نحو: "كلُّ إنسان كاتبٌ بالإمكان الخاصّ" **وتركيبها** من ممكنتين عامتين لكن بحسب

(قوله: واللادوام) عطف على مدخول قيد. محقِّق.

(قوله: والممكنة الخاصة) وهي التي حُكِم فيها بسلبِ الضَّرورةِ المطلقة عن جانب الإيجاب والسلب جميعاً، فإذا قلْنا: "كلُّ إنسانٍ كاتبٌ بالإمكان الخاصِ"، أو"لا شيء من الإنسان بكاتبٍ بالإمكان الخاصِ"، كان معناه أنَّ إيجابَ الكتابة للإنسان وسلْبَها عنها ليسا بضرورتين، لكن سلْبُ ضرورةِ الإيجابِ إمكانٌ عامٌّ سالبٌ، وسلْبُ ضرورةِ السَّلْب إمكانٌ عامٌّ موجبٌ، فالممكنةُ الخاصَّةُ سواءٌ كانتْ موجبةً أو سالبةً يكون تركيبُها من ممكنتين عامتين إحداهما موجبةٌ والأخرى سالبةٌ، فلا فرق بين موجبتِها وسالبتِها في المعنى، بل في اللَّفظ، حتى إن عُبِّرت بعبارةٍ ايجابيةٍ كانت موجبةً، وإنْ عُبِّرت بعبارةٍ سلبيةٍ كانتْ سالبةً، وهي أعمُّ من سائر المركَّبات لأنَّ في كل منها إيجاباً وسلباً، ولا أقلَّ من أنْ يكونا ممكنين بالإمكان العامِّ، ولا يلزم من إمكان الإيجاب والسلب أنْ يكون أحدهما بالفعل أو الضَّرورة أو الدَّوام، ومباينةٌ للضَّروريَّة المطلقة وأعمُّ من الدَّائمة والعامتين والمطلقة من وجهٍ لصدْقِ الكلِّ في مادَّة الوجودية اللاضرورية، وصدْقِ الممكنة الخاصَّةِ بدونها، حيث لا خروجَ للممكن من القوَّة إلى الفعل، وبالعكس في مادَّة الضَّرورة، وأخصُّ من الممكنة العامَّةِ هذا هو الَّذي حقَّقوا من بيان الموجهات المذكورة وضبط النِّسبة بينها، وسنحرِّر لك ما قرَّروا في كلٍّ من تناقضها وعكسها المستوي وإنتاجها في محلِّه إن شاء الله تعالى.

(قوله: من الجانبين) في هامش م: أي: جانبِ الإيجاب والسلْبِ جميعاً، فإذا قلنا: "كلُّ إنسانٍ كاتبٌ بالإمكان الخاصِ" أو "لا شيءَ من الإنسان بكاتبٍ بالإمكان الخاصِ" كان معناه أنَّ إيجابَ الكتابة للإنسان وسَلْبَها عنه ليسا بضرورتين، لكنَّ سلْبَ ضرورةِ الإيجابِ إمكانٌ عامٌّ سالبٌ، وسلْبَ ضرورةِ السَّلْبِ إمكانٌ عامٌّ مُوجبٌ، فتركيبهما على التَّقديرين من ممكنتين عامَّتين، إحداهما موجبةٌ والأخرى سالبةٌ، ولا فرق بين موجبتها وسالبتها في المعنى، بلْ في اللَّفظ والعِبارة، فإنْ كانت إيجابيَّةً كانت موجبةً وإن كانت سلبيَّةً كانت سالبةً.

(قوله: وتركيبها) في نسخة م: وتركيبها بحسب المعنى.

المعنى. **ثم الدائمةُ أعمُّ** من **الضرورية** وبينهما وبين المشروطة عمومٌ من وجهٍ، والعرفيَّةُ أعمُّ من الثلاثةِ، والوقتيَّةُ أعمُّ من الضروية **مطلقاً ومن الأُخَر من وجهٍ**، والمنتشرةُ **أعمُّ من الوقتيَّةِ** ومع البواقي مثلها من غير فرقٍ، وكلٌّ من **الأخيرتين** أعمُّ من جميع ما قبلها.

(**قوله: ثم الدائمة أعم**) في هامش م: لصدق الثَّلاثة في مادة الضَّرورة التي اتحد فيها أفرادُ الموضوع ووصفُهُ؛ نحو: "كلُّ إنسانٍ حيوانٌ بالضَّرورة أو بالدَّوام، أو ما دام إنساناً"، وصدقُهما بدونها في مادَّةِ ضرورةٍ ليس لوصفِ الموضوع دَخلٌ في تحقُّقها، نحو: "كلُّ كاتبٍ حيوانٌ بالضَّرورة أو دائماً"، وصدقُها بدونهما فيما كان ضرورةً بشرطِ الوصفِ من دون ضرورةٍ ودوامٍ ذاتيٍّ، كما في المثال المذكور لها.

(**قوله: الضرورية**) في هامش م: لأنه متى صدقَتِ الضَّرورةُ صَدَقَ الدَّوامُ، من دون عكسٍ، لجواز انفكاك النِّسبةِ عن الموضوع فيه، وإن لم يقعْ، كما في: "كلُّ فَلَكٍ متحرِّكٌ دائماً"، والقولُ: "بأنَّه متى دامَ دامَتْ علَّتُه التَّامَّةُ فامتنعَ الانفكاكُ"، مُجابٌ عنه، فافْهَمْ.

(**قوله: مطلقا**) في هامش م: لأنَّه كلَّما صَدَقَتِ الضَّرورةُ ما دام ذاتُ الموضوع صَدَقَتْ في بعض أوقاتِه، من غير عَكسٍ.

(**قوله: ومن الأخر من وجه**) في هامش م: أمَّا من الدَّائمة فلاجتماعهما في مادَّةِ الضَّرورة بحسب دوام الذَّاتِ، وافتراقِها في مادَّة الضَّرورة في وقتٍ منه فقط، وصِدْقِ الدَّائمة بدونها في مادَّة الدَّوام من غير ضرورةٍ، وأمَّا من المشروطة فلاجتماعِهما في قولنا: "كلُّ مُنْخسفٍ مُظْلمٌ ما دام منخسفاً" فإنَّه وقت الحيلولة والانخساف أيضاً، وافتراقِ المشروطة عنها في قولنا: "كلُّ كاتبٍ متحرِّكُ الأصابع بالضَّرورة ما دام كاتباً"، فإنه لا تَعيينَ فيه، وافتراقِها من المشروطة في قولِنا: "كلُّ قمرٍ منخسفٌ وقتَ الحيلولةِ"، لكن إذا أُخذت الشَّرطيَّةُ بالمعنى الثاني الذي سمِعْتَ في الحاشية هناكَ فالوقتيةُ تكون أعمَّ منها مطلقاً، لأنَّ جميعَ أوقات الوصف بعضُ أوقات الذَّاتِ، وأمَّا من العرفيَّة فلِمَا ذُكِرَ في الشرطيَّةِ.

(**قوله: من الوقتية**) في نسخة: منها و في هامش م: لأنَّ الوقتيَّةَ المُعيَّنُ وقتٌ ما، من غير عَكسٍ.

(**قوله: الأخيرتين**) في هامش م: أي: المطلقةُ والممكنةُ العامةُ.

والمشروطةُ الخاصَّةُ مُبايِنةٌ **للدائمتين** وأخصُّ **من البواقي**، والعرفيَّةُ الخاصَّةُ أعمُّ منها، فهي أعمّ من وجهٍ من المشروطة العامّة والوقتيةِ والمنتشرةِ، ومع البواقي **مثلُها**.

والوقتيةُ أخصُّ منهما ومن العامّتين من وجهٍ ومطلقاً من غير الدائمتين ومبايِنةٌ لهما، والمنتشرةُ أعمُّ منها ومع البواقي مثلُها، والوجوديةُ اللاضروريةُ أعمُّ من هذه الأربع مطلقاً ومن وجهٍ من البواقي غير المطلقةِ والممكنةِ، وأعمُّ منهما لكن مبايِنةٌ للضرورية.

والوجوديةُ اللا دائمةُ أخصُّ منها ومن المطلقةِ والممكنةِ العامّةِ، وأعمُّ من الأربع قبلها مطلقاً ومن وجهٍ من العامّتين والوقتيةِ والمنتشرةِ ومباينةٌ للدائمتين، والممكنةُ الخاصّةُ أعمُّ من سائر المركّبات ومباينةٌ للضرورية وأخصُّ من الممكنة العامّة مطلقاً ومن البواقي من وجهٍ.

فتبيّنَ أنّ الضروريةَ أخصُّ البسائط والممكنةَ العامةَ أعمُّها والممكنةَ الخاصّةَ أعمُّ المركّبات والشرطيةَ

الخاصّةَ أخصُّها على وجهٍ، وأنّ اللادوامَ إشارةٌ إلى مطلقةٍ (عامّة) واللاضرورةَ إلى ممكنةٍ عامّةٍ مخالِفتين للأصل في الكيفِ موافِقتين له **في الكمّ**.

(**قوله: للدائمتين**) في هامش م: لتقييدِها باللادوام.

(**قوله: من البواقي**) في هامش م: أمّا من المشروطة العامَّةِ؛ لأنَّها تُزادُ عليها بالتقييد باللادوام، وأمّا من البواقي فلأنَّ الأخصَّ من الأخصِّ أخصُّ، فافهمْ.

(**قوله: مثلها**) في هامش م: لصدْقِ الجميع في مادَّة الضَّرورة في بعضِ أوقات وجود الموضوعِ ووصفِه جميعاً، نحو: "كلُّ منخَسِفٍ مظْلِمٌ"، وصدقِهنَّ بدونها في مادَّةِ الضَّرورةِ بحسب دوام الذَّاتِ، وصدقِها بدونهِنَّ في مادّة الدَّوام بحسب الوصف العاري عن الضَّرورة مطلقاً.

(**قوله: في الكم**) في هامش م: وقدْ أغنيناك عن مُراجعتها في بيانِ حقائقها، وتفصيلِ نِسَبِها، بما حررنا لك هنا عنهم في الحواشي، وسنوضِّح لك عنهم كلًّا من تناقضِها وعكسِها المستوي وإنتاجِها في محلِّه بحيث لا يبقى لك كثيرُ احتياجٍ إلى المراجعةِ، إنْ شاء الله تعالى.

[القضية الشرطية المتصلة والمنفصلة]

والشرطيةُ المتَّصلةُ؛ إمَّا لزوميّةٌ إن كان الحكمُ فيها بصِدْقِ التالي على تقدير صدقِ المقدَّم مبنيّاً على الاقتضاء **كالْعِلِّيَّةِ** والتَّضَائُفِ، وإمّا اتفاقيةٌ حكمُها مبنيٌّ على الاتفاق **فقط**، كقولنا: "إن كان الإنسانُ ناطقاً **فالحمار ناهقٌ**" والمنفصلةُ؛ إما **حقيقيّةٌ** كقولنا: "العددُ إمّا زوجٌ **أو فردٌ**". وإمّا **مانعةُ الجمع فقط** كقولنا: "هذا الشيء إمّا **شجرٌ أو حجرٌ**".

(**قوله: كالعلية**) في هامش م: بأنْ يكون المُقدَّمُ عِلَّةً للتالي، كقولنا: "إنْ كانت الشَّمسُ طالعةً فالنَّهارُ موجودٌ"، أو بأن يكون التَّالي عِلَّةً لِلْمُقدَّمِ كعكسه؛ أي: "إنْ كان النَّهار موجوداً فالشَّمسُ طالعةٌ"، أو بأنْ يكونا مَعْلُولَي عِلَّةٍ واحدةٍ، نحو: "إنْ كان النَّهار موجوداً فالعالَمُ مُضِيءٌ" فإنهما معلولَا طُلوعِ الشَّمسِ، ومن هذا القسم التَّضَايُف بينهما، نحو: "إنْ كان زيدٌ أبا عمروٍ فكان عمروٌ ابنَه"، فإنَّهما معلولَا التَّوالُدِ بينهما هنا، فذكرُ التَّضايف تخصيصٌ بعدَ تعميمٍ، وللإشارة إلى أنَّ العِلِّيَّةَ وإنْ كانت شاملةً للمتضايفين أيضاً إلا أنَّ فيهما غنيةً عنها في الاستصحابِ، لحصوله بشيءٍ آخرَ، وهو التَّضايفُ الذي يكون بين الشَّيئين الموجودين، وهو كون الشَّيئين الموجودين بحيث لا يمكن تعقُّلُ كلٍّ منهما بدون الآخر، فافهمْ.

(**قوله: فقط**) في هامش م: أي: بأن لا يكون مبنيًّا على الاقتضاء، سواءٌ وُجِد اقتضاءٌ أو لا، وبهذا يندفع ما في الفناري هنا، فراجعْهُ وتأملْ فيه، فإنَّ المُحَشِّي الفاضل قد زَيَّف جوابه واختار هذا في الجواب.

(**قوله: فالحمار ناهق**) في هامش م: فإنَّه حُكِمَ فيها بالاتصال بمجرد الاتفاق بين ناطقيَّة الإنسان وناهقيَّة الحمار، لأنَّهما خُلقا كذلك، لا على أنَّ بينهما اقتضاءً.

(**قوله:حقيقية**) في هامش م: إنْ كان العِنادُ بين طرفيها في الصِّدْق والكَذِب معاً.

(**قوله: أو فرد**) في هامش م: فهما لا يَصدقان ولا يكذبان مَعاً، وهي موجبَتُها وسالبتُها ترفع العِنادَ في الصدق والكذب معاً، كقولنا: "ليس البتَّةَ إمَّا أنْ يكون هذا الإنسانُ كاتباً أو تُركيًّا"، فإنَّهما تصدقان وتكذبان معاً.

(**قوله:مانعة الجمع فقط**) في هامش م: بأنْ يكون العِنادُ بين طرفيها في الصِّدق فقط.

(**قوله: شجر أو حجر**) في هامش م: فإنَّهما لا يصدقان، وقد يكذبان بأنْ يكون الشَّيءُ المُشارُ

وإمّا مانعةُ الخُلُوِّ فقط كقولنا: "زيدٌ إمّا أن يكون في البحر **وإمّا أن لا يغرِقَ**" وكلٌّ منها أيضاً؛ إمّا **عناديّةٌ أو اتفاقيّةٌ**.

إليه إنساناً، وسالبتُها ترفع العِنادَ في الصِّدق فقط، كقولنا: "ليسَ البَتَّةَ إمَّا أنْ يكونَ هذا الشَّيءُ لا حَجراً ولا شجراً"، فإنَّهما لا يصدقان ولا يكذبان، وإلَّا لكان حَجَراً وشَجراً معاً وهو محالٌ.

(**قوله: مانعة الخلو فقط**) في هامش م: بأن يكون العناد في الكذبِ فقط.

(**قوله: وإما أن لا يغرق**) في هامش م: فإنَّ الكون في البحر مع عدم الغرق يصدقان ولا يكذبان، وإلا لغرق في البَرِّ، وسالبتُها ترفعُ العِناد في الكذب فقط، نحو: "ليس البتَّةَ زيدٌ إمَّا أنْ يكون في البحر، وإمَّا يَغرقُ"، فإنَّ عدمَ الكون في البحر مع الغرق يكذبان بأنْ يكون في البحر ولا يغرقُ لكونِهِ في السفينة مثلاً، ولا يصدقان، وإلا لغَرقَ في البَرِّ، وسالبتها ترفع العناد فقط؛ نحو:" أمسى البتة زيدٌ إما أن لا يكون في البحر وإما أن يغرق"؛ فإن عدم الكون في البحر مع الغرق تكذبان بأن يكون في البحر ولا يغرق لكونه في سفينة مثلاً، ولا يصدقان وإلا لغرق في البرِّ، وقد أشار الفناري هنا إلى تلازم الشَّرطيَّات الَّذي سيقع الإشارةُ إلى أنَّه من أحكام القضايا بقوله: "ومنه أي ممَّا ذُكِر في تعريف الموجبات والسَّوالبِ الغيرِ الحقيقيَّة يُعلَمُ أنَّ كلَّ مادَّةٍ صَدقَ فيها موجبةٌ منعِ الجمع كَذَبَ فيها سالبتُهُ" انتهى، فلا حاجةَ أنْ نُطيلَ لك به الكلامَ، فإنْ لمْ تكتَفِ بما فيه فارجعْ إلى "الشَّمسيَّة" وشرحِها.

(**قوله: عنادية**) في هامش م: بأنْ يكون الحكمُ فيها بالتنافي لا لذات الجزأينِ، كالأمثلة المذكورة.

(**قوله: اتفاقية**) في هامش م: بأن يكون الحكمُ فيها بالتنافي لا لذات الجزأين بل لمجرَّدِ الاتفاقِ؛ أي: بمجرد أنْ يتفقَ في الواقع أنْ يكون بينهما منافاةٌ وإنْ لم يقتضِ مفهومُ أحدِهما أنْ يكونَ منافياً للآخَرِ، كقولنا لِلْأَسْودِ اللاكاتب: "إمَّا أنْ يكون هذا أسودَ أو كاتباً" حقيقيَّةً؛ فإنَّه لا منافاة بين مفهومي الأسود والكاتبِ، ولكنْ متى اتفق تحقُّقُ السَّوادِ وانتفاءُ الكتابةِ فلا يَصدقان، لانتفاء الكتابة، ولا يكذبان لوجود السَّوادِ، ولو قلنا: "إمَّا أنْ يكونَ هذا لا أسودَ أو كاتباً"، كانت مانعةَ الجَمْعِ، لأنَّهما لا يصدقانِ ولكنْ يكذبان لانتفاء اللّاأسود والكِتابة معاً في

وقد تكون المنفصلاتُ ذاتَ أجزاءٍ ثلاثةٍ أو أكثرَ **بحسب الظاهرِ كقولنا**: "العدد إما زائدٌ أو ناقص أو **مساوٍ**"و"هذا الشيء إما شجرٌ أو حجرٌ أو حيوانٌ" أو "**[وهذا الشيء إما] لا شجرٌ أو لا حجرٌ أو لا حيوانٌ**".

الواقع، ولو قلنا: «إمَّا أنْ يكون هذا أسودَ أولا كاتباً» كانت مانعة الخُلُوِّ، لأنَّهما لا يكذبان، ويصدقان لتحقُّقِ السَّواد واللاكتابة بحسبِ الواقعِ.

(**قوله: بحسب الظاهر**) في هامش م: وإنَّما قلنا: بحسب الظَّاهر لأنَّ الانفصالَ نسبةٌ واحدةٌ، والنِّسبةُ الواحدةُ لا تُتَصوَّر إلا بين جزأينِ ضرورةَ أنَّ النِّسبةَ بين أمورٍ متكثرةٍ لا تكون واحدةً، فالانفصال في الحقيقة بين أنْ يكون العددُ زائداً أو لا يكونَ زائداً، ثُمَّ على تقدير أنْ لا يكونَ زائداً بين كونه ناقصاً أو مساوياً، يعني: أنَّها منفصلةٌ مركبةٌ من حَمْلِيَّةٍ هي جُزؤها الأوَّل، ومنفصلةٍ هي جزؤُها الثَّاني، وذلك كثيرٌ، مثل قولك: "العدَدُ إمَّا فرْدٌ وإمَّا زوجُ الزَّوجِ، وإمَّا زوجُ الفردِ"، وقال المُحَشِّي الفاضلُ قولُ أَحمدَ: يجوزُ أنْ يُعتبر الانفصالُ واحداً بين المجموعِ، بمعنى أنَّ جميع هذه الأقسامِ لا يَجتمع في العددِ، ولا يخلو العددُ من واحدٍ منها، لأنَّ كلَّ جُزأين لا يجتمعان ولا يرتفعان، لكنَّه خلافُ الظَّاهر كما لا يَخفى، وكذا الكلامُ في المثالين الأخيرين بتمامه بلا فرقَ، وأمَّا ما قيل من أنَّه لما جاز خلوُّ جميعِ الأجزاء في مانعةِ الجمعِ، وصدقُ جميعِها في مانعة الخُلوِّ جاز تركيبُهما من أكثرَ من جزأين بحسب الحقيقةِ، بخلاف الحقيقيَّةِ فإنَّه يلزم من اعتبار الانفصال بين كل جزأين منها مُحالٌ لِمَا أنَّهما لا يجتمعان ولا يرتفعان، فكلامٌ خارجٌ عن التَّحقيق، لأنَّ المانع اتحادُ النِّسبة كما بين الثَّلاثة فاعْرفْ.

(**قوله: كقولنا**) الأمثلة الثلاثة الآتية هي على التوالي للحقيقة، ومانعة الجمع، ومانعة الخلوِّ.

(**قوله: مساو**) في هامش م: والكلمة إمَّا اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ، وقد حقَّقَ الفناري وحاشيتة معنى مثالِ المَتْن فراجعْهما.

(**قوله: وهذا الشيء إما لا شجر إلخ**) في هامش م: هذه أمثلةُ المنفصلات الثَّلاث المركَّبةِ من أجزاءٍ ثلاثةٍ، ومثال الأكثر في الأول: "العُنصرُ إمَّا نارٌ أو هواءٌ أو ماءٌ أو أرض، والكُلِّيُّ إمَّا جنسٌ أو نوعٌ أو فصلٌ أو خاصَّةٌ أو عَرَضٌ عامٌّ"، ويَحصل مثالُه في مانعة الجمع بزيادةِ نحوِ "أو ترابٌ أو ثيابٌ أو ماءٌ"، ومانعةِ الخُلوِّ بزيادةِ نقيضِ هذه الثَّلاثة فافهم.

[التناقض]

ومن أحكام القضايا التناقضُ، وهو اختلاف قضيَّتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقةً والأخرى كاذبةً، نحو: "زيدٌ كاتبٌ، زيدٌ ليس بكاتب".

ولا يتحقق ذلك إلا بعد اتفاقهما في النسبة الحكميَّة حتى يرد الإيجاب والسلب على شيء واحدٍ، فوحدتُها تستلزمُ ما شَرَطوا من **الوَحَدات الثمانية** وغيرِها، وعدمُ شيءٍ منها يستلزمُ عدمَ وحدة النسبةِ.

(**قوله**: **الوحدات الثمانية**) في هامش م: يعني أنَّ المتقدمين شرطوا التَّحقُّق بالتَّناقض على الوجهِ المذكور ثماني وحداتٍ: وحدَةَ الموضوعِ، والمحمول، والزَّمان، والمكان، والإضافة، والقوَّةِ والفعل، والجُزء والكلّ، والشَّرط، كما هو متداولٌ في الكتبِ بحيثُ [إذا] فُقدتْ واحدةٌ منها ارتفع التَّناقُضُ، وجاز صِدقُ القضيتين وكذبُهما معا.

وردَّها المتأخرون تعليلاً للأقسام وتقريباً إلى الضَّبط إلى وحدتين: وحدةِ الموضوع، ويندرج فيها وحدةُ الشَّرط والكلِ والجزء، ووحدةِ المحمولِ، ويندرج فيها الوحدات الباقيةُ

ولما نظر أبو نصرٍ الفارابيُّ- المسمَّى بالمعلِّمِ الثَّاني الذي استخرج الحكمةَ من اليونانيَّة إلى العربية في خلافة المأمون بن هارونَ الرَّشيدِ إلَّا أنَّه لا حصر فيما ذكروه لارتفاع التَّناقض أيضاً باختلاف الآلة والعِلَّةِ والمفعولِ به والحال والتَّمييزِ إلى غير ذلك- صحَّحَ أنَّ المعتبر في تحقُّقِ التَّناقض هي وحدةُ النِّسبية الحُكميَّةِ حتى يردَ الإيجابُ والسَّلبُ على شيءٍ واحدٍ فترتدّ الوحداتُ كلُّها إليها، وتندرج فيها، لأنَّ وحدتَها تستلزم وحدةَ الجميعِ وعدمَ وحدةِ شيءٍ منها يستلزم عدمَ وحدةِ النِّسبة، وهو الأضبطُ الأنسب الخارجُ عن الكلفةِ، وإنْ أجيبَ عن الأول أيضاً بأنَّ غرضَهم من اشتراط تلك الوحداتِ تحقُّقُ وحدة النِّسبة الحكميَّةِ لا أنَّها بخصوصها شروطٌ للتَّناقض فافهمْ.[1]

---

(١) في قول أحمد: قيل: المعتبر وحدة الموضوع والمحمول فقط والبواقي مردودة إليهما واكتفى الشيخ أبو نصر الفارابي بوحدة الموضوع والمحمول والزمان وجعل الخمسة الباقية راجعة إليها وكل منهما لا يخلو عن تعسف

ويُشْتَرَطُ في المحصورات ....

(**قوله: ويشترط**) في هامش م: هذا كلُّه في المطلقات، وأمَّا الموجَّهات فلا بدَّ فيها مع تلك الشروط من شرطٍ آخر في الكلِّ، أي: كل القضايا مخصوصاتها ومحصوراتها وهو الاختلاف في الجهة لعدم التَّناقض عند اتحاد الجهة.

أَلَا يُرى أنَّ الضَّرورتين تكذبان في مادَّة الإمكان، لأنَّ إيجاب الكتابة مثلاً لشيء من أفراد الإنسان ليس بضروريٍّ، ولا سلبَها عنه، والممكنتين تصدقان فيها؛ لأنَّ إمكان السلب لا يدفع إمكان الإيجابِ.

فنقيضُ الضروريَّة المطلقةِ الممكنةُ العامَّة؛ لأنَّ الإمكان العامَّ هو سلبُ الضَّرورة في الجانب المخالف، ولا خفاءَ في أنَّ إثبات الضَّرورة في الجانب المخالف وسلبَها عن ذلك الجانبِ ممَّا يتناقضان.

ونقيضُ الدَّائمةِ المطلقةُ العامَّةُ لأنَّ السلب في كلِّ الأوقات ينافيه الإيجابُ في البعض، وبالعكس؛ أي: الإيجابُ في كلِّ الأوقات ينافيه السَّلْبُ في البعض.

ونقيضُ المشروطةِ العامَّةِ الحينيَّةُ الممكنةُ، أعني: التي حُكِمَ فيها برفع الضَّرورة من الجانب المخالف، كقولِنا: كلُّ مَنْ به ذاتُ الجَنْبِ يمكنُ أن يَسْعُلَ في بعض أوقات كونِهِ مَجنوباً، وذلك لأنَّ نسبتها إلى المشروطة العامَّة نسبةُ الممكنة العامَّة إلى الضَّروريَّةِ.

ونقيضُ العرفيَّةِ العامَّةِ الحينيَّةُ المطلقةُ، وهي التي حُكِم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبِه عنه بالفعل في بعض أوقاتِ وصف الموضوعِ، ومثالُها ما مرَّ، أي: قولُنا: كلُّ من به ذاتُ الجَنْبِ يَسْعُلُ بالفعل في بعض أوقات كونه مَجنوباً، ونسبتها إلى العرفيَّةِ العامَّةِ نسبةُ المطلقةِ العامَّةِ إلى الدَّائمةِ.

وأمَّا المركَّباتُ فنقيضُها أحدُ نقيضَي جزْئَيْها، وذلك جليٌّ بعد الإحاطةِ بحقائق المركَّباتِ ونقائضِ البسائطِ، فإنَّك إذا تحقَّقتَ أنَّ الوجوديَّة اللادائمة تركُّبُها من مطلقتين عامَّتين إحداهما موجبةٌ، والأخرى سالبةٌ، وأنَّ نقيضَ المطلقةِ هي الدائمةُ تحقَّقتَ أنَّ نقيضَها إمَّا الدَّائمُ المخالِفُ أو الدَّائمُ الموافقُ، فإذا قلْتَ:" كلُّ إنسانٍ ضاحكٌ بالفعل لا دائماً" يكون نقيضه أنَّه ليس كذلك، بل إمَّا أن يكون بعض الإنسان ليس بضاحك دائماً أو بعضُ الإنسانِ

مع ذلك اختلافُهما في الكمية؛ أي: الكلية والجزئية؛ ....

ضاحِكٌ دائماً بأخذِ نقيض كلِّ الجزأينِ وجعلِهما منفصلةً مانعةَ الخُلوِّ، وعلى هذا القياس سائرُ المركَّباتِ،

وقد تكفَّلَ السَّيِّدُ بيانَ كلِّها فراجعْهُ، لكنْ إنْ كانت المركَّباتُ جزْئيةً فلا يكفي في نقيضها ما ذكرنا، لأنَّهُ يَكْذِبُ "بعضُ الجسمِ حيوانٌ لا دائماً"، لأنَّ ما ثبَتَ له الحيوانيَّةُ لا تُسلَبُ عنه مرَّةً أخرى كذب كلِّ واحدٍ من نقيض جزأيها؛ أي: الكليَّتين.

بل الحقُّ في نقيضِها أنْ يُردَّ بين نقيضي الجزأين لكلِّ واحدٍ واحدٍ من أفراد الموضوع، أي: كلُّ واحدٍ واحدٍ لا يخلو عن نقيضهما، فيقال على وجه الحملية المتردِّدةِ المحمولِ: " كلُّ جسمٍ إمَّا حيوانٌ دائماً، وليس بحيوانٍ دائماً"، فتشمل على ثلاثِ مفهوماتٍ إيجابٍ وسلْبٍ وهو قسمان، لأنَّه إمَّا سلبٌ عن كلِّ واحدٍ واحدٍ دائماً، أو سلبٌ عن البعض دائماً ثابتاً للبعض دئماً، فلو تركَّب المنفصلةُ من هذه المفهومات الثَّلاث بأنْ قيل: "إمَّا كلُّ جسمٍ حيوانٌ دائماً، أو لا شيءَ من الجسم بحيوانٍ دائماً، أو بعضُ الجسم حيوانٌ دائماً، وبعض الجسم ليس بحيوانٍ دائماً"، كانت مساويةً لنقيضها أيضاً، أي: كالتَّردُّدَ المذكور، فهو طريقٌ آخر في أخذ النَّقيض، فافْهمْ.

(**قوله: مع ذلك**) في هامش م: أي: مع تحقُّقِ الوحداتِ الثَّمانية أو النِّسبة اختلافُ القضيتين المتناقضتين بالكليَّة والجُزئيَّة، لكن اعْتُرِضَ بأنَّه على ذلك التَّقديرِ لا تكون الوحداتُ المذكورة بأسرها معتبرةً فيها، لأنَّ من جملتها وحدةُ الموضوع وهي منتفيةٌ حينئذٍ؛ لأنَّ الحكمَ في الكليَّةِ على كلِّ الأفرادِ، وفي الجزئيَّةِ على بعضها، وجميعُ الأفراد غيرُ بعضها، وأيضاً من جملة تلك الوحدات وحدةُ الجزء والكلِّ، وهي منتفية على ذلك التَّقدير، لأنَّ الحكمَ في الكليَّةِ على الكلِّ، وفي الجزئيَّةِ على الجزءِ.

وأُجيب: بأن المرادَ من اتحادِ الموضوع اتحادُ الموضوع في الذِّكرِ، وهو في المحصوراتِ المتناقضة شيءٌ واحدٌ، وهو الوصف العنواني؛ أعني: مفهوم الموضوع، وإنَّما الاختلاف في الأسوار الخارجةِ من الموضوع، وأيضاً المرادُ بالاتِّحاد في الكلِّ والجزء الاتحاد في

لأن **الكليتين** قد تكذبان في مادةِ الإمكان ومادةِ كون الموضوع أعمَّ، والجزئيتان **قد تصدقان في ذلك**، فنقيض الموجبة الكلية إنما هي السالبة الجزئية، ونقيض السالبة الكلية إنما هي الموجبة الجزئية، كقولنا: "كلُّ إنسان حيوان وبعضُ الإنسان ليس بحيوان"، "ولا شيء من الإنسان بحيوان وبعضُ الإنسان حيوان"، وكذا الكلام في الشرطيات.

الكلِّ المجموعِ والجزءِ المقابلِ لهُ، والاختلافُ هنا ليس كذلك، بل في الكلِّ الإفراديِّ والجُزءِ المقابلِ له. لا يقال: لو كان المرادُ الاتحاد في الموضوع بالذِّكر يلزمُ أنْ لا يكونَ بين قولنا-: "زيدٌ كاتبٌ، وعبدُ الله ليس بكاتبٍ" إذا أريدَ به ذاتُ زيدٍ- تناقضٌ لعدم اتِّحاد الموضوع بالذِّكر، لأنَّا نقولُ: المرادُ من الموضوع بالذِّكر معنى المذكور بلفظِه لا لفظُه المذكورُ، فيكون الموضوعُ في الذِّكر في القضيتين المذكورتين واحداً على ذلك التَّقدير لا مختلفاً؛ إذ المعنى الواحدُ لا يختلفُ باختلاف الألفاظ والعبارات.

(**قوله: الكليتين**) في هامش: م كقولنا: "كلُّ إنسانٍ كاتبٌ"؛ أي: بالفعلِ، "ولا شيءَ من الإنسان بكاتبٍ بالفعلِ" أيضاً، وقولِنا: "كلُّ حيوانٍ إنسانٌ، ولا شيءَ من الحيوان بإنسانٍ"، إلى غير ذلك، والمرادُ بمادَّة الإمكان أنْ تكونَ المادَّة لها وتُقَيَّد بقيد "بالفعل"، لا أنْ تبقى على عمومِها كما تُوهمُه عبارةُ المتن، فإن الظَّاهر تحقُّقُ التَّناقُضِ حينئذٍ؛ فافهمْ [1]

(**قوله: قد تصدقان**) في هامش م: فنقيضُ الموجبة الكليَّةِ منها السَّالبةُ الجزئيَّة، ونقيضُ الموجبة الجزئيَّة السَّالبةُ الكليَّةُ، لكن يلزم توافقُهما في الاتصال والانفصال واللُّزوم والعنادِ والاتِّفاقِ، وأما المهملة فهي في قوَّةِ الجُزئيَّةِ كما مرَّ، فحكمُها حكمُها، فنقيضُ الموجبة المهملة إنَّما هي السَّالبةُ الكليَّةُ، والمهملةُ السَّالبةُ ليست إلا نقيضَ الموجبة الكلِّية.

---

(١) لعلَّ وجه الأمر بالفهم أنه إن قُيِّدَ "بالإمكان" فلا تناقض أيضاً؛ لأنهما تصدقان حينئذٍ كما يأتي عن قريبٍ أن الممكنتين تصدقان في مادة الإمكان؛ لأن الإمكان السلبي لا يرفعُ إمكان الإيجاب، فيحتمل أن يكون عند عمومها أيضاً كذلك؛ لأن المتبادر هو الإمكان، وأيضاً إذا قيد الكاتب بقيد"بالفعل" كان أخصَّ من الإنسان؛ فتكون من مادة كون الموضوع أعمَّ، فلذلك ترى بعضهم حَصَرَ كذبَ الكليتين وصدق الجزئيتين في مادة كون الموضوع أعمّ.

[العكس المستوي]

ومنها العكسُ المستوي: وهو **جعلُ** الجزء الأول من القضيَّة ثانياً والثاني أولاً مع بقاء الصدق والكيف؛ أي: الإيجاب والسلبِ. **فالموجبةُ كليةً** كانت أو جزئيةً لا تنعكسُ كليةً؛ لاحتمال كون المحمول **أعمَّ** من الموضوع، ولا يجوزُ حملُ الأخصِّ على كلّ أفراد الأعم؛ إذ يصدُقُ "كلُّ أو بعضُ إنسانٍ حيوانٌ" ولم يصدق "كلُّ حيوانٍ إنسانٌ"، بل تنعكسُ جزئيَّةً؛ أي: "بعض الحيوان إنسان"؛ لوجوب مُلاقاة عنوانَي الموضوع والمحمول في الموجبة، فتصدق الجزئيَّةُ من الطرفين.

(**قوله: جعل**) في هامش م: وهذا معنى مصدريٌّ للعكس، وقد يطلقُ على معنىً آخر بالاشتراكِ، وهو القضيَّة الحاصلة بالتَّبديل، ويعرَّف العكسُ بهذا المعنى بأنَّه أخصُّ قضيَّةٍ لازمةٍ للقضيَّة بطريق التَّبديل موافقةٍ لها في الكيف والصِّدق.

(**قوله: فالموجبة**) في هامش م: هذا بحسب الكمِّ، وأما بحسب الجهة فالضَّرورة والدَّائمة العامتان تنعكس حينيَّةً مطلقةً، والخاصَّتان تنعكسان حينيَّةً مطلقةً لا دائمةً، والوقتيتان والوجوديتان والمطلقةُ العامَّة تنعكس مطلقةً عامَّةً، وأمَّا الممكنتان فقد حَكَمَ القدماء بانعكاسهما بكلٍّ من الدَّلائل الآتية، وقد توقَّف فيهما المتأخرون، وقالوا: حالُهما في الانعكاس وعدمه غيرُ معلومٍ لعدم تمام الأدلة فيهما كما بُيّن في المطولات.

(**قوله: كلية**) في هامش م: وما يصْدُقُ في بعض الموادِ لخصوص المادَّة ليس بعكسٍ؛ لأنَّ العكسَ ما يكونُ لازماً بالنَّظر إلى نفس التَّبديل، وذلك الصَّادق، ليس بنفس التَّبديل.

(**قوله: أعم**) في هامش م: فإنْ قلتَ: قولُنا: "بعضُ الحيوان زيدٌ" موجبةٌ جزئيَّةٌ مع أنَّ عكسَها لا يَصدق جزئيَّة؛ إذ لا يصدقُ "بعض زيدٍ حيوانٌ"، قلتُ: لا نسلِّم عدم صدق الجزئيَّة، فإنَّ زيداً الَّذي وقع محمولاً في الأصل لا يُراد به جزئي لما تقرَّر من أنَّ الجزئي الحقيقي لا يُحمل على شيء، بل يُراد منه كلي، وهو مفهوم مسمّى بزيد أو صاحب اسم زيد، وهذا المعنى الذي وقع وصف المحمول في الأصل يجعل عند العكس وصف موضوعٍ؛ فيكون معنى "بعض زيد حيوان" في العكس: بعضُ المسمَّى زيد حيوان، فيصدق العكس جزئيَّة.

والسَّالبةُ الكليّةُ تنعكسُ كُليةً، وذلك بيّنٌ؛ فإنه إذا صدق "لا شيء من الإنسان بحجر" صدقَ "لا شيء من الحجر بإنسان". والسالبةُ الجزئيَّةُ **لا عكسَ لها لزوماً؛ إذ يصدقُ** "بعض الحيوان ليس بإنسان" ولا يصدُق عكسُهُ.

(**قوله: والسالبة الكلية تنعكس**) في هامش م: هذا أيضاً في المطلقات، وأمّا السَّوالب الموجهات فإنْ كانت كليَّةً فسبعٌ منها، وهي الوقتيَّتان والوجوديَّتان والممكنتان، والمطلقة العامة لا تنعكس لامتناع العكسِ في أخصِها، وهي الوقتيَّة، لصدق قولِنا:"بالضَّرورة لا شيءَ من القمر بمنخسفٍ وقت التَّربيع لا دائماً"، مع كذب قولِنا: "بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان العامّ"، الذي هو أعمُّ الجهات، لأنَّ كلَّ منخسفٍ فهو قمرٌ بالضَّرورة.

وإذا لم ينعكس الأخصُّ لم ينعكس الأعمُّ، إذ لو انعكس الأعمُّ لانعكس الأخصُّ، لأنَّ اللازمَ الأعمَّ لازمُ الأخصِّ ضرورةً، والضروريَّةُ والدَّائمة المطلقتان تنعكسان دائمةً كليَّةً مطلقةً والمشروطةُ والعرفيَّةُ العامتان تنعكسان عرفيَّةً عامَّةً كليَّةً، والمشروطة والعرفيَّةُ الخاصتان تنعكسان عرفيَّةً عامَّةً لا دائماً للبعض، وإنْ كانت جزئيَّةً، فالمشروطةُ والعرفيَّةُ الخاصَّتان تنعكسان عرفيَّةً خاصَّةً.

وأما البواقي فلا تنعكسُ، لأنَّها إمَّا السَّوالب السَّبع المذكورةُ، والجزئي أعمُّ من الكليّ، فإذا لم ينعكس الأخصُّ لم ينعكس الأعمُّ لما مرَّ، وإمَّا الأربع الَّتي هي الدائمتان والعامَّتان، وأخصُّها الضَّروريَّة، وهي لا تنعكسُ لِصدْقِ قولِنا:"بعضُ الحيوان ليس بإنسانٍ بالضَّرورة" مع كذبِ:"بعضُ الإنسان ليس بحيوانٍ بالإمكان العامّ"، إذْ كلُّ إنسانٍ حيوانٌ بالضَّرورة، فإذا لم ينعكس الأخصُّ لم ينعكس الأعمُّ لما مَرَّ أيضاً.

(**قوله: لا عكس لها لزوما**) في هامش م: وإنَّما قال: لا عكس لها لزوماً؛ لجواز صدق عكسِها أحياناً لخصوص المادَّةِ كمادَّة تباين الطَّرفين، من قولنا: "بعضُ الحجر ليس بإنسانٍ، وبعض الإنسانِ ليس بحجرٍ".

قال بعضُ الأفاضل: قد عرفتَ أنَّ العكسَ ما يكون لازماً، لأنَّها بالنَّظر إلى نفس التَّبديلِ؛ فلا حاجةَ على تقييده باللُّزوم، بل يكفي أن يقال: والسَّالبة الجزئيَّةُ لا عكس لها أصلاً، اللهمَّ إلا أنْ يُرادَ صدقُ ما قد يُتوهم أنَّه عكسٌ.

[عكس النقيض]

ومن الأحكام عكسُ النقيض، وهو على مذهب المُتقدِّمين: جعلُ نقيضِ الأوّل ثانياً

ثُمَّ اعلم أنَّ للقوم في بيان العكس كبيان سائر نظريات المنطق من ضرورياتها ثلاثةَ طرق، الافتراض: وهو أنْ تفرِضَ ذات الموضوع شيئاً معيَّناً وتحملَ وصفي الموضوع والمحمول عليه ليحصل المقصودُ، كما أُشير إليه في انعكاس الموجبة الكليّةِ جزئيَّةً بقولهم: لوجوب ملاقاةٍ. انتهى،
فإنَّ تفصيلَه أنَّا نجد شيئاً موصوفاً بالإنسان والحيوان معاً فلنفرضُه كاتباً، فنقولُ: "كلُّ كاتبٍ حيوانٌ، وكلُّ كاتبٍ إنسانٌ"، ينتج من الشَّكل الثَّالث: "بعضُ الحيوان إنسانٌ"، وهو المطلوب. والعكس: وهو أن يعكس نقيض المطلوب مع المطلوب ليحصل ما ينافي الأصلَ، كأنْ يقالَ: إذا صدَقَ "كلُّ أنسانٍ حيوانٌ"، لزم أنْ يَصْدُقَ "بعضُ الحيوان إنسانٌ"، وإلَّا لَصَدق نقيضُه، وهو "لا شيءَ من الحيوان بإنسانٍ" لامتناع ارتفاع النَّقيضين.
وتنعكس هذه السَّالبة كنفسها إلى:"لا شيءَ من الإنسان بحيوانٍ"، ويلزم صِدْقُ نقيض الأصلِ؛ أي: "بعضُ الإنسان ليس بحيوانٍ" في ضمنِها، وهو محالٌ، لأنَّ الأصل مفروضُ الصِّدقِ، وامتناع اجتماع المتنافيين على الصِّدق، وهذا المحالُ إنَّما نشأ من صدق نقيض العكس، فيكون مُحالاً، فَيصدق العكسُ، وهو المطلوبُ، والخُلفُ: بأنْ يقالَ: مثل ما قيل في العكس، ثمَّ يُقال بدل وتنعكس اهـ، ونَضُمُّ هذا النَّقيضَ إلى الأصل هكذا "كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، ولا شيءَ من الحيوان بإنسانٍ"، ينتج من ثاني الأول المحالُ المذكورُ، وهذا المحالُ إمَّا من صورة القياس، أو مادَّته، لكن الصُّورة صحيحة فتكون من المادَّة، وليس من الصُّغرى؛ لأنَّها مفروضةُ الصِّدق، فتعيَّن كونُه من الكبرى الَّتي هي نقيضُ العكسِ، فيكون باطلاً، ويصدق العكسُ بلا ارتياب، وهو المطلوبُ، وبيان ما يجري فيه الثَّلاثةُ وما لا يجري فيه الخلْفُ كبعض جزئيات الموجهات أو الافتراض كالسَّوالب في المطولات.
لكن ينبغي أنْ يُعلم أنَّ الافتراض إنَّما يصارُ إليه عند تعذُّر الآخرين، لأنَّه قياسٌ من الشَّكل الثَّالث، وبيان إنتاجه موقوفٌ على طريق العكس، فلو بُيِّنَ العكسُ بالافتراض لزِم الدَّورُ، إلا أنَّه جُوِّز؛ لأنَّه ليس بقياسٍ في الحقيقة كما بُيِّنَ في موضعه.

ونقيضِ الثاني أوّلاً مع بقاء الصدق **والكيف**؛ كقولك في "كلّ إنسان حيوان": "كلّ ما ليس بحيوان ليس بإنسان".

وذهبَ المتأخرون إلى أنه: جعلُ نقيضِ الثاني من الأصل أوّلاً وعينِ الأوّل ثانياً مع المخالفة **في الكيف**، فتقول في المثال المذكور: " لا شيءَ مما ليس بحيوان إنسانٌ". والأوّل أكثر استعمالاً في العلوم وإن قدحوا في دليله، لكنّ المُنْتجَ بواسطة هذا العكس لا يسمّى قياساً إلا عند الشيخ، أو فليس له كثيرُ جدوى.

وإنما اهتموا به في المطوَّلات وطوّلوا أحكامَه؛ لاستنتاج الشيخِ به في كتبه الحِكَمِيَّة، ومثلُه **تلازمُ الشرطيّاتِ** في قلّة النفع، ولذا لم يذكرهما صاحبُ الإيساغوجي.

(**قوله: والكيف**) في هامش م: هذا يدُلُّ على مذهب المتقدِّمين وهو الأكثر استعمالاً، وأمَّا على مذهب المتأخرين فهو جعل نقيض الجزء الثَّاني من الأصل أوّلاً، وعينِ الجزء الأوَّل ثانياً مع المخالفة في الكيفِ، فتقولُ في عكس المثال المذكور: "لا شيءَ ممَّا ليس بحيوانٍ إنسانٌ"، بسبب عدولهم عن مذهب المتقدِّمين في المطولات.

(**قوله: في الكيف**) في هامش م: والموافقة في الصدق.

(**قوله: تلازم الشرطيات**) في هامش م: وإنْ عُدَّ من الأحكام أيضاً، وطُوِّل في المطولات.

[القياس]

القياسُ: قولٌ مؤلَّفٌ من **قضيَّتين** متى سُلِّمتا لزمَ **عنهما لذاتهما قولٌ آخرُ**.

(**قوله: قضيتين**) في هامش م: اعلم أنَّ قولَه: قضيتين، وإن أَخرجَ القضية البسيطةَ المستلزمة لعكسها وعَكسِ نقيضها، لكنْ لا يُخرج القضيةَ المركبة المستلزمة منهما، بل المخرج لها هو أنَّ مرادَ مَنِ التزَم اللُّزومَ على وجه الاكتساب بأن يَنتقل من المطلوب المشعور به بوجهٍ مّا إلى المبادئِ وترتيبها، فتؤدي إلى الجزم بالمطلوب، ولا كسب في تلك القضية، فإنَّ لزومَ عكسها حُضوريٌّ يَظهر مِن العلم بها بدون كسبٍ.

(**قوله: عنهما**) في هامش م: وإنَّما لم يقل: عنه، إشارةً إلى أنَّ للمقدمات أيضاً دَخلا في لزوم المطلوب وإن كان الدخلُ القريب للصُّورة، فافهمْ.

(**قوله: لذاتهما**) في هامش م: احترازٌ عن قياس المساواة المركَّب من مقدِّمتَين يكون متعلّق محمولِ أوَّليهما موضوع الأخرى، كقولنا: «الإنسان مساوٍ للنَّاطق، والنَّاطق مساوٍ للضَّاحك» فإنَّهما يلزم عنهما الإنسانُ مساوٍ للضَّاحك، لكن بواسطة مقدَّمة أجنبيَّة، وهي أنَّ مساوي المساوي مساوٍ، فحيث تصدق المقدِّمة الأجنبيَّة يتحقق الاستلزام، كما هنا والظَّرفيَّة، وحيث لا تصدُقُ فلا، كما في النّصفيَّة والرُّبعيَّة والتَّبائن وغيرها، وكذا عن مثل قولِنا: جُزء الجوهر يوجبُ ارتفاعُهُ ارتفاعَ الجوهر، وكلُّ ما ليس بجوهرٍ لا يوجب ارتفاعُه ارتفاعَ الجوهرِ، المنتِجِ لقولِنا: جزْءُ الجوهر جوهرٌ، فإنَّه بواسطة عكس نقيض الكبرى، أعني: قولنا: وكلُّ ما يوجب ارتفاعُه ارتفاعَ الجوهرِ فهو جوهرٌ، وقد مرَّ أنَّ الإنتاج بواسطة عكس النَّقيض لا يُسمَّى قياساً.

(**قوله: قول آخر**) في هامش م: وهو النَّتيجة، ومعنى آخريَّتهما: أنْ لا يكون عينُ إحدى مقدِّمتي القياس الاقترانيِّ الصُّغرى والكبرى أو الاستثنائي الشَّرطيَّة والواضعة والرَّافعة، وإمَّا أنْ لا يكون جُزءاً من إحدى المقدِّمتين فغير ملتزَمٍ، بل غير ممكنٍ لأنَّ القياس إنَّما هو لإثباتِها فلو لم يكن أجزاؤُها مذكورةً فيه كيف تَنتجُ منه وتلزمُه؟ وإنَّما اشتُرِط آخريَّتُها؛ إذ لولاها لكان إمَّا هَذَياناً ولغواً من الكلام إنْ كانت عينَ مقدِّمتيه، أو مُصادَرةً على المطلوب مشتملةً على الدَّور المهروب عنه إن كانت عين إحدى المقدِّمتين.

وأما **القياسُ المركّب** من قضايا كثيرةٍ، يُنْتِج بعضُها نتيجةً يلزم منها ومن مقدّمة أخرى نتيجةٌ أخرى وهلمّ جرًّا إلى أن يحصل المطلوبُ؛ سواء صُرِح كلَّ مرّة بالنتيجة ويسمَّى **موصولَ النتائج** أو لا ويسمَّى **مفصولَ النتائج**.

وقياسُ الخُلْفِ الذي هو **إثباتُ الشيء** بإبطال نقيضه المركَّبُ من قياسين؛ أحدُهما اقترانيٌّ من متصلة وحملية، والآخرُ استثنائيٌّ. والاستقراءُ الغير التامّ الذي هو الحكم

(**قوله: القياس المركب**) في هامش م: واعلمْ أنَّهم عدُّوا القياسَ المركَّب وكذا قياس الخُلْفِ من أفراد القياس، وذكروا في تعريفه قضايا بمعنى ما فوق الواحد كما هو مصطلح المنطقيّين في الجموع، سيَّما المستعملةُ في التَّعاريف ليشملها كالمفرد، لكنَّ التَّحقيق أنَّهما من ملحقات القياس لا من أفراده، لأنَّهما في الحقيقة أقيسةٌ لا قياسٌ واحدٌ، فمن ذهب إلى التَّحقيق اختار قضيتَّين بدل قضايا لإخراجهما، والسِّر في الذَّهاب إلى القياس المركب أنَّه ربَّما كانت مقدِّمةٌ من مقدِّمات القياس المنتِج للمطلوب نظريَّةً، فيَذْكر قياساً أولاً لإثباتها ثُمَّ تدرج في القياس المطلوب.

(**قوله: موصول النتائج**) في هامش م: لوصل النَّتائج بالمقدمات؛ كقولِك: العالَمُ متغيرٌ، وكل متغيِّرٍ حادثٌ، فالعالَم حادثٌ، وكلُّ حادثٍ لا بدَّ له من مُحدِثٍ، فالعالَمُ لا بدَّ له من مُحْدِثٍ.

(**قوله:مفصول النتائج**) في هامش م: لفصلها عن المقدِّمات في الذِّكر، وإن كانتْ مرادةً من حيثُ المعنى؛ كأنْ تقول: «العالَمُ متغيرٌ، وكلُّ متغيرٍ حادثٌ، وكلُّ حادثٍ لا بدَّ له من محدِثٍ، فالعالَم لا بدَّ له من محْدِثٍ»، حيث طُوِيَت النَّتيجةُ الأولى ولم يصرَّح بها.

(**قوله:وقياس الخلف**) في هامش م: وإنَّما سُمي خُلفاً بالضَّمِّ، أي: باطلاً لإنتاجه الباطل على تقدير عدم حقيقة المطلوب، لا لأنَّه باطلٌ في نفسه، والمفهومُ من كلام بعضٍ أنَّه خَلف بالفتح، حيث قالَ: إنَّما سُمِّي به لأنَّه يُتوجَّه فيه إلى استنتاج النَّتائج الباطلة ثُمَّ منها إلى حقيقة المطلوب، فكأنَّ الإنسان يذهب إلى المطلوب من الخَلْفِ لا من القُدَّام.

(**قوله:إثبات الشيء**) في هامش م: وسيجيءُ لك تصويرُه.

على كليٍّ؛ لوجوده في أكثر جزئياته، والتمثيلُ الذي هو إثباتُ الحُكم في جزئيّ؛ لاشتراكه مع جزئي آخر في علَّة الحُكم، فهي من ملحقات القياس خارجةٌ عنه الأوّلان بقضيَّتين والأخيرانِ بقيد لَزِمَ.

(**قوله: جزئياته**) في هامش م: كأنْ يُقال: «الحيوان هو ما رأينا من الإنسان والفرس والبقر وغيرها، وكلُّ ما رأينا يحركُ فكَّه الأسفل عند المضغِ، فكلُّ حيوانٍ يحرِّك فكَّه الأسفل عند المضغ»، وهو غير تامٍّ؛ لأنَّ جميع الجزئيات غيرُ مستقرأة فيه، لأنَّ التّمساحَ خارجٌ عنه، لأنَّه يحرِّكُ الفكَّ الأعلى عند المضغ، وأمَّا إذا كانت الجزئياتُ مستقرأةً كلُّها فهو يُسمَّى قياساً مقسَّماً ويُفيد التعيينَ، فلا يخرج عن التَّعريف بقيد اللُّزوم وذلك كقولك: الكلمة: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، وكلٌّ منها يدلُّ على معنىً، فالكلمة تدلُّ على معنىً، وكقولِك: «كلُّ جسمٍ إمَّا جمادٌ أو حيوانٌ».

(**قوله: جزئي آخر**) في هامش م: كما يُقالُ: النَّبيذُ حَرامٌ كالخمر لاشتراكهما في علَّة الحكم، وهو الإسكار، والعالَم حادثٌ كالبيتِ لاشتراكهما في التأليف، وصورةُ القياس أنْ يُقال: «النَّبيذُ كالخمر في الإسكار، والخمرُ حرامٌ للإسكارِ، فالنَّبيذ حرامٌ»، أو يقالُ: «النَّبيذُ مُسكرٌ كالخمر، وكلُّ مسكرٍ حرامٌ، فالنَّبيذ حرامٌ»، وقِسْ عليه تصويره في المثال الآخر، والخَلل في التَّمثيل من جهته الكبرى، وفي الاستقراء من جهته الصُّغرى، فافهمْ.

(**قوله: بقيد لزم**) في هامش م: وفي قول أحمد الفناري: أنَّهما إنَّما يخرجان باللُّزوم إذا كان المراد به لزوم العِلْمِ، بمعنى الجَزْم، وأمَّا إذا كان بمعنى ما هو أعمُّ من الجَزم والظَّنِّ فلا يخرجان عن التَّعريف بهذا القيد.

وممَّا يؤيد الأخير أنَّ العِلْم في اصطلاح المنطقيين بمعنى مطلقِ الإدراك، وأنَّهم قسَّموا القياس إلى الصِّناعات الخمس ومنها الخِطابة المفيدةُ للظَّنِّ، بل غيرُ البُرهان كلُّه كذلك في الواقع إلا أن يُتكلَّف بأنَّ المراد بالقياس المنقسم إلى الصِّناعات غير هذا القياس، بل المرادُ ما يعمُّه والظَّنيَّ، فتفطَّنْ، ويؤيِّدُه إعادته مُظهراً؛ حيث قالوا: والقياس خمسةٌ، لا أن يقولوا: وهو خمسة، فافهمْ.

[أقسام القياس بحسب الصورة: الاقتراني والاستثنائي]

ثم هو استثنائيٌّ **مشتمل** على أداة الاستثناء؛ إن كانت **صورة النتيجة** أو نقيضِها مذكورة فيه **بالفعل** كما سيأتي، واقترانيٌّ **مقارِنُ الحدود**؛ **إن لم يكن كذلك**، كقولنا: " كلُّ جسم مؤلّفٌ وكلُّ مؤلّف محدَثٌ فكلُّ جسم محدَثٌ"، فالمكرَّرُ بين **مقدِّمتيه** يسمَّى حدًّا أوسط؛ لتوسطه بين **طرفي المطلوب**، وموضوعُ المطلوب يسمّى حدًّا أصغرَ؛ لكونه أقلَّ أفراداً **من المحمول غالباً**، ومحمولُه يسمّى حدًّا أكبرَ.

(**قوله: مشتمل**) في هامش م: إشارةٌ إلى وجه تسميته بالاستثنائيِ، يعني: إنَّما سُمِّي ما كان صورة النَّتيجة أو نقيضها مذكوراً فيه بالاستثنائيِ لاشتماله على أداة الاستثناء وهي لكنْ كما سترى.

(**قوله: صورة النتيجة**) في هامش م: وإنَّما قال: صورةَ النَّتيجة أو صورة نقيضها؛ لأنَّ المذكور فيه أجزاؤهما على التَّرتيب الَّذي فيهما بدون اعتبار الحكم، لا عينهما حتى يَرِد أنَّ ذكر النَّتيجة في القياس ينافي آخريتها بالمعنى المذكور أولاً، وكذا ذكر نقيضها ينافي التَّصديق بها؛ إذ مع التَّصديق بنقيضها لا يمكن التَّصديقُ بها.

(**قوله: بالفعل**) في هامش م: وإنَّما قال بالفعل احترازاً عن الاقترانيِ؛ لأنَّ النَّتيجة مذكورةٌ فيه أيضاً لكن بالقوَّة القريبة من الفصل لا به.

(**قوله: مقارن الحدود**) في هامش م: إشارة أيضاً إلى وجه تسميته بالاقترانيِ؛ أي: إنَّما سُمِّي ما يخالف الاستثنائيَّ بالاقترانيِ لاقتران حدوده بعضها مع بعضٍ.

(**قوله: إن لم يكن كذلك**) في هامش م: أي: لا تكون صورة النَّتيجة أو نقيضِها مذكورةً فيه بالفعل بل بالإمكان القريب من الفعل لذكر مادته فيه.

(**قوله: مقدمتيه**) في هامش م: أي: مقدمتي القياس الاقترانيِ.

(**قوله: طرفي المطلوب**) في هامش م: حقيقةً في الشَّكل الأوَّل وحُكماً في الأشكال الباقية، ولو قيل: لأنَّه وسيلةٌ لنسبة الأكبر إلى الأصغر، فيكون في المعنى وسطاً لكان أظهرَ لشموله للجمع بلا كُلفةٍ.

(**قوله: من المحمول غالبا**) في هامش م: لأنَّهما قد يكونان متساويي الأفراد كما في قولِنا: «كلُّ إنسانٍ ضاحكٌ، وكلُّ ضاحكٍ ناطقٌ، فكلُّ إنسانٍ ناطقٌ»، قيل: وقد يكون الموضوع أكثرَ أفرادٍ كما في قولك: «بعض الحيوان إنسانٌ، وكلُّ إنسانٍ متعجِّبٌ»، فالحيوان أعمُّ من المتعجِّب لكن يأباه التقييد بالبعضِ، فافهمْ.

والمقدمةُ التي فيها الأصغرُ **تسمّى صُغْرى**، والتي فيها الأكبر **كُبْرى**، واقترانُ الصغرى بالكبرى يُسمّى قرينةً وضرباً، والهيئةُ الحاصلةُ من كيفية وضع الحدّ الأوسط عند الحدَّينِ الآخرينِ **تُسمّى شكلاً**.

[الأشكال الأربعة]

والأشكالُ أربعةٌ؛ لأن الحدَّ الأوسطَ إن كان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى فهو الشكلُ الأوّلُ، وإن كان محمولاً فيهما **فهو الشكلُ الثاني**، وإن كان موضوعاً فيهما **فهو الشكلُ الثالثُ**، وإن كان عكسَ الأوّل، أي: موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى **فهو الشكل الرابع**.

(**قوله: تسمى صغرى**) في هامش م: لأنَّها ذات الأصغر وصاحبتُه، ويجوزُ أنْ يكون من قبيل تسمية الكلّ باسم الجزء وكذا الكلام في الكبرى بوجهيهِ.

(**قوله: تسمى شكلا**) في هامش م: تشبيهاً لها بالهيئة الجسميَّةِ الحاصلةِ من إحاطة الحدِّ الواحد أو الحدود بالمقدار تشبيهاً للمعقول بالمحسوس.

(**قوله: فهو الشكل الثاني**) في هامش م: وإنَّما كان هذا ثانياً لمشاركته الأوّلَ في أشرف مقدمتيه وهي الصُّغرى لاشتمالها على موضوع المطلوب الَّذي هو أشرفُ من المحمول؛ لأنَّه إنَّما يُطلبُ لأجلِهِ، والثَّالث أيضاً يشاركُه في مقدمةٍ لكنَّها الكبرى الَّتي هي أخسُّ، لاشتمالها على المحمول الَّذي هو أخسُّ بخلافِ الرَّابع؛ لأنَّه لا شركة له معه أصلاً ولذا أوقع في المرتبة الرَّابعة وأسقطه بعضهم عن درجة الاعتبار، ولولا انحصار الأشكال في الأربعة لكان هو خامساً أو سادساً.

(**قوله: فهو الشكل الثالث**) في هامش خ: لمشاركته الأوّلَ في أخسِّ المقدّمتين وهو الكبرى؛ لاشتمالها على الأخسِّ وهو محمولُ المطلوب. تقرير.

(**قوله: فهو الشكل الرابع**) في هامش خ: نحو: "كلُّ إنسان حيوان وكلّ ناطق إنسان فبعض الحيوان ناطق". وفي هامش م: وإنَّما جُعل رابعاً لمخالفته الأوّل في كِلْتا مقدمتيه؛ فكان بعيداً عن الطبع جدًّا حتى أسقطه بعضهم عن درجة الاعتبار، ولولا انحصار الأشكال في الأربعة لكان هو خامساً.

فشرطُ الأوَّل: إيجاب الصغرى وكلّيّة الكبرى **وإلا لزم** الاختلافُ الموجبُ لعدم الإنتاج، وكذا الكلامُ في شرائط سائر الأشكال. فضروبُه المنتجةُ **أربعةٌ**؛ الأوّلُ من مُوجبتين كلّيّتين

(**قوله: وإلا لزم**) في هامش م: وهو صدق القياس مع إيجاب النَّتيجة تارةً ومع سلبها أخرى، ويدُلُّ هو على عقم القِياس، وعدم كون النَّتيجة لازمةً لذاتِه لاستحالة اختلاف مقتضى الذَّات كما بُيِّنَ في موضعه.

أمَّا لزوم الاختلاف عند عدم إيجاب الصُّغرى؛ فلأَنَّه يَصدُقُ قولُنا: «لا شيءَ من الإنسان بحجرٍ، وكلُّ حجرٍ جمادٌ»، والحقُّ السَّلبُ، أي: «لا شيءَ من الإنسان بجمادٍ»، أو «كلُّ حجرٍ جسمٌ»، والحقُّ الإيجابُ؛ أي: «كلُّ إنسانٍ جسمٌ».

وأمَّا لزومُه على تقدير عدم كليَّة الكبرى، فلأَنَّه يصْدُقُ: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، وبعضُ الحيوان صاهلٌ»، والحقُّ السَّلبُ، أي: «لا شيءَ من الإنسان بصاهلٍ»، أو «بعضُ الحيوان ناطقٌ»، والحقُّ الإيجابُ بخلاف إذا ما وُجدَ الشَّرطان؛ فإنَّه حينئذ لا اختلاف أصلاً.

وقد ينتفي الاختلاف عند عدمِهما أيضاً بخصوص[1] المادَّة لكنَّه غير مفيدٍ؛ لأنَّ قواعد المنطق يجبُ أنَّ تكون كليَّةً، وكذا الكلام بعينه في جميع الأشكال الباقية. واستخراج التَّصوير إليك، والسَّلام عليك.

(**قوله: أربعة**) في هامش م: والقياس يقتضي ستة عشر ضرباً حاصلة من ضرب الصُّغريات المحصورات الأربع في الكُبريات كذلك بناءً على أنَّه لا عبرة بالطبيعيَّة[2]، وأنَّ المهملة في قوَّة الجُزئيَّة، وكذا الشَّخصيَّة، أو أنَّها في قوة الكلية لإنتاجها في كبرى الشَّكلِ الأوَّل، وإلَّا فالضُّروب مائةٌ حاصلةٌ من ضرب الصُّغريات العشر في الكبريات العشر.

ثُمَّ إنَّ إيجاب الصغرى أسقط ثمانيةً حاصلةً من ضرب السَّالبتين الصغريين في الكبريات الأربعِ، وكليَّة الكُبرى أسقطت أربعةً أخرى حاصلة من ضرب الكبريين الجزئيتين في الصغريين الموجبتين فبقي أربعة أضرب.

(١) فالشرائط المعتبرة في الأشكال لكلية الإنتاج لا لأصله؛ فإنه قد يصح بدونها بخصوص المادة.

(٢) في قول أحمد ما نصه: قوله: يقتضي ستة عشر ضربا، بناء على أنه لا عبرة للشخصية والطبيعية في الإنتاجات وإلا فالقياس يقتضي أربعة وستين ضربا حاصلا من ضرب الصغريات الثملنية إلى الكبريات كذلك أو بناء على أن الشخصية في قوة الجزئية أو الكلية والطبيعية خارجة عن درجة الاعتبار اهـ.

ينتجُ موجبةً كليةً؛ كقولنا: " كلُّ جسم مؤلّفٌ وكلُّ مؤلّف محدثٌ فكلُّ جسم محدثٌ"،

(قوله: كلية) في هامش م: اعلم أنَّ النَّتيجة تتبع أخسَّ المقدمتين دائماً كما هو القاعدة الفقهيَّة في النَّجاسة، فإنْ كان في كليهما أخسيّةٌ كالجزئيَّةِ والسَّلبية فتتبع كلًّا منهما بما فيه، لكن قد تكون أخسَّ مع عدم أخسيَّةِ شيءٍ من المقدمتين كما سيأتي في بعض الأشكال، هذا في المطلقات.

وأما الموجهات: فضروب الشَّكل الأوَّل بحسب اختلاط بعضها مع بعض مائةٌ وتسعةٌ وستون حاصلةٌ من ضرب الموجهات الثَّلاثةَ عشر في نفسها، لكن اشترط فيه فعليَّةُ الصُّغرى لعدم إنتاج الممكنة فيه كما بيَّنوا، فأسقط ذلك ستةً وعشرين حاصلةً من ضرب الممكنتين في الثَّلاثةَ عشرَ فبقيتْ مائةٌ وثلاثةٌ وأربعون.

والضَّابط في إنتاجها أنَّه إنْ كانت الكبرى غير الوضعيات الأربع الَّتي هي المشروطتان والعرفيَّتان بأنْ تكون إحدى التِّسع الباقية فالنَّتيجة كالكبرى بعينها، وذلك تسعةٌ وتسعون حاصلةٌ من ضرب الكبريات التِّسع في الصُّغريات الإحدى عشر، والأمثلة غير خافية.

وإنْ كانت الكبرى إحْدى الوضعيَّات الأربع فالنَّتيجة كالصغرى، لكنْ إنْ كان فيها قيدُ "اللادوام" أو "اللا ضرورة" حذفناه، وكذلك إنْ وُجِدَ فيها ضرورةٌ مخصوصةٌ بها؛ أي: غير مشتركةٍ بينها وبين الكبرى، ثُمَّ يُنظر في الكبرى، فإنْ لم يكن فيها قيدُ "اللادوام" بأنْ كانت إحدى المقدمتين كان المحفوظ بعينه النَّتيجةَ، وإن كان فيها قيد "اللادوام" بأنْ كانت إحدى الخاصتين ضممناه إلى المحفوظ فكان جهةَ النَّتيجة، وهذا القسم أربعة وأربعون.

وإن تأملْتَ أدنى تأمُّلٍ أمكنك استخراج أمثلتِهِ أيضاً، لكن ربَّما أشكل عليك شيءٌ منها فعليك بهذا الشَّكل المحدود فهو متكفِّلٌ بتفصيلها:

سلسلة الكبريات

الكبريات / الصغريات	ك المشروطة العامّة	ك العرفيّة العامّة	ك المشروطة الخاصة	ك العرفيّة الخاصة
الضروريّة	ضروريّة	دائمة	ضرورة لا دائمة	دائمة لا دائمة
الدائمة	دائمة	دائمة	دائمة لا دائمة	دائمة لا دائمة
المشروطة العامة	مشروطة عامّة	عرفيّة عامّة	مشروطة خاصّة	عرفيّة خاصّة
العرفيّة العامّة	عرفيّة عامّة	عرفيّة عامّة	عرفيّة خاصّة	عرفيّة خاصّة
المطلقة العامّة	مطلقة عامّة	مطلقة عامّة	وجوديّة لا دائمة	وجوديّة لا دائمة
المشروطة الخاصّة	مشروطة عامّة	عرفيّة عامّة	مشروطة خاصّة	عرفيّة خاصّة
العرفيّة الخاصّة	عرفيّة عامّة	عرفيّة عامّة	عرفيّة خاصّة	عرفيّة خاصّة
الوجوديّة الدائمة	مطلقة عامّة	مطلقة عامّة	وجوديّة لا دائمة	وجوديّة لا دائمة
الوجودية اللاضروريّة	مطلقة عامّة	مطلقة عامّة	وجوديّة لا دائمة	وجوديّة لا دائمة
الوقتيّة	وقتيّة مطلقة	مطلقة وقتيّة	وقتيّة مطلقة	مطلقة وقتيّة لا دائمة
المنتشرة	منتشرة مطلقة	مطلقة منتشرة	لا دائمة منتشرة مطلقة	لا دائمة منتشرة مطلقة
			لا دائمة	لا دائمة

والثاني من كليتين والكبرى سالبةٌ ينتجُ سالبةً كليَّةً؛ كقولنا: "كلُّ جسم مؤلّفٌ ولا شيءَ من المؤلّف بقديم فلا شيءَ من الجسم بقديم",

والثالثُ: من موجبتين والصغرى جزئيةٌ ينتج موجبةً جزئيةً؛ كقولنا: "بعضُ الجسم مؤلّفٌ وكلُّ مؤلّف حادثٌ فبعضُ الجسم حادثٌ".

وشرط الشَّكل الثَّاني بحسب الجهة أمران:

صِدْقُ الدَّوام على الصُّغرى بأنْ تكون ضروريَّةً أو دائمةً أو كونِ الكبرى من القضايا المنعكسة السَّوالب,

والثَّاني: أنْ لا تُستعملَ الممكنةُ إلا مع الضَّرورية المطلقة، أو مع الكبريين المشروطتين، فالشَّرط الأوَّل أسقط سبعةً وسبعين اختلاطاً حاصلةً من ضرب إحدى عشرة صغرى في السَّبع الكبريات، والشَّرط الثَّاني أسقط ثمانيةً، الممكنتان صغرى مع الدائمة والعرفيَّتين وكبرى مع الدائمة، وذلك خمسةٌ وثمانون، فبقي[1] أربعةٌ وثمانون.

والضَّابط في إنتاجها أنَّ الدَّوام إنْ صدق على إحدى المقدمتين بأنْ تكون ضروريَّةً أو دائمةً فالنتيجة دائمة، وذلك في أربعةٍ وأربعين حاصلةٍ من الصُّغرى الضَّروريَّة والكبرى الثَّلاثةَ عشرَ والدَّائمة الصُّغرى والإحدى عشر الكبريات؛ أي: غير الممكنتين، ومن الضروريَّة الكبرى والإحدى عشرَ الصُّغريات، أي: غير الدائمتين ومن الدَّائمة الكبرى والتسع الصغريات، أي: غير الدَّائمتين والممكنتين، والبيان واضحٌ لعدم مغايرةٍ في النَّتيجة، وإلَّا؛ أي: وإنْ لم يصدق الدَّوام على إحدى المقدِّمتين، فالنَّتيجة كالصُّغرى، بشرط حذف قيد الوجودِ، أي: اللادوام واللاضرورة منها، وحذف الضَّرورة منها سواءً كانت وصفيَّةً أو وقتيَّةً، وذلك أربعون، وعليك بهذا الجدول لنتائج هذه القسم:

---

(١) حاصلة من اجتماع الضرورية المطلقة مع الثلاث عشر والدائمة المطلقة مع إحدى عشر والضرورة المطلقة كبرى مع إحدى عشر والدائمة المطلقة كبرى مع تسعة وكل من المشروطتين مع إحدى عشرة وكل من العرفيتين مع تسعة.

سلسلة الكبريات

الصُّغريات الكبريات	المشروطة العامَّة	المشروطة الخاصَّة	العرفيَّة العامَّة	العرفيَّة الخاصَّة
المشروطة العامَّة	عرفية عامة			
المشروطة العامَّة	عرفية عامة			
المشروطة الخاصَّة	عرفية عامة			
العرفيَّة الخاصَّة	عرفية عامة			
المطلقة العامَّة	مطلقة عامة			
الوجوديَّة اللادائمة	مطلقة عامة			
الوجوديَّة اللاضروريَّة	مطلقة عامة			
الوقتيَّة	وقتيَّة مطلقة			
المنتشرة	منتشرة مطلقة			
الممكنة العامَّة	ممكنة عامَّة عقيمة [١]			
الممكنة الخاصَّة	ممكنة عامَّة عقيمة [١]			

(١) في هامش م: لأنه قد يتحقق عقم الممكنين الصغريين مع العرفيتين.

والرابع: **من موجبة جزئية صغرى** وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئيةً، كقولنا: "بعضُ الجسم مؤلّفٌ ولا شيءَ من المؤلّف بقديم؛ فبعضُ الجسم ليس بقديم".

وشرطُ الثاني: اختلافُ مقدمتيه بالإيجاب والسلب وكلّيّةُ الكبرى، وضروبُه المنتجة أيضاً **أربعةٌ**؛ الأوّلُ من كليتين والصّغرى موجبةٌ

(**قوله: من موجبة جزئية صغرى**) في هامش م: وإنَّما رُتِّبت الضروب بهذا التَّرتيب باعتبار[1] النَّتيجة؛ لأنَّ الموجبةَ الكليَّةَ أشرفُ المحصورات، لاشتمالها على شرفين: الإيجابِ والكليَّةِ، والسَّالبةُ الكليَّةُ أشرفُ من الموجبة الجزئيَّةِ لشمولها وضبطها ونفعها في العلوم، والموجبةُ الجزئيَّة أشرف من السالبة الجزئيَّةِ كما لا يخفى.

وكذا ترتيبُ ضروبِ الأشكال الباقيَّة، بعضُها باعتبار النَّتيجة وبعضُها باعتبار أنفسِها إلا الرَّابعَ فإنَّ ترتيبَ ضروبه باعتبار نفسها فقط، وسيأتي التفصيل في الكلِّ.

(**قوله: وشرط الثاني اختلاف**) في هامش خ: أما إذا كانتا موجبتين؛ فلأنه يصدق «كل فرس حيوان وكل صاهل حيوان»، والحق «كل فرس صاهل»، ولو قيل: «وكل إنسان حيوان» كان الحق «لا شيء من الفرس بإنسان»، وإذا كانتا سالبتين فلأنه لو قيل: «لا شيء من الإنسان بفرس ولا شيء من الناطق بفرس» كان الحق الإيجاب، ولو قيل: «لا شيء من الحمار بفرس» كان الحق السلب.

وأما اشتراطُ الثاني فلأنها لو كانت جزئية لكانت إما موجبة أو سالبة، أما الأول؛ فلأنه يصدق «لا شيء من الفرس بإنسان وبعض الحيوان إنسان» والحقُّ الإيجاب، ولو قيل: «وبعض الناطق إنسان» كان الحق السلب، وقس عليه الثاني، تقرير.

(**قوله: أربعة**) في هامش م: لأنَّه سقط باعتبار الشَّرط الأوَّل ثمانية أضرب: السَّالبتان والموجبتان والجزئيَّتان الكليَّتان والجزئيَّتان والمختلفتان، وباعتبار الشَّرط الثَّاني أربعةٌ أخرى: الكبرى الجزئيَّة الموجبة مع السَّالبتين والجزئيَّة السَّالبة مع الموجبتين فبقيت أربعةٌ.

---

(١) كذا باعتبار أنفسها أيضاً؛ لأن موجبتين كليتين أشرف وهكذا، لكن لما كان المقصود النتائج لم تعتبر فيما يمكن اعتبارها إلا هي؛ فافهم.

ينتج سالبةً كليةً، والثاني من كليتين **والكبرى موجبةٌ** ينتج سالبةً كليةً، والثالث من موجبةٍ

(**قوله: سالبة كلية**) في هامش م: كقولنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، ولا شيءَ من الجماد بحيوانٍ»، ينتج «لا شيءَ من الإنسان بجمادٍ»، بعكس الكبرى حتَّى يرجع إلى الشَّكل الأوَّل وينتجَ هذه النَّتيجة وهو ظاهرٌ.

أو بالخلف بأنْ يُقال: لو لم يصدُقْ «لا شيءَ من الإنسان بجمادٍ» لصدق نقيضُه، وهو «بعض الإنسان جمادٌ»، فنضمُّه إلى الكبرى هكذا: «بعض الإنسان جمادٌ، ولا شيء من الجماد بحيوانٍ»، ينتج «بعض الإنسان ليس بحيوانٍ»، وهو نقيض الصُّغرى المفروضةِ الصِّدق، أي: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ»، هذا خُلْفٌ والخُلْفُ ليس من صورة القياس، لأنَّها بديهيَّةُ الإنتاج، فيكون من المادَّة، وليس من الكبرى، لأنَّها مفروضة الصِّدْقِ، فتعيَّن أنْ يكون من نقيض النَّتيجة، فيكون محالاً، فالنتيجة حقة، وقس عليه الخُلْفَ في سائر ضروبه الآتيةِ.

وكذا الخُلف في الشَّكلين الآخرين، إلَّا أنَّ نقيض النَّتيجة ينضم في الثَّالث إلى الصُّغرى لينتج نَقيضَ الكُبرى، وفي الرَّابع إلى إحدى المقدمتين لينتجَ ما ينعكس إلى نقيضِ الأخرى كما سنُصوِّر لك في كلٍّ منها صورةً أيضاً لتقيس البواقي عليها.

وقد ظهر لك وجه ما مرَّ من أنَّ قياسَ الخُلف مركبٌ دائماً من قياسين:

أحدُهما من متَّصلةٍ وحمليَّة.

والآخرُ استثنائيٌّ، لأنَّك إذا أجريتَ الخُلف كما مرَّ فكأنَّك قلْتَ: لو لم تصدُقْ النَّتيجة لصدق نقيضُها، ونقيضُها يوجب صدقَ نقيضِ الصُّغرى، ينتجُ لو لم تصدقِ النَّتيجةُ لصدق نقيضُ الصغرى، لكنَّ نقيضَ الصغرى محالٌ باطلٌ، فكذا نقيضُ النَّتيجة، وقِسْ عليه أينما جرى فتفطنْ.

(**قوله: والكبرى موجبة**) في هامش م: كقولنا: «لا شيءَ من الإنسان بفرسٍ، وكلُّ صاهلٍ فرسٌ»، ينتجُ «لا شيءَ من الإنسان بصاهلٍ» بالخُلف بعد الطَّريق المذكور.

وبعكس الصُّغرى هنا وجعلها كبرى ثمَّ عكس النَّتيجة، لا عكس الكبرى؛ لأنَّها لإيجابها لا تنعكس إلا جزئيَّةً، والجزئيَّةُ لا يُنتج في كبرى الشَّكل الأوَّل، والسَّالبة لا تصلح لصغراه.

جزئيةٍ صغرى وسالبةٍ كليةٍ كبرى ينتج سالبة جزئيّةً، والرابعُ من سالبةٍ جزئيةٍ صغرى وموجبةٍ كليةٍ كبرى ينتج سالبةً جزئيةً. وشرطُ الثالث: إيجابُ الصغرى

(قوله: سالبة جزئية) في هامش م: كقولِنا: «بعض الحيوان إنسانٌ، ولا شيء من الجماد بصاهلٍ، فبعض الحيوان ليس بصاهلٍ» بالخُلف والعكس كما مرَّ في الأوَّل، وبافتراضٍ هنا أيضاً بأنْ نفرضَ ذات موضوع الصُّغرى النَّاطق مثلاً، ويحمل عليه وصفي المحمول والموضوع، فنقول: «كلُّ ناطقٍ إنسانٌ، وكلُّ ناطقٍ حيوانٌ»، ثُمَّ نضمُّ المقدمةَ الأولى إلى الكبرى هكذا: «كلُّ ناطقٍ إنسانٌ، ولا شيء من الصَّاهل بإنسانٍ»، ينتج «لا شيء من الناطق بصاهلٍ»، ثمَّ نعكس المقدمة الثَّانية إلى: «بعضُ الحيوانِ ناطقٌ»، ونضمَّها مع نتيجة القياس الأول هكذا: «بعض الحيوان ناطقٌ، ولا شيءَ من النَّاطق بصاهلٍ»، ينتج من الشَّكل الأوَّل: «بعضُ الحيوانِ ليس بصاهلٍ»، وهو المطلوب.

فالافتراض يكون أبداً من قياسين أحدهما من ذلك الشَّكل، لكن من أجلى ضروبِهِ، والآخرُ من الشَّكل الأوَّلِ، وسيأتي كمال تفصيله.

(قوله: سالبة جزئية) في هامش م: كقولنا: «بعض الحيوان ليس بإنسانٍ، وكلُّ ناطقٍ إنسانٌ فبعض الحيوان ليس بناطقٍ» بالخُلْف كما مرَّ لا بالعكس، لا بعكس الكبرى؛ لأنَّها تنعكس جزئيَّةً، والجزئيَّة لا تصلح لكبرية الشَّكل الأوَّل، ولا بعكس الصُّغرى؛ لأنَّها لا تقبل العكس، وبتقدير قبولها لا تقع كبرى الشَّكل الأوَّل، لكن يمكن بالافتراض إنْ كانت السَّالبة الجزئيَّةُ موجهة مركبةً ليتحقق وجود الموضوع.

(قوله: وشرط الثالث) في هامش م: وشرطُ الثَّالث بحسب الجهة فعلية الصُّغرى كالأوَّل، فبقيت ضروبُه أيضاً مائة وثلاثة وأربعون، فإنْ لم تكن الكبرى إحدى الوصفيات الأربع، بل إحدى التِّسع الباقية فجهة النَّتيجة جهةٌ الكبرى بعينها، وذلك تسعةٌ وتسعون، والأمثلة واضحةٌ.

وإنْ كانت إحدى الأربع فالنَّتيجة كعكس الصُّغرى محذوفاً عنه اللادوام إنْ كان العكس مقيَّداً به والكبرى إحدى العامَّتين ومضموماً إليه لا دوام الكبرى إنْ كانت إحدى الخاصَّتين، وذلك أربعةٌ وأربعون حاصلةٌ من ضرب الكبريات الأربع في الصُّغريات الإحدى عشر.

....

وهذا الجدول متكفِّلٌ بتفصيلها:

الصغريات	الكبريات	ك المشروطة العامة	ك العرفية العامة	ك المشروطة الخاصة	ك العرفية الخاصة
الضرورية		حينية مطلقة		حينية لا دائمة	حينية لا دائمة
الدائمة					
المشروطة العامة					
العرفية العامة					
المشروطة الخاصة					
العرفية الخاصة					
المطلقة العامة		مطلقة عامة		وجودية لا دائمة	وجودية لا دائمة
الوجودية اللادائمة					
الوجودية اللاضرورية					
الوقتية					
المنتشرة					

وكليةُ إحدى المقدمتين ولا ينتج إلا الجزئيَّ، وضروبُه ستةٌ؛ الأوّلُ من موجبتين كليتين، والثاني من كليتين والكبرى سالبةٌ.

(**قوله: إحدى المقدمتين**) في هامش م: ولا ينتج إلا الجزئيَّ، لأنَّه يجوز في ضربيه الأوَّلين أن يكون الأصغر أعمَّ من الأكبر، ويمتنع إيجاب الأخصِّ لكلِّ أفراد الأعمِّ أو سلبُه عنها كالمثالين الآتيين، وإذا لم يُنتجا الكليَّ لم يُنتج شيءٌ من الضروب الباقية، لأنَّ الضرب الأوَّل أخصُّ الضُّروب المنتجة للإيجاب، والثَّاني أخصُّ الضُّروب المنتجة للسَّلب، وعدم إنتاج الأخصِّ مستلزمٌ لعدم إنتاج الأعمِّ.

(**قوله:ستة**) في هامش م: لأنَّ إيجاب الصُّغرى أسقطَ ثمانيةَ أضربٍ كما في الأوَّل، واشتراطُ كليَّةِ إحداهما حذف ضربين آخرين وهما الكبريتان الجزئيَّتان مع الموجبة الجزئيَّة الصُّغرى.

(**قوله: موجبتين كليتين**) في هامش م: كقولِنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، وكلُّ إنسانٍ ناطقٌ، فبعض الحيوان ناطقٌ»، بعكس الصُّغرى ليرجع إلى الشَّكل الأوَّل، وينتج النَّتيجةَ المطلوبةَ بعينها وبالخُلف، وطريقه في هذا الشَّكل أنْ يُجعل نقيضُ النَّتيجة لكليَّة كبرى؛ إذ هذا الشَّكل لا يُنتج إلا جزئيَّةً، وصغرى القياس لإيجابها صغرى، فينتظم منهما قياسٌ في الشَّكل الأوَّل يُنتج لما يُنافي الكبرى، فيُقال: لو لم يصدُقْ: «بعضُ الحيوان ناطقٌ» لصدَقَ: «لا شيءَ من الحيوان بناطقٍ»، «فكلُّ إنسانٍ حيوانٌ، ولا شيء من الحيوان بناطقٍ»، ينتج «لا شيءَ من الإنسان بناطقٍ»، وقد كان الكبرى: «كلُّ إنسانٍ ناطقٌ» هذا خُلفٌ، وقِسْ عليه الضُّروب الباقية.

(**قوله: والكبرى سالبة**) في هامش م: قدَّم الضربين الأولين باعتبار النتيجة؛ لأنهما منتجان للكليِّ، وقدَّم الأوَّلَ على الثَّاني، والثَّالثَ على الرَّابع لاشتمالهما على صغرى الشَّكل الأوَّل، بخلاف الثَّاني والرَّابع فتقديمهما باعتبار أنفسهما، فافهمْ.

و في هامش م: كقولِنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، ولا شيءَ من الإنسان بصاهلٍ؛ فبعض الإنسان ليس بصاهلٍ» بالخُلف، والعكسُ كالضَّرب الأوَّل بعينه. و في هامش م: كقولِنا: «بعضُ الحيوان إنسانٌ، ولا شيءَ من الحيوان بجمادٍ، فبعضُ الإنسان ليس بجمادٍ» بالطُّرق الثَّلاثة، والكلُّ ظاهرٌ.

الثالثُ: من موجبتين **والكبرى كليةٌ**، الرابع: من موجبةٍ جزئيةٍ صغرى وسالبةٍ كليةٍ كبرى، الخامسُ: من موجبتين **والكبرى جزئيةٌ**، السادس: من موجبةٍ كليةٍ صغرى **وسالبةٍ جزئيةٍ كبرى ولا تخفى النتيجة**.

(**قوله: والكبرى كلية**) في هامش م: كقولنا «بعضُ الحيوان إنسان وكلُّ حيوان حسَّاس فبعضُ الإنسان حسَّاسٌ» بعكس الصغرى، وبالخلف كما مرَّ، وبالافتراض: وهو أن نفرض موضوع الصغرى الجزئية ناطقاً ونحمل عليه الوصفين كما مرَّ؛ فنقول: «كلُّ ناطق حيوان وكلُّ ناطق إنسان» ونضم الأولى إلى كبرى القياس لينتج من الشكل الأول «كلُّ ناطق حسَّاس» ثم نجعلها كبرى للمقدمة الثانية لينتج من أوَّل هذا الشكل «بعضُ الإنسان حسَّاس»، وهو المطلوب.

(**قوله: والكبرى جزئية**) في هامش م: كقولِنا: «كلُّ إنسان حيوانٌ، وبعضُ الإنسان كاتبٌ، فبعضُ الحيوان كاتبٌ» بالخُلف والافتراض في موضوع الكبرى، فتقول: «كلُّ ناطقٍ إنسانٌ، وكلُّ ناطقٍ كاتبٌ» ثمَّ تضمُّ الأولى إلى الصُّغرى لينتُجَ من الشَّكل الأوَّل: «كلُّ ناطقٍ حيوانٌ» فتضمّها إلى المقدمة الثَّانية فينتج من الضَّرب الأوَّل من هذا الشَّكل «بعضُ الحيوان كاتبٌ»، وبعكس الكبرى وجعلِها صغرى، ثم عكس النَّتيجة، لا بعكس الصَّغرى، لأنَّ الكبرى جزئيَّةٌ لا تصلح لكبرية الشَّكل الأوَّل.

(**قوله: وسالبة جزئية كبرى**) في هامش م: كقولِنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، وبعضُ الإنسان ليس بكاتبٍ، فبعض الحيوان ليس بكاتبٍ» بالخُلْف والافتراض إنْ كانت سالبةً مركَّبةً، لا بالعكس وهو ظاهر.

(**قوله: ولا تخفى النتيجة**) في هامش م: ووجه ترتيب هذه الضُّروب بهذه الكيفيَّة أنَّ الأوَّل أخصُّ الضُّروب المنتجة للإيجاب، والثَّانيَ أخصُّ الضُّروب المنتجة للسَّلب، والأخصُّ أشرف، وقُدِّم الثَّالث والرَّابع على الأخيرين لاشتمالهما على كبرى الشَّكل الأوَّل، والثَّالثُ على الرَّابع للإيجاب، كالخامس على السَّادس، والمفهوم من هذا أنَّ ترتيبَها باعتبار أنفسها، لكنَّ موجباتِ النَّتيجة تقديمها باعتبارها أيضاً.

وشرطُ الرابع: إيجابُ المقدمتين مع كلّيّة الصغرى أو اختلافُهما في

(قوله: وشرط الرابع) في هامش م: وشرائط الرَّابع بحسب الجهة خمسةٌ، الأوَّلُ: كون القياس فيه من الفعليات حتَّى لا تستعمل الممكنة فيه أصلاً، الثَّاني: أنْ يكون السَّالبة المستعملة فيه منعكسةً، الثَّالث: أنْ يصدُق الدوامُ في الضَّرب الثَّالث على صغراه بأنْ تكون ضروريَّةً أو دائمةً، أو العرفيُّ العامُّ على كبراه بأنْ تكون من القضايا السِّت المنعكسةِ السَّوالب، الرابعُ: كونُ الكبرى في الضَّرب السَّادس من القضايا المنعكسة السَّوالب، الخامسُ: كونُ الصُّغرى في الضَّرب الثَّامن من إحدى الخاصَّتين، وكبراه مما يصدُقُ عليه العرفيُّ العامُّ،

فالمنتج بحسب الشرائط المذكورة في كلِّ واحدٍ من الضَّربين الأوَّلين مائةٌ وواحدٌ وعشرون حاصلةٌ من ضرب الموجهات الفعليَّة الإحدى عشرة في نفسها، والعقيم ثمانية وأربعون [1] والنَّتيجة فيهما عكس الصغرى إنْ كانت ضروريَّةً أو دائمةً أو كان القياس من السِّت المنعكسة السَّوالب، وإلا فمطلقة عامَّة.

والمنتِج في الضَّرب الثَّالث ستةٌ وأربعون حاصلةٌ من الصُّغريتين الدَّائمتين مع الفعليَّات الإحدى عشرة، ومن الصُّغريات المشروطتين والعرفيَّتين مع السِّت المنعكسة السَّوالب، والنَّتيجة فيه دائمةٌ إنْ كانت إحدى مقدمتيه ضروريَّةً أو دائمةً، وإلا فعكسُ الصُّغرى محذوفاً عنه اللا دوام، وفي الرَّابع والخامس ستَّة وستُّون، وهي الَّتي تحصل من الصُّغريات الفعليَّة الإحدى عشرة مع السِّت المنعكسة السَّوالب، والنَّتيجةُ فيهما دائمةٌ إنْ كانت الكبرى ضروريَّةً أو دائمةً وإلا فعكس الصُّغرى محذوفاً عنه اللا دوام، وفي السَّادس والثَّامن اثنا عشر تحصل من الصُّغريين الخاصَّتين مع السِّت المنعكسة السَّوالب، والنَّتيجةُ في السادس كما في الشَّكل الثَّاني بعد عكس الصغرى، وفي الثَّامن كعكس النَّتيجة بعد عكس التَّرتيب.

والمنتِج في السابع اثنان وعشرون حاصلةٌ من الكبريين الخاصَّتين مع الفعليات الإحدى عشرة، والنَّتيجة فيه كما في الشكل الثَّالث[2] بعد عكس الكبرى وبراهين كلِّ ما قلنا في

---

(١) حاصلة من ضرب الممكنتين الصغريتين في الثلاثة عشر كبرى، ومن ضرب الممكنتين الكبريتين في إحدى عشرة صغرى؛ أي: ما عدا الممكنتين؛ لأنه قد دخل وعلم من ضرب الممكنتين صغرى في الثلاثة عشر.

(٢) وبالجملة كما كانت هذه الضروب الثلاثة الأخيرة ترتد إلى الأشكال الثلاثة المذكورة بما مرَّ من الطرق كانت نتائجها نتائج تلك الأشكال بعينها في السادس والسابع وبعكسها في الثامن.

الكيف مع كلية إحداهما،..

الأشكال الأربعة وتحقيقها في المطولات، ثم عليك بمطالعة هذا الجدول فهي متكفلة بتفاصيل ضروب الرابع.

جدول الضَّربين الأولين:[1]

<table>
<tr><th>الصغريات / الكبريات</th><th>الضروريّة</th><th>الدائمة</th><th>المشروطة العامّة</th><th>العرفيّة العامّة</th><th>المشروطة الخاصّة</th><th>العرفيّة الخاصّة</th><th>المطلقة العامّة</th><th>الوجوديّة اللادائمة</th><th>الوجوديّة اللاضرورية</th><th>الوقتيّة</th><th>المنتشرة</th></tr>
<tr><td>الضروريَّة</td><td colspan="6" rowspan="4">حينية مطلقة</td><td colspan="5" rowspan="2">حينية مطلقة</td></tr>
<tr><td>الدائمة</td></tr>
<tr><td>المشروطة العامَّة</td><td colspan="5" rowspan="9">مطلقة عامة</td></tr>
<tr><td>العرفيَّة العامَّة</td></tr>
<tr><td>المشروطة الخاصَّة</td><td colspan="6" rowspan="2">حينية لا دائمة</td></tr>
<tr><td>العرفيَّة الخاصَّة</td></tr>
<tr><td>المطلقة العامَّة</td><td colspan="6" rowspan="5">مطلقة عامة</td></tr>
<tr><td>الوجوديَّة اللادائمة</td></tr>
<tr><td>الوجوديَّة اللاضروريَّة</td></tr>
<tr><td>الوقتيَّة</td></tr>
<tr><td>المنتشرة</td></tr>
</table>

(١) لا تخصيص في هذا الجدول بأن يحصل أحد الطرفين صغرى والآخر كبرى بل يحصل المقصود بأيِّ وجهٍ فُرِضَ.

……………………………………………………

جداول الضرب الثالث[1] سلسلة الصغريات

<table dir="rtl">
<tr><th>الكبريات
الصغريات</th><th>ضروريَّة</th><th>دائمة</th><th>المشروطة العامَّة</th><th>العرفيَّة العامَّة</th><th>المشروطة الخاصَّة</th><th>العرفيَّة الخاصَّة</th></tr>
<tr><td>الضروريَّة</td><td colspan="2" rowspan="11">دائمة</td><td colspan="4" rowspan="2">دائمة</td></tr>
<tr><td>الدائمة</td></tr>
<tr><td>المشروطة العامَّة</td><td colspan="2" rowspan="4">عرفية عامة</td><td colspan="2" rowspan="4">عرفية
لا دائمة في البعض</td></tr>
<tr><td>العرفيَّة العامَّة</td></tr>
<tr><td>المشروطة الخاصَّة</td></tr>
<tr><td>العرفيَّة الخاصَّة</td></tr>
<tr><td>المطلقة العامَّة</td><td colspan="4" rowspan="5">عقيمة</td></tr>
<tr><td>الوجوديَّة اللادائمة</td></tr>
<tr><td>الوجوديَّة اللاضرورية</td></tr>
<tr><td>الوقتيَّة</td></tr>
<tr><td>المنتشرة</td></tr>
</table>

(١) هذه سلسلة الصغريات وقعت في مكان سلسلة الكبريات اتفاقاً لنوع ضيق لموضع الشكل. (هذا الموجود في النص)

جداول الضرب الرابع والخامس

<table>
<tr><th>الكبريات
الصغريات</th><th>الضرورية</th><th>الدائمة</th><th>المشروطة العامّة</th><th>العرفيّة العامّة</th><th>المشروطة الخاصّة</th><th>العرفية الخاصّة</th></tr>
<tr><td>ضروريّة</td><td colspan="2" rowspan="11">دائمة</td><td colspan="4" rowspan="6">حينية[1] مطلقة</td></tr>
<tr><td>دائمة</td></tr>
<tr><td>المشروطة العامّة</td></tr>
<tr><td>العرفيّة العامّة</td></tr>
<tr><td>المشروطة الخاصّة</td></tr>
<tr><td>العرفيّة الخاصّة</td></tr>
<tr><td>المطلقة العامّة</td><td colspan="4" rowspan="5">مطلقة[2] عامة</td></tr>
<tr><td>الوجوديّة اللادائمة</td></tr>
<tr><td>الوجوديّة اللاضروريّة</td></tr>
<tr><td>الوقتيّة</td></tr>
<tr><td>المنتشرة</td></tr>
</table>

(١) لأن الدائمتين والعامتين تنعكس حينية مطلقة والخاصتان تنعكسان حينية مطلقة لا دائمة لكن يحذف اللا دوام.

(٢) لأن المطلقة العامة والوجوديتان والوقتيتان تنعكس مطلقة عامة.

....

جدول الضرب السادس

الصغريات / الكبريات	المشروطة الخاصَّة	العرفيَّة الخاصَّة
ضروريَّة	دائمة	
دائمة		
مشروطة عامَّة	عرفية عامة	
عرفيَّة عامَّة		
مشروطة خاصَّة		
عرفيَّة خاصَّة		

جدول الضرب الثامن

كبريات صغريات	مشروطة خاصة	عرفية خاصة
ضرورية	ضرورية لا دائمة	دائمة لا دائمة
دائمة	دائمة لا دائمة	دائمة لا دائمة
مشروطة عامة	عرفية خاصة	عرفية خاصة
عرفية عامة		
مشروطة خاصة		
عرفية خاصة		

....

جدول الضرب السابع

الكبريات / الصغريات	المشروطة الخاصَّة	العرفيَّة الخاصَّة
ضروريَّة	حينية لا دائمة	
دائمة		
المشروطة العامَّة		
المشروطة الخاصَّة		
العرفيَّة العامَّة		
العرفيَّة الخاصَّة		
المطلقة العامَّة	وجودية لا دائمة	
الوجوديَّة اللادائمة		
الوجوديَّة اللاضروريَّة		
الوقتيَّة		
المنتشرة		

وضروبُه **ثمانيةٌ**؛ الأوّلُ من موجبتين كلِّيتين **والنتيجةُ جزئيةٌ**، والثاني من موجبتين والكبرى جزئيةٌ **فكذا النتيجة**.

(**قوله: ثمانية**) في هامش م: لسقوط أربعةِ أضربٍ باعتبار عقم السَّالبتين الكلِّيتين والجزئيَّتين، وضربين لعقم الموجبتين مع جزئيَّةِ الصُّغرى، وآخرين لعقم المختلفتين الجزئيَّتين.

(**قوله: والنتيجة جزئية**) في هامش م: كقولِنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، وكلُّ ناطقٍ إنسانٌ، فبعضُ الحيوان ناطقٌ» بعكس ترتيب المقدِّمتين حتى يرجع إلى الشَّكل الأوَّل، ثُمَّ عكس النَّتيجة هكذا «كلُّ ناطقٍ إنسانٌ، وكلُّ إنسانٍ حيوانٌ» ينتجُ «كلُّ ناطقٍ حيوانٌ» فتنعكس إلى «بعضُ الحيوان ناطقٌ»، وهو المطلوب,

وإنَّما لم يُنتِج كليًا لجواز أنْ يكون الأصغر أعمَّ من الأكبر، كما في المثال المذكور وامتناعِ حمل الأخصِّ على كلِّ أفراد الأعمِّ، ويمكن بيانه بالخُلف، وهو في هذا الشَّكل مطلقاً ضَمُّ نقيض النَّتيجة إلى إحدى المقدمتين، لينتج ما ينعكس إلى نقيض الأخرى,

ففي هذا الضَّرب والثَّاني يُجعل نقيضُ النَّتيجة كليَّةً كبرى، وصُغرى القياس لإيجابها صغرى على هيئة الشَّكل الأوَّل كما في الخُلف المستعمل في الشَّكل الثَّالث، فتَحصُلُ نتيجةٌ تنعكس إلى ما ينافي الكبرى، فيُقال: لو لم يَصْدُقْ «بعضُ الحيوان ناطقٌ» لصدَق «لا شيءَ من الحيوان بناطقٍ» فنجعلُها كبرى لصغرى القياس، وهي «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» ينتج «لا شيءَ من الإنسان بناطقٍ» وينعكس إلى «لا شيء من من الناطق بإنسان »

(**قوله: فكذا النتيجة**) في هامش م: كقولِنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، وبعضُ النَّاطق إنسانٌ، فبعضُ الحيوان ناطقٌ» بعكس التَّرتيب والخُلْف أيضاً كما مرَّ،

والافتراض بأنْ نفترض البعض الَّذي هو ناطقٌ أفراداً معيَّنةً، أو الضَّاحك، ونقولَ: «كلٌّ من تلك الأفراد ناطقٌ، وكلٌّ منها إنسانٌ»، ونضُمّ إلى صغرى القياس، ونقول: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، وكلٌّ من الأفراد المفروضة إنسانٌ» ينتجُ من أوَّل هذا الشَّكل «بعضُ الحيوان الأفرادُ المفروضة»، ونجعلها صغرى للأولى؛ أي: «كلٌّ منها إنسانٌ» لينتج من الشَّكل الأول «بعضُ الحيوان إنسانٌ»، وهو المطلوب.

والثالثُ من كليتين والصغرى سالبةٌ؛ **فالنتيجةُ سالبةٌ كليةٌ**، والرابعُ من كليتين **والصغرى موجبةٌ**، والخامسُ من موجبةٍ جزئيةٍ صغرى **وسالبةٍ كليةٍ كبرى**.

(**قوله: فالنتيجةُ سالبةٌ كليةٌ**) في هامش م: كقولِنا: «لا شيءَ من الإنسان بصاهلٍ، وكلُّ ناطقٍ إنسانٌ، فلا شيءَ من الصَّاهل بناطقٍ» بعكس التَّرتيب كما مرَّ، وبالخُلْف أيضاً بأنْ نجعلَ نقيض النَّتيجة لإيجابها صغرى، وكبرى القياس لكلِّيَّتها كبرى كما عملنا في الشَّكل الثَّاني، لِيُنتجا من الشَّكل الأوَّل نتيجةً تنعكس إلى ما ينافي الصُّغرى، فنقولَ: لو لم يصدُقْ «لا شيءَ من الصَّاهل بناطقٍ» لصدقَ «بعضُ الصَّاهل ناطقٌ» ونضُمّها إلى الكبرى هكذا ينتجُ «بعض الصاهل ناطقٌ، وكلُّ ناطقٍ إنسانٌ» ينتج «بعضُ الصَّاهل إنسانٌ»، وينعكس إلى «بعضُ الإنسان صاهلٌ»، وقد كان الصغرى «لا شيءَ من الإنسان بصاهلٍ»، وهذا خُلْفٌ.

(**قوله: والصغرى موجبة**) في هامش م: والنَّتيجة سالبةٌ جزئيَّةٌ كما سيصرح آخراً، كقولنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، ولا شيءَ من الفرس بإنسانٍ، فليس بعض الحيوان فرساً» بعكس المقدِّمتين فقط، ليرجع إلى الأوَّل هكذا «بعضُ الحيوان إنسانٌ، ولا شيءَ من الإنسان بفرسٍ، فبعضُ الحيوان ليس بفرسٍ» لا بعكس التَّرتيب، وهو ظاهر، ولا ينتج كليًّا لاحتمال عمومِ الأصغر كما في المثال المذكور، وبالخُلْف كالثَّالث.

(**قوله: وسالبة كلية كبرى**) في هامش م: والنَّتيجة سالبةٌ جزئيَّةٌ كما سيُصرِّح، كقولنا: «بعضُ الحيوان إنسانٌ ولا شيءَ من الجماد بحيوانٍ، فبعضُ الإنسان ليس بجمادٍ» بعكس المقدِّمتين كما مرَّ، أوِ الصُّغرى ليرتدَّ إلى الثَّاني، أو الكُبرى ليرتدَّ إلى الثَّالث، لكنْ لم يلتفتوا إليهما مع إمكانِ الرَّدِ إلى الأوَّل.

ويُمكنُ بيانُه بالخُلْفِ كما مرَّ في الثَّالث بعينه، وبالافتراض بأنْ نفرض بعضَ الذي هو الحيوان ناطقاً فنقول: «كلُّ ناطقٍ حيوانٌ، وكلُّ ناطقٍ إنسانٌ» ثم نقولَ: «كلُّ ناطقٍ حيوانٌ، ولا شيءَ من الجماد بحيوانٍ» ينتج من الشَّكل الثَّاني «لا شيء من النَّاطق بجمادٍ» ونجعلَها كبرى لـ «كلُّ ناطقٍ إنسانٌ» ينتج من الضَّرب الثَّاني من الشَّكل الثَّالث «بعضُ الإنسان ليس بجمادٍ» وهو المطلوب، لكن لو عُكس المقدِّمةُ الثَّانية الافتراضيَّةُ إلى «بعضُ الإنسان ناطقٌ» كما فُعِل في الثَّالث من الثَّاني، وضُمَّت إلى نتيجة قياس الافتراض هكذا «بعض الإنسان ناطقٌ ولا

والسادسُ من سالبةٍ جزئيةٍ صغرى **وموجبةٍ كليةٍ كبرى**، والسابعُ من موجبةٍ كليةٍ صغرى **وسالبةٍ جزئيةٍ كبرى**، والثامنُ من سالبةٍ كليةٍ صغرى **وموجبةٍ جزئيةٍ كبرى**. والنتيجةُ في هذه الخمسة سالبةٌ جزئيةٌ، ودعوى المتقدِّمين عَقْمَ الثلاثة الأخيرة لاختلافِ النتيجة إيجاباً وسلباً ردَّها المتأخِّرون بما بُيِّنَ في المطوّلات.

شيءَ من النَّاطق بجمادٍ» ينتج من ضرب الرَّابع من الشَّكل الأوَّل المطلوب «بعضُ الإنسان ليس بجمادٍ» لكان أولى؛ لئلا ينخرم قاعدةُ القوم من أنَّ أحدَ قياس الافتراض لا بدَّ أنْ يكون من الأوَّل كما سمعتَ وستسمعُ، ويمكن أنْ يُقال: إنَّهم لم يبالوا بالشَّكل الرَّابع فلم يتحاشوا عن خرم قاعدتهم بافتراضه، فافهمْ.

(**قوله: موجبة كلية كبرى**) في هامش م: والنَّتيجة سالبةٌ جزئيَّةٌ؛ كقولنا: «بعضُ الحيوان ليس بإنسانٍ، وكلُّ كاتبٍ حيوانٌ، فبعضُ الإنسان ليس بكاتبٍ» بعكس الصغرى ليرتدَّ إلى الشَّكل الثَّاني وينتجَ النَّتيجة المذكورة بعينها، ويجري في الثَّالث والرَّابع والخامس أيضاً، لكنَّه لَمّا أمكنَ بالشَّكل الأوَّل تركوا ذلك.

(**قوله: وسالبة جزئية كبرى**) في هامش م: والنَّتيجةُ سالبةٌ جزئيَّةٌ، كقولِنا: «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ، وبعضُ الصَّاهل ليس بإنسانٍ، فبعضُ الحيوان ليس بصاهلٍ» بعكس الكبرى، ليرجعَ إلى الثَّالث، وينتجَ النَّتيجة المطلوبة، ويجري في الأوَّلين والرَّابع والخامس أيضاً، لكن لم يلتفتوا إليه لإمكان البيان بالشَّكل الأوَّل، ولا يجري في الثَّالث والسَّادس والثَّامن لامتناع سلب الصغرى في الشَّكل الثَّالث.

(**قوله: وموجبة جزئية كبرى**) في هامش م: والنَّتيجة سالبةٌ؛ كقولنا: «لا شيءَ من الإنسان بجمادٍ، وبعضُ الحيوان إنسانٌ، فبعضُ الجماد ليس بحيوانٍ» بعكس التَّرتيب[1] ليرتدَّ إلى الأوَّل، ثُمَّ عُكِسَ النَّتيجةُ فإنَّ السَّالبةَ الجزئيَةَ قد تنعكس كما مرَّ،

والتَّرتيبُ ضروب هذا الشكل ليس باعتبار إنتاجِها، لأنَّها لبعدها عن الطَّبع لم يُعْتَدَّ بإنتاجها، بل باعتبار أنفسها فقطْ، فلا بدَّ من تقديم الأوَّل، لأنَّه من مُوجبتين كلِّيَّتين، وقُدِّم الثَّاني أيضاً

---

(١) وبالجملة كما كانت هذه الضروب الثلاثة الأخيرة ترتد إلى الأشكال الثلاثة المذكورة بما مرَّ من الطرق كانت نتائجها نتائج تلك الأشكال بعينها في السادس والسابع وبعكسها في الثامن.

وقد يتركب الاقترانيُّ **بجميع أقسامِهِ** من **متصلتين**، كقولنا:"إن كانت الشمسُ طالعةً فالنهار موجودٌ، وكلَّما كان النهار موجوداً فالأرضُ مضيئةٌ" يُنْتِجُ" **إن كانت الشمسُ طالعةً فالأرضُ مضيئةٌ**"

وإنْ كان الثَّالث والرَّابع من كلِّيَّتين، والكليُّ أشرفُ وإنْ كان سلباً من الجزئيِّ وإنْ كان إيجاباً، لمشاركته الأوَّل في إيجاب المقدِّمتين، ثُمَّ الثَّالثُ لارتداده إلى الأوَّل بعكس التَّرتيب، ثُمَّ الرَّابعُ لكونه أخصَّ من الخامس، وهو على السَّادس لاشتماله على صغرى الأوَّل، ثم السَّادس والسَّابع على الثَّامن لاشتمالهما على الإيجاب الكلِّيِّ دونه والسَّادس على السَّابع لارتداده إلى الثَّاني.

(**قوله: بجميع أقسامه**) في هامش م: أي: مِن أيِّ شكلٍ كان.

(**قوله: متصلتين**) في هامش م: والشَّركة بينهما إمَّا في جزءٍ تامٍّ من كلِّ واحدةٍ منهما، وهو المقدَّم بكماله، وإمَّا في جزء غير تامٍّ منهما، أي: جزء من المقدَّم والتَّالي، وإمَّا في جزءٍ تامٍّ من إحديهما غيرِ تامٍّ من الأخرى.

فهذه ثلاثةُ أقسامٍ، لكنَّ المطبوعَ؛ أي: القريب بالطبع منها هو الأوَّلُ، وهو ما يكون الشّركة في جزءٍ تامٍّ من المقدِّمتين، وينعقدُ فيه الأشكال الأربعةُ بجميع شروطها وضروبها، لأنَّ الأوسطَ وهو المشتَرَك، إنْ كان تالياً في الصغرى مقدَّماً في الكبرى فهو الشَّكلُ الأوَّلُ، وإنْ كان تالياً فيهما فهو الشَّكل الثَّاني، وإنْ كان مقدَّماً فيهما فهو الشَّكل الثَّالثُ، وإنْ كان مقدَّماً في الصُّغرى تالياً في الكبرى فهو الشَّكل الرَّابعُ، لكلِّ ضروبه هنا خمسةٌ لما عرفْتَ آنفاً أنَّ إنتاج الضَّروب الثَّلاثة الأخيرة بحسب تركب السَّالبة، وهو غير معتبرٍ في الشَّرطيات، وقِسْ على هذه الأقسامَ الآتيةَ، وتفطنْ بأنَّ انعقادَ الأشكال فيها بأيِّ اعتبارٍ، وإلَّا فراجع إلى المطولات.

(**قوله: إن كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة**) في هامش م: مقدَّم الصُّغرى وتالي الكبرى، لأنَّ ملزومَ الملزومِ ملزومٌ.

ومن منفصلتينِ، كقولنا:" كلُّ عددٍ فهو **إمَّا فردٌ أو زوجٌ**، وكلُّ زوجٍ فهو **إمَّا** زوجُ الزوجِ أو زوجُ الفرد" يُنْتِجُ" كلُّ عددٍ، فهو إما فردٌ أو زوجُ الزوجِ أو زوجُ الفردِ"، **ومن حمْليَّةٍ ومتَّصلةٍ**، كقولنا:" كلَّما كان هذا إنساناً فهو حيوانٌ، وكلُّ حيوانٍ جسمٌ" ينتج" كلما كان هذا إنساناً فهو جسمٌ".

(**قوله**: **ومن منفصلتين**) في هامش م: والمطبوعُ منه ما كانت الشركة في جُزءٍ غيرِ تامٍّ من المقدمتين ونتيجةٍ ملتئمةٍ من الطَّرفين الغيرِ المشاركين، ونتيجةُ التَّأليف بين تالي الصغرى ومقدَّم الكبرى، وذلك[1] لأنَّ الواقع من المنفصلة الأولى أمَّا الطَّرفُ الغيرُ المُشارك أو الطَّرفُ المشاركُ، فإنْ كان الطَّرفَ الغيرَ المشارك فهو أحد أجزاء النَّتيجة، وإن كان الطَّرفَ المشاركَ.

فالواقعُ معَه من المنفصلة الثَّانية إمَّا الطَّرفُ المشاركُ فيجتمعُ الطَّرفان المشاركان على الصِّدق، وتَصْدُقُ نتيجةُ التأليفِ، وهي الجزءُ الآخر من النَّتيجة، أو الطَّرفُ غير المشارِك، وهو الجزْءُ الثَّالث، فالواقعُ لا يخلو عن نتيجة التَّأليف وعن الطَّرفين الغير المشاركين، كذا في "شرح الشَّمسيَّة".

(**قوله**: **إما فرد أو زوج**) في هامش م: هذا تالي المنفصلة في تقدير: "أو العدد زوج" حذف اختصاراً؛ لظهوره، ومنه ينظهرُ وجهُ كون الشركة في جزءٍ غير تامٍّ.

(**قوله**:**ومن حملية ومتصلة**) في هامش خ: سواء كانت المتصلة صغرى والحمليةُ كبرى كما في المتن، أو بالعكس؛ كقولنا: «كل إنسان جسمٌ، وكل ما كان هذا الجسم ماشياً فهو حيوان» ينتج «كلُّ إنسان حيوانٌ». تقرير.

و في هامش م: والمطبوعُ منه ما كانت الحمليَّة كبرى، والشّركة مع تالي المتصلة كما صورنا، ونتيجة متَّصلة مقدَّمها مقدَّم المتَّصلة وتاليها، فنتيجةُ التأليف بين التَّالي والحمليَّةِ وشرائط الأشكال هنا معتبرةٌ بين التَّالي والحمليَّة.

---

(١) عبارة الفناري هنا: لأنَّ الصادق من المنفصلة الأولى إن كان الفرديةُ؛ فهي أحد أجزاء النتيجة وإن كانت الزوجيةُ؛ فهي منحصرةٌ في قسمين، كان الصادق أحد قسميها المذكورين في النتيجة أيضاً فتصدق النتيجةُ المركبة من الأقسام الثلاثة قطعاً.

ومن حملية ومنفصلة، كقولنا:" كلُّ عدد إما فردٌ و إما زوجٌ، وكل زوجٍ فهو مُنْقَسِمٌ بمتساويين" ينتج" كلُّ عددٍ إما فردٌ أو مُنْقَسِمٌ بمتساويين"، **ومن منفصلةٍ ومتصلةٍ**، كقولنا:" كلما كان هذا إنساناً فهو حيوانٌ، وكلُّ حيوانٍ فهو إمَّا أبيضُ أو أسودُ" ينتج" كلَّما كان هذا إنساناً فهو إمَّا أبيضُ أو أسودُ".ولهذه الأقسام احتمالاتٌ **والمطبوعُ** في كلٍّ منها عينُ الكيفيةِ التي صورَّنا، ويظهرُ بالتأمُّل الصادق **معرفةُ المشترك وما تلتئمُ** منه النتيجةُ، لكنْ

(**قوله: ومن حملية ومنفصلة**) في هامش خ: سواء كانت المنفصلة صغرى والحملية كبرى كما في المتن، أو بالعكس نحو: «كلُّ إنسان حيوان وكلُّ حيوان إمَّا أبيض أو أسود» ينتج «كلُّ إنسان إمَّا أبيض أو أسود». تقرير.

و في هامش م: والمطبوعُ منه ما كانت الحمليَّة كبرى أيضاً، لكن قد تكون الحمليَّتان بعدد أجزاء الانفصال كما مُثِّل لها في المطولاتِ، وقد تكون أقلَّ كما في المثال المذكور في المتن، ونتيجتُه من مقدَّم الصُّغرى ونتيجةِ التَّاليتين بين التالي والكبرى كما مرَّ.

(**قوله: ومن منفصلة ومتصلة**) في هامش خ: سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى كما في المتن، أو بالعكس، نحو: «كلُّ إنسان إمَّا أبيض أو أسود، وكلُّ ما كان هذا أبيض أو أسود كان حيواناً» ينتج «كلُّ ما كان هذا إنساناً فهو حيوان». تقرير.

و في هامش م: والمطبوع منه ما كانت المتَّصلة صغرى، والمنفصلة موجبةً كبرى، والاشتراك إمَّا في جزءٍ تامٍّ من المقدِّمتين كقولِك: «إنْ كانت الشَّمسُ طالعةً فالنَّهار موجودٌ، ودائماً إمَّا النَّهار موجودٌ، أو العالَمُ مظلِمٌ» ينتجُ «دائماً إمَّا أنْ تكون الشَّمسُ طالعةً أو العالَمُ مظلمٌ» وإمَّا في جزء غير تامٍّ كالمثال المذكور في المتن، ونتيجتُه ملتئمةٌ من مُقدَّم الصُّغرى ونتيجةِ التأليف بين التَّالي والكُبرى فافهمْ.

(**قوله: والمطبوع**) في هامش خ: ومن غير المطبوع عكسُ الكيفية المصوّرة كما بيّنّا في الحاشية عند كلِّ قسم. تقرير.

(**قوله: معرفة المشترك**) في هامش خ: بين الصغرى والكبرى الذي هو حدُّ الأوسط. تقرير.

(**قوله: تلتئم**) في هامش خ: أي: تتركب منه النتيجةُ من أنه مقدَّم الصغرى وتالي الكبرى أو بالعكس. تقرير.

شرائط الأشكال تُعتبرُ هنا في غير الشكل الأول **بين المشارِكين**. ثم الشكلُ الأولُ هو البديهيُّ الإنتاجُ الواردُ على النَّظم الطبيعي، والبواقي **مردودةٌ** في معرفةِ إنتاجها إليه، إمَّا بالعكس؛ أي: عكسِ الكُبرى في الضربِ الأولِ والثالثِ من الثاني، وعكسِ الصُّغرى وجعلِها كبرى، ثم **عكسِ النتيجةِ في ثَانيه**، وعكسِ الصغرى في الأربعةِ الأُوَلِ من الثالث

(**قوله**: بين المشاركين) في هامش خ: سواء كان تمام قضية أو جزءاً منها، وأمَّا في القسم الأول فيلزم أن يكون الشركة في قضية تامة ولا يكفي أن يكون في جزء منها. تقرير.

(**قوله**: **مردودة**) في هامش م: عبارة الفناري: «ولا شكَّ أنَّ مجموع الأشكال ترتدُّ في الحقيقة إلى الأوَّل، بل إلى أوَّل الأوَّل، بل إلى الضروريّ من أوَّل الأوَّل كما عُلِم في المطوَّلات، وكذا القياس الاستثنائيُّ إلى الاقترانيّ، وبالعكس» انتهى، أمَّا هذا فظاهرٌ وأمَّا الأوَّل فقد بيّنه البرهان بأنَّ المرادَّ أنَّ كلَّ مطلوبٍ كسبيّ فهو لا يُتلقى بالقبول ما لم ينتهِ إلى البَديهيّ، والبَديهيُّ من الصُّورِ التصديقية صورة الشَّكل الأوَّل، بل الضَّرب الأوَّل منه، والبديهيُّ من موادِّ التَّصديقيَّة التَّصديقُ الضَّروريُّ كالأوَّليّات والمجرَّبات وسائرِ ما يَتركب منه البرهان، فينبغي أنْ يرتدَّ كلُّ كسبيٍّ إلى الضَّروريّ من الضَّرب الأوَّل من الشَّكلِ الأوَّل حتَّى يَتبيَّن حقَّ البيانِ، فعليكَ بالمُمارسة لتعلَّم حقَّ اليقين، فإنَّ لكلِّ علمٍ عملاوذلك بأن تقول في الاستثنائي من نحو "إن كانت الشمسُ طالعةً فالنهار موجودٌ، لكن الشمس طالعة، هذا زمان طلوع الشمس، وكل زمان طلوع الشمس نهار فهذا نهار"، وكذا في الاقتراني من نحو "العالمُ مُتغيِّرٌ وكلُّ متغيِّر حادثٌ، لو كان العالم متغيرًا كان حادثاً لكنه متغيِّرٌ فهو حادث" فيحصل ردُّ كلٍّ منهما إلى آخر بلا كُلفة.

(**قوله**: **عكس النتيجة**) في هامش خ: الحاصل بعد العكس والجعل. تقرير.

(**قوله**: **في ثانيه**) في هامش خ: ولنمثل بثاني الثاني وهو: «لا شيء من الحجر بحيوان، وكلُّ إنسان حيوان، فلا شيء من الحجر بإنسان» فنعكسُ الصغرى إلى قولنا: «لا شيء من الحيوان بحجر» فنجعلها كبرى ونقول: «كلُّ إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بحجر، فلا شيء من الإنسان بحجر»، ثم نعكس نتيجة المعكوس إلى «لا شيء من الحجَر بإنسان» وهو المطلوب، تقرير.

وعكسِ الكبرى وجعلِها صغرى، ثم عكسِ النتيجة في خَامِسِهِ وعكسِ الترتيبِ ثم عكسِ النتيجة في الثلاثة الأُوَلِ والأخيرِ من الرابع، وعكسِ المقدِّمتين في رابِعِهِ وخَامِسِهِ، وعكسِ الصغرى في سَادِسِهِ، والكبرى في سابِعِهِ ليرتدَّا إلى الثاني والثالث، لأنهما لمشاركتهما الأوَّلَ في إحدى المقدمتين أجْلَى من الرابع، حتَّى إنَّ من له عقلٌ سليمٌ وطبعٌ مستقيمٌ لا يحتاج إلى ردِّ الثاني إلى الأوَّلِ. أو بالخُلْفِ في الكلِّ غير الثلاثةِ الأخيرةِ من الرابعِ وهو **ضمُّ نقيضِ النتيجةِ** إلى إحدى المقدِّمتين لينْتِجَ نقيضَ الأخرى **وقد عرفْتَ تركيبَهُ**، أو بالافتراضِ في ثالثِ الثاني، وغيرِ أوَّلَي الثالثِ وفي الثاني والخامس من الرابع، وحقيقتُه أن تؤخذ **موجِبةٌ جزئيةٌ** من مُقدِّمتي القياس ويُحمَلَ وصفا موضوعها ومحمولها على ذات

(**قوله: ضم نقيض النتيجة**) في هامش م: أي: إلى الكبرى في الثَّاني، وإلى الصَّغرى في الثَّالث، ومرَّةً إلى تلك ومرَّةً إلى هذه في الرَّابع، لكن ينتج فيه ما ينعكس إلى نقيض الأخرى، وقد عرفت تفصيل الكلِّ.

(**قوله: وقد عرفت تركيبه**) في هامش م: أي: في أول باب القياس، وبيَّنَّا وجهه في الشَّكل الثَّاني. وفي هامش خ: بأنه مركب من قياسين إحدهما اقتراني الخ، لأنَّهُ يُقال في أول الثاني «كلُّ إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان، فلا شيء من الإنسان بحجر»، ولو لم يصدق لصدق «بعضُ الإنسان حجر، ولا شيء من الحجر بحيوان» ينتج «لو لم يصدق لصدق بعض الإنسان ليس بحيوان» لكن التالي باطلٌ لمخالفته للصغرى المفروضة الصدق فالمقدَّم مثلُه. تقرير.

(**قوله: ثالث الثاني**) في هامش م: وكذا في رابعه إن كانت السَّالبة الجزئيَّة موجَّهة مركَّبة ليتحقق وجودُ الموضوع كما سمعت هناك، ولكونه مشروطاً بهذا الشرط لم نذكرهُ في المتن.

(**قوله: موجبة جزئية**) في هامش م: إشارة إلى أنَّ الافتراض في باب الأقيسة لا يجري إلا في الجزئيَّات، وإن جرى في باب العكوس في الكلِّيَّات أيضاً.

لكن قال في "شرح الشَّمسيَّة": وإن استقام ذلك في الشَّكل الثَّاني والثَّالث لعدم تمام الافتراض في كلياتهما؛ لأنَّ أحدَ قياسيه إمَّا غيرُ مشتملٍ على شرائط الإنتاج، أو مرَّتبٌ على هيئة الضَّرب المطلوب لإنتاجه، لكنْ لا يستقيمُ في الرَّابع لتمام الافتراض في كلِّيَّاته ككبرى الضَّرب الأوَّل وصغرى الضَّرب الثَّاني.

الموضوع، فيحصلُ مقدِّمتان كليتان ثم تُضمُّ إحداهما إلى المقدِّمة القياسية على هيئة ذلك الشَّكل لكن من ضرب أجلى لينتج نتيجةً تُضمُّ إلى المقدمة الأخرى الافتراضية على هيئة الشَّكل الأول فينتج المطلوبَ كما في الثاني وثاني الرابعِ والأولُ من الأولِ والثاني

ويمكنُ الجواب بمثل ما مَرَّ من أنَّهم لم يُبالوا بالشَّكل الرَّابع فلم يلتفتوا إلى جريان الافتراض في كلِّيَّاته.

(**قوله: كليتان**) في هامش م: وإنْ كانت مُقدِّمةُ القياس جزئيَّةً لاعتبار جميع أفراد ذلك البعض وتسميته باسم، وإن كان الموضوعُ منحصراً في فرْدٍ، فيحصلُ شخصيَّتان، والشَّخصيَّة في قوَّة الكلِّيَّة في الإنتاج كما سمعْت فيما مَرَّ مع أنَّ ذلك نادرٌ.

(**قوله: ذات الشكل**) في هامش م: المطلوبُ إنتاجه.

(**قوله: من ضرب أجلى**) في هامش م: فإنْ كان ذلك الضَّربُ المطلوبُ إنتاجُه ثالثاً فالافتراضُ يكون من أحد الأوَّلين، وإنْ كان رابعاً كان من أحدهما أو منَ الثَّالث، وهكذا، لكن قال في "شرح الشَّمسيَّة": هذا أيضاً ليس على الإطلاق، لأنَّ الافتراض في خامس الرَّابع ليس كذلك، بل أحدُ القياسين فيه من الشَّكلِ الثَّاني، والآخر من الشَّكل الثالث، والافتراضُ في ثانيته أيضاً لا يجبُ أنْ يُقرَّرَ كما قَرَّرْنا، فإنَّه يُمكنُ أنْ يُبيَّن بحيث يكونُ القياسُ الأوَّلُ من الشَّكل الأوَّلِ، والثَّاني من الثَّالث، على أنَّ الاستنتاجَ من الأوَّل والثَّالث أظهرُ وأبينُ من الاستنتاجِ من الرَّابع والأوَّل، وقد سمعْتَ الاعتذارَ عنه فتذكرْ.

(**قوله: هيئة الشكل**) المطلوب إنتاجُهُ.

(**قوله: فينتج المطلوب**) في هامش م: لأنَّ أحدَ الوصفين[1] هو الحدُّ الأوسطُ في القياس، فيكون إحدى مُقدِّمتي الافتراض محمولها الحدّ الأوسط، فينتظم هذه المقدِّمة الافتراضيَّة مع المقدِّمة الأُخرى القياسية ويَنتجُ نتيجة إذا ضُمَّتِ النَّتيجةُ إلى المقدِّمة الأخرى الافتراضيَّة تحصلُ النَّتيجةُ المطلوبةُ، ففي الافتراض قياسان: ثانيهما لا بدَّ أنْ يكونَ على نظم الشَّكل الأوَّل، والأوَّلُ على نظم ذلك الشَّكل في الثَّاني والرَّابع، وفي الثَّالث بالعكس، وأمَّا في

(١) أي: في وصف الموضوع في الثالث مطلقاً، وفي الرابع في الصغرى ووصف المحمول في الثاني مطلقاً والرابع في الكبرى.

من المطلوبِ إنتاجه كما في الثالث، **وهذه الثلاثةُ** هي العُمدةُ في إثبات العُكوس **أيضاً**، وكمالُ تفصيل الكلِّ **في المبسوطاتِ**.

وأمَّا القياس الاستثنائيُّ فهو مُركَّبٌ من مقدِّمتين إحداهُما شرطيةٌ وموجبةٌ كليةٌ لزوميةٌ أو عناديَّةٌ والأخرى وضْعُ إحدى الجزئين أو رفعُه ليلزم وضعُ الآخر أو رفعُه، فالشرطيةُ الموضوعة فيه إن كانت مُتصلةً فاستثناءُ عينِ المقدم يُنتج عينَ التالي، واستثناءُ نقيضِ التالي ينتجُ **نقيضَ المقدَّمِ**، كقولنا:" كلَّما كان هذا إنساناً فهو حيوان، لكنه إنسان" ينتج" أنه حيوان" أو" لكنَّه ليس بحيوان" ينتج": أنه ليس بإنسان".

وإن كانت مُنفصلةً حقيقيةً؛ **فاستثناءُ عينِ** أيِّ جزء كان ينتجُ نقيضَ الآخر، واستثناءُ نقيضِ كلٍّ ينتجُ عينَ الآخر، **ومثلُها في الأول** مانعةُ الجمع وفي الثاني مانعةُ الخلوِّ.

خامس الرَّابع فليس من ذلك ولا من هذا، بل من الثَّاني والثَّالث، إلَّا إذا عُكسَت المقدمةُ الباقية من الافتراض، فيصير الثَّاني حينئذٍ من الأوَّل.

(**قوله: وهذه الثلاثة**) في هامش م: أي: العكسُ والخُلْفُ والافتراضُ.

(**قوله: أيضا**) في هامش م: أي: عكوس القضايا، سواءً المستوية أو النقيضةُ.

(**قوله: في المبسوطات**) في هامش م: وإنْ ساعدك التَّوفيق أغناكَ التَّأمُّلُ الصَّادق في ما تلونا عليك عن أكثر ما فيها.

(**قوله: نقيض المقدم**) في هامش م: وإلا لبطل اللزومُ دون العكس في شيءٍ منهما[1] لاحتمال كونِ التَّالي أعمَّ من المقدَّم، فلا يلزم من وجودِ اللازمِ وجودُ الملزوم ولا من عدمِ الملزوم عدَمُ اللازم.

(**قوله: فاستثناء عين إلخ**) في هامش خ: نحو "العددُ إمَّا زوجٌ أو فردٌ لكنه فردٌ فهو ليس بزوجٍ، أو لكنه زوجٌ فهو ليس بفرد" في الحقيقة ومانعة الجمع أو "لكنه ليس بفرد فهو زوجٌ، أو لكنه ليس بزوج فهو فردٌ في الحقيقة ومانعةُ الخلوِّ. تقرير.

(**قوله: ومثلها في الأول**) في هامش خ: أي: استثناء عين كلٍّ ينتج نقيض الآخر لامتناع

---

(١) أي: لا ينتج استثناءُ عين التالي شيئاً ولا استثناءُ نقيض المقدَّم.

[أقسام القياس بحسب المادة]

والقياسُ باعتبار مادته خمسة:

[البرهان]

البرهان: قياسٌ مؤلف من مقدمات يقينيةٍ ولو **مكتسبةً** لإنتاج اليقين، وهو **لِمِيٌّ** إن كان الحدُّ الأوسطُ فيه علةً للنسبة في الذهن والخارج، كقولنا:" هذا **متعفنُ الأخلاط**، وكلُّ متعفن الأخلاط محمومٌ؛ فهذا محمومٌ"، **وإنيٌّ** إن كان الحدُّ الأوسط علة للنسبة في الذهن فقط، كقولنا:" هذا محمومٌ وكلُّ محموم متعفِن الأخلاط، فهذا متعفّن الأخلاط".

جمعهما لا العكس، وفي الثاني مانعة الخلو؛ أي: أن استثناء نقيض كل ينتج عين الآخر لامتناع الخُلُوِّ لا العكس لجواز الجمع.

(**قوله: والقياس**) في هامش م: والمرادُ به ما هو أعمُّ من المعرَّفِ أوّلاً، ولذا أعادهُ مُظْهَراً كما عرفْتَ.

(**قوله: باعتبار مادته**) في هامش م: يعني: كما ينقسمُ القياس باعتبار صورته إلى الاقترانيّ والاستثنائيّ، والاقترانيُّ إلى الحَمْليّ والشرطيّ إلى آخر التَّقسيمات الماضيَّة، كذلك ينقسمُ باعتبار مادَّته إلى خمسةِ أقسامٍ: البُرهان والجدلُ والخطابة والشّعْر والمغالطة، وتُسمَّى الصِّناعاتِ الخمس؛ أي: الاصطلاحات الخمس.

(**قوله: مكتسبة**) في هامش خ: من اليقينيات؛ بأن يكون معلولاً لها ولو بواسطة. تقرير.

(**قوله: لمي**) في هامش م: سُمِّيَ به لأنَّه يفيد اللِّمِّيَّة، أي: عليَّة وجود نسبة المطلوبِ في الخارج منسوبٌ إلى لِمَ التَّعليليَّة.

(**قوله: متعفن الأخلاط**) في هامش خ: فإن تعفُّن الأخلاط؛ أي: تغير الأمزجة الأربعة؛ الدم والبلغم والصفراء والسوداء علةٌ للحُمَّى في الذهن والخارج جميعاً. تقرير.

(**قوله: وإني**) في هامش م: سمّي به؛ لأنَّه يفيد إِنِّيَّة النِّسبة وتحقُّقَها في الذِّهن دون وجودها في الخارج، منسوبٌ إلى إنَّ التَّحقيقيَّةِ

واليقينياتُ ابتداءً **ستٌّ**:

أولياتٌ: يحكم بها العقل بمجرد تصوُّر الطرفين، كقولنا:" الواحدُ **نصفُ الاثنين**"، و"الكلُّ أعظمُ من الجزء"، و" كلُّ جسمٍ مؤلَّفٌ".

ومشاهداتٌ: يحكم بها [العقلُ] بواسطة قوىً ظاهرة أو باطنةٍ، كالحُكم بـ"أن الشمسَ مشرقةٌ"، و"النار محرقةٌ"، و"أن لنا جوعاً وغضباً".

ومجرَّباتٌ: يحكم بها[العقلُ] بتكرار المشاهدة، كالحُكم بـ"أنَّ شُرب السَّقمونيا مُسْهِلٌ للصفراء".

وحدْسياتٌ: يحكم بها[العقلُ] بالحَدَسِ وهو سرعةُ الانتقالِ من المبادي إلى المقاصدِ، أي: ظهورهما للذهن دفعةً واحدةً **لا تدريجاً** كالفكر، نحو "نور القمر مستفادٌ من الشمس لاختلاف تشكُّلاته قرباً وبعداً منها".

ومتواتراتٌ: يحكم بها [العقلُ] بواسطة سماعها من جمعٍ كثيرٍ يستحيلُ عقلاً **تواطؤهم** على الكذبِ، ولا ضبطَ **لقَدْره**، كما ظُنَّ، بل مِصداقُهُ حصولُ اليقينِ، كقولنا : "محمدٌ

(**قوله: ست**) في هامش م: أي: الَّتي يقينيتها لا من كَسْبٍ.

(**قوله: نصف الإثنين**) في هامش م: تقول في القياس: «هذا واحدٌ، والواحد نصف الاثنين، فهذا نصفُ الاثنين» وتقول: «البيت كلٌّ، والكلُّ أعظم من جزئه، فالبيتُ أعظمُ من جزئه الذي هو السقفُ مثلاً».

(**قوله: لا تدريجا**) في هامش خ: لأنه الانتقال من المطلق المشعر بوجه ما إلى المبادئ ومنها بعد الترتيب إلى المطلق. تقرير.

(**قوله: توتطؤهم**) في هامش خ: لكثرتهم لا لكونهم لا يكذبون كالأنبياء مثلاً. تقرير.

(**قوله: لقدره**) في هامش م: يعني منهم من عيَّن عددَ المتواترين؛ فقال: يُشترط في عدد التَّواتر خمسةٌ أو عَشَرةٌ أو اثنا عشَرَ أو عشرون أو أربعون أو سبعون على اختلاف في ذلك، لكنَّه ليس بشيءٍ؛ لأنَّ الضَّابطة مجردُ حصول اليقين بلا شبهةٍ النَّاشئ من الكثرة الممتنعة الاتفاق على الكذب.

صلَّى الله عليه وسلم ادَّعى النبوةَ وظهرت المعجزات على يده البهية"، و كحُكمنا بالأمم الماضية والبلدان النائية؛ كبغداد وأنطاكيا. والعلمُ **الحاصل** من هذا أو اللذين قبله **لا يصيرُ حُجَّةً على الغير**.

وقضايا قياساتُها: معها، يحكم [العقلُ] بواسطةٍ حاضرةٍ في الذهنِ عن تصوُّرِ أطرافها، كحُكمنا بـ "**أن الأربعة** زوجٌ؛ **لانقسامها بمتساويين**".

[الجدل]

الجدل: قياسٌ مؤلف من مقدماتٍ مسلمةٍ **عند الخصم**،

(**قوله: الحاصل**) في هامش خ: أي: المتواترات والحدسيات والمجرّبات بجواز أن لا يجرّبه أو لا يسرع ذهنه أو لا يستحيلُ عقله تواطئهم على الكذب، فلا تُفيدُ اليقين له. تقرير.

(**قوله: لا يصير حجة على الغير**) في هامش م: لجواز أنْ لا يحصلَ له التَّواترُ والحَدسُ والتَّجربة المفيدات للعلم بها.

(**قوله: بأن الأربعة**) في هامش خ: فإن الذهن يترتب وقت تصور أطرافها، لأنه منقسمٌ بمتساويين وكلُّ منقسمٍ بمتساويين زوج فالأربعة زوج، فهو قضيةٌ، ولأنه إلخ قياسها. تقرير.

(**قوله: لانقسامها بمتساويين**) في هامش م: فإنَّ الذِهن يرتِّبُ في الحال أنَّ الأربعة منقسمةٌ بمتساويين، وكلُّ ما كان كذلك فهو زوجٌ فالأربعة زوجٌ.

(**قوله: الجدل**) في هامش خ: أي: الثاني من الصناعات الخمس الجدل، وهو الباب السادس من أبواب المنطق التسعة.

و في هامش م: وإنَّما سُمِّيَ هذا القياس جَدَلاً؛ لأنَّ المقدِّمات إذا لم تكن حقًّا ينازع الخصمُ فيها لذلك وعلى تقدير كونها حقًّا لا يعلم كونها حقًّا فيتنازعان فيها، فيفتتح باب المخاصمات والمجادلات، وكذا الكلام في المسلَّماتِ.

(**قوله: عند الخصم**) في هامش م: أو عند أرباب ذلك العلم؛ فيبني كلٌّ من المناظرين كلامَه عليه في قهر خصمِه ودفعه، كتسليم الفقهاء مسائلَ أصول الفقه، كما يستدل الفقيهُ على

أو مشهوراتٍ يعترف بها جميعُ الناسِ لمصلحةٍ عامةٍ أو رِقَّةٍ أو حمِيَّةٍ أو عاداتٍ وشرائعَ وآداب، كقولنا :"العدلُ حسَنٌ، والظلمُ قبيحٌ" ومراعاة الضعفاء محمودةٌ، وكشف العورة مذمومةٌ" و كقول أهل الهند :"ذبحُ الحيوان مظْلمَةٌ" و كالأمور الشرعية وغيرها,

ولكل قوم مشهوراتٌ بحسب عاداتهم، وآدابهم، وكذا لكل أهل صناعة بحسب صناعاتهم. والغرضُ من الجدل إلزامُ الخصمِ **وإقناعه**.

وجوب الزكاة في حُلي البالغة بقوله عليه السَّلام: «في الحُلِيِّ زكاةٌ»، فلو قال الخصم: هذا خبرُ الواحد، ولا نسلِّم أنَّه حجَّةٌ، فنقول له: قد ثبت هذا في علم أصول الفقه فيُسلِّم.

و في هامش م: كقولك للمعتزلي: «المختارُ في أفعالِه خالقُ الأفعالِ، وكلُّ خالقِ الأفعال شريكُ الباري، فيكون المختارُ في أفعالِهِ شريكَ الباري» فهذا مسلَّم عند الخصم لا عندك، لأنَّك لا تقول بالاختيار في الأفعالِ؛ لأنَّه لا مؤثِّر في الوجود غير الواجب الوجود عند الأشعريِّ، وقد تكون مسلَّمةً عند الخصمَين، كقولك: «أكلُ الميتة عند الاضطرار ارتكابُ أمرٍ ضروريٍّ، وارتكابُ الأمرِ الضَّروريِّ مباحٌ، فأكلُ الميتة عند الاضطرار مباحٌ» فهذا مسلَّم عندك أيضاً.

و في هامش م: وقد تكون المشهورات من اليقينيَّات من حيثُ عموم الاعتراف به، لا من حيث كونه حقًّا، كقولنا: «الضِّدَّان لا يجتمعان»؛ فإنَّه أولى باعتبار الحقيقة، ومشهورٌ باعتبار عموم الاعتراف,

وربَّما تبلغ الشُّهرة بحيث يَلتبس بالأوَّلياتِ، ويفرَّق بينهما بأنَّ الإنسان لو فرَضَ نفسه خاليةً عن جميع الأمور المغايِرَة لعقله حكم بالأوَّليَّات دون المشهورات، وهي قد تكون كاذبةً بخلاف الأوَّليَّات.

(قوله: أو مشهورات) في هامش م: يعني غيرُ اليقينيَّات أيضاً ستةٌ: اثنان يتركَّبُ منهما الجَدَلُ، واثنان الخِطابة، وواحدٌ الشِّعْرُ، وواحدٌ المغالطةُ، وهي الوهميَّةُ، وأما الشبيهةُ بالحقِّ أو بالمشهور فليس من الستَّة، ولكن في حُكمها، فافهمْ.

(قوله: وإقناعه) في هامش م: لكونه قاصراً عن إدراك مقدمات البرهان.

[الخطابةُ]

الخطابةُ: قياسٌ مؤلَّف من مقدمات مقبولة من شخص **مُعتقد فيه**؛ كنبيّ ووليّ وعالم وكاملِ عقل، أو مظنوناتٍ، نحو "**كل من يطوف بالليل سارقٌ**"، و"**كلُّ حائط ينتشر منه التراب ينهدم**"، والغرضُ منها ترغيبُ الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم كما يفعله الخُطباء والوعَّاظُ.

[الشِّعرُ]

الشِّعرُ: **قياسٌ مؤلَّف** من مقدمات **مخيلات** مؤثراتٍ في النفس قبضاً أو بسطاً أو نحوَ

(**قوله**: **الخطابة**) في هامش م: وكلُّ واحدٍ من الجَدَلِ والخطابة كما يكون قياساً يكون استقراءً وتمثيلاً، والقسمُ يجوز أنْ يكون أعمَّ من المقسَّمَ من وجْهٍ كما أن "أُقَسِّم الحيوان إلى الأبيض والأسود"، كذا قيل، لكنْ قد عرفْتَ أنَّه لو حُمل اللُّزوم في تعريف القياس على اللُّزوم الجازم لم يجُزْ تقسيمه إلى هذه الأقسام رأساً؛ فلعلَّ المرادَ بالقياس المقسم لها أعمُّ من المعرَّف أوّلاً فيشمل الاستقراء والتمثيل فهما من أقسامه، فافهمْ.

(**قوله**: **معتقد فيه**) في هامش م: سواءً كانت من الأشخاص الموثوق بصدقهم؛ كالأنبياء والأئمة، أو المظنون بصدقهم؛ كالحُكماء والشُّعراء.

(**قوله**: **كل من يطوف بالليل سارق**) في هامش م: تقول في تركيب القياس منه: «فلانٌ يطوف باللَّيل، وكلُّ من يطوف بالليل سارقٌ» ينتج «فلانٌ سارقٌ».

(**قوله**: **كل حائط ينتثر منه التراب ينهدم**) في هامش م: وقياسه: «هذا الجِدار ينتشرُ منه التُّراب، وكلُّ جدارٍ ينتشر منه الترابُ ينهدم، فهذا الجِدار ينهدم».

(**قوله**: **قياس مؤلف**) في هامش م: ومنهم من اعتبر فيه كونه مقفًّى موزوناً بوزن العَروض وإن لم تكن مقدِّماته مخيَّلات.

(**قوله**: **مخيلات**) في هامش م: وقد ظَنَّ بعضُهم أنَّ من شرط التَّخييل أن يكون كاذباً، وليس كذلك، بل قد تكون القضية الواحدة أوَّليًّا باعتبار كونها حقًّا، ومخيَّلةً باعتبار إفادتها التَّخييل فاعتُبر فيه التَّخييلُ وقبول النَّفس لا غير.

تسهيلٍ أو **تهويلٍ**، كقولنا "العسلُ **مُرَّةٌ مهوعةٌ**"، و"الخمرُ ياقوتة **سيالةٌ**"، و"**كسبُ المعالي بكم ليالي**"، و"**تركُ العادات من المُهلكات**"، والغرضُ منه انفعالُ النفس بالترهيب والترغيب، وكلَّما كان بوزن أنجبَ وصوتٍ أطيبَ كان تأثُّره أطربَ، والأشعارُ المشتملة على المخيلات كلُّها صغرياتٌ لكبرياتٍ كليةٍ مطويةٍ تُفْهَمُ منها، فشعرُ أوصاف المحبوب صغرى مثلاً لكل مَنْ هذا شأنه يجبُ أن يُحَبَّ وهكذا.

[المُغالطة]

المغالطةُ: قياسٌ مؤلَّفٌ من مقدماتٍ شبيهة بالحقِ أو بالمشهورات أو من **وهميات كاذبة**؛

(**قوله: تسهيل**) في هامش م: وتحقيرٍ وتعظيمٍ، لكن جاز أنْ يقال برجوع كلِّها إلى القبض والبسطِ، فلذا لم يذكرْ أكثرُهم غيرَهما.

(**قوله: مرة**) في هامش م: مثال مؤَثِّر القبض، وإنْ كان كاذباً.

(**قوله: مهوعة**) في هامش م: تقول في القياس: «هذا عسلٌ، والعسلُ مرَّةٌ مهوِعةٌ، فهذا مرَّةٌ مهوّعة»، وهكذا.

(**قوله:سيالة**) في هامش م: مثال مؤَثِّر البسط، وإن كان كاذباً.

(**قوله:وكسب المعالي إلخ**) في هامش م: مثال مؤَثِّر التَّسهيل، فإنَّ كسبَ المعالي أصعبُ صعبٍ، لكن إذا سُهّل وقيلَ: يحصُل بكم ليالي أثَّر في النَّفس تسهيلاً.

(**قوله: وترك العادات من المهلكات**) في هامش م: فإنَّ تركَ العادات سهلٌ عند الأهل، لكن إذا قيل: مِنَ المهلكات، أثَّر تهويلاً وتخويفاً في النَّفس.

(**قوله:المغالطة**) في هامش خ: الخامس من الصناعات الخمس المغالطة، وهو الباب التاسع من الأبواب التسع.

(**قوله: وهميات كاذبة**) في هامش م: وإنَّما قيَّد الوهميات بالكاذبة؛ لأنَّ مِنَ الوهميَّات ما ليس بكاذبٍ، كالأحكام التي يَحكم بها الوهمُ في المحسوسات الصِّرْفَةِ؛ كحكمِه بحسنِ الحسناء وقبح القبحاء، وتفصيل حكم الوهم في الكتب الحكميَّةِ، وقد فصله في "شرح الشمسية".

أما الأوَّلُ فبأن يكون **فاسدَ الصورة** لاختلال شرطٍ من شرائط النتائج، ومنه وضع الطبيعة موضعَ الكلية في نحو "الإنسانُ حيوان والحيوانُ جنسٌ"، لينتج "الإنسان جنسٌ"، أو فاسد المادة بأن تكون النتيجةُ **وبعضُ المقدمات شيئاً واحداً** وهو المصادرةُ على المطلوب، كأن يقال :"**كلُّ إنسان بشرٌ وكلُّ بشر ضحَّاكٌ؛ فكلُّ إنسان ضحَّاك**".

وبأن لا يتكرر الأوسط، كقولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار :"هذه فرسٌ وكلُّ فرسٍ صهَّال" لينتج "أن تلك الصورة صهالةٌ" فإن الفرسَ في الصغرى **مجاز** وفي الكبرى حقيقةٌ.

(**قوله: فاسد الصورة**) في هامش م: هذا ما جرى عليه البعضُ حيث جعل مقدماتِ فاسد الصورةِ شبيهةً بالمقدمات الصَّادقة، فقال: "الحيوانُ جنسٌ" يشبه "الحيوانُ جسمٌ"، وإلا فبعضٌ قد عَرَّفَ المغالطةَ بالمركَّب من الوهميَّات، وبالقياس الفاسد الصُّورة أو المادة، وجَعَلَ الكاذبةَ الشَّبيهة بالصَّادقة بعضاً من أسباب فساد المادَّة فافهمْ.

(**قوله: وبعض المقدمات شيأ واحدا**) في هامش م: أو يكون التغير في العبارة فقط.

(**قوله: كل إنسان بشر وكل بشر ضحاك**) في هامش خ: فهي والنتيجة واحدٌ، لأن البشر والإنسان واحدٌ.

(**قوله: فكل إنسان ضحاك**) في هامش م: فهذه النَّتيجة وكبرى القياس شيءٌ واحدٌ، لأنَّ البشرَ والإنسانَ كلاهما واحدٌ.

(**قوله: وبأن لا يتكرر**) في هامش خ: مع أن تكرّره شرط للإنتاج في جميع الأشكال والضروب.

(**قوله: الأوسط**) في هامش م: وجعل بعضُهم عدم تكرُّرِ الأوسط من الخَلَلِ الواقع في الصُّورة، لكن يمكن أنْ يقالَ أراد بالصُّورة اللَّفظَ كما أراد شارحُ الشَّمسيَّة بها ذلك، وجَعَلَه مثالاً لها، فافهمْ.

(**قوله: لينتج**) في هامش خ: وهو باطل.

(**قوله:مجاز**) في هامش خ: لأنه عبارة عن الصورة المنقوشة، وفي الكبرى حقيقة لأنه عبارة عن الحيوان الصاهل.

وبأن لا يُراعى وجود الموضوع في الموجبة كما يُقال :"**كلُّ إنسان** وفرسٌ فهو إنسان، وكلُّ إنسان وفرس فهو فرس" **لينتج "بعضُ الإنسان فرسٌ"**.

وبأن تؤخذ الصغرى مشتملةً على قضيتين **كما تقول** :"**الإنسانُ وحدهُ كاتبٌ وكلُّ كاتب حيوان**" لينتج "الإنسان وحدَهُ حيوانٌ".أو يؤخذ الذهنيات مكان الخارجيات، **أو بالعكس كما يقال**:"**شريك الباري** موجودٌ في الذهن، وكلُّ موجود فيه يتحقق في الخارج فشريكُ الباري يتحقَّقُ في الخارج".

(**قوله:كل إنسان**) في هامش خ: لأن الإنسان والفرس بحيث يكون اسما لشيء واحد ليس بموجود. تقرير.

(**قوله: لينتج بعض إلخ**) في هامش خ: وهو باطل.

(**قوله: بعض الإنسان فرس**) في هامش م: والغلطُ فيه أنَّ موضوع المقدِّمتين ليس بموجود، إذ ليس شيءٌ موجوداً يصدق عليه أنَّه إنسانٌ وفَرَسٌ.

(**قوله: كما تقول**) في هامش خ: لأنها في قوة "ولا شيء من غيره بكاتب".

(**قوله: الإنسان حيوان وحده**) في هامش م: ووجه الغَلَطِ أنَّ هنا قضيَّتين إحداهما: «الإنسان كاتب» والأخرى «غيرُ الإنسان ليس بكاتبٍ»، والقاعدةُ أنْ يُضمَّ كلُّ واحدةٍ إلى الكبرى، فإذا قيل: «الإنسانُ كاتبٌ، وكلُّ كاتبٍ حيوانٌ»، يُنتِجُ «كلُّ إنسانٍ حيوانٌ» وإذا قيل: «غيرُ الإنسان ليس بكاتبٍ، وكلُّ كاتبٍ حيوانٌ» لا يُنتِج شيئاً، لأنَّ شرط إنتاج الشكل الأوَّل إيجابُ الصُّغرى فقد مُزِجَ منتِجٌ وغيرُ منتجٍ لزم منه محذورٌ.

(**قوله: بالعكس**) في هامش م: كما يقال: «شريكُ الباري موجودٌ في الذِّهن» فإنَّ وجود شريك الباري إنَّما هو في الذِّهن فجعل وجوده وجوداً خارجيًّا أخْذٌ للذهنيّ مكانَ الخارجيّ وهو مغالطةٌ.

(**قوله: كما يقال**) في هامش خ: هما مثالان لوضع الذهنيات مكان الخارجيات ولم يمثّل لعكسه. تقرير.

(**قوله: شريك الباري**) في هامش خ: فإن الصغرى ذهنية والكبرى خارجية.

أو "الجوهر موجود في الذهن وكلُّ موجود في الذهن عَرَضٌ **قائم به؛ فالجوهرُ عرضٌ**". وأما الثاني **فكقولنا** :"فلانٌ يطوف بالليل وكلُّ من يطوف بالليل زاهدٌ ففلانٌ زاهدٌ"، وإنما كان مشابهَ الظنيات؛ لأن الطوّاف بالليل يدلُّ على السَّرقة لا الزهد، وأمَّا الثالث فكما يقال :"الباري موجودٌ وكلُّ موجود ذو وضع" لينتُجَ "الباري ذو وضع"؛ تعالى عن ذلك عُلوّاً كبيراً.

وهذا القسمُ إن قُوبل به الحكيم يسمَّى **سفسطةً كالأول**، وإن قُوبل به الجدليُّ يسمَّى مشاغبةً كالثاني، والغرضُ من الكلِّ تغليطُ الخصم وإسكاتُه، وأعظمُ فائدة معرفتها الاحترازُ عنها قال الشاعر:

عرفتُ الشرَّ لا للشرّ لكنْ لتَوَقِّيه * فمَنْ لم يعرفِ الخيرَ من الشرّ يقعْ فيه

(**قوله: عرض قائم به**) في هامش خ: لأن الصادق وكل موجود في الشيء عرض قائم.

(**قوله: فالجوهر عرض**) في هامش م: فالجوهر موجودٌ في الخارج، فأخْذُ وجودِهِ باعتبار الذِهن أخذٌ للخارجيّ مكان الذِهنيّ وهو مغالطةٌ.

(**قوله: فكقولنا**) في هامش م: ضابطه أنَّ مقدّماته وهمياتٌ في صورة المشهورات والظَّنيَّات به أدرى الرأي.

(**قوله: سفسطة كالأول**) في هامش م: يعني: أنَّ القسم الأوَّل من المغالطة؛ أي: المركَّب من شبيه الصَّادقات يسمَّى سفسطةً مطلقاً أخذاً واشتقاقاً من سوفسطاء اسماً للحكمةِ المموَّهة والعلم المزخرِف، لأنَّ "سوف" معناه العِلْمُ والحكمة، و"سطا" معناه المزخرف والغلط، والمناسب لهذا القسم أنْ يُقابل به الحكيم الذي دأبه الاتيان باليقين، والثَّاني: يُسمَّى مشاغبةً مطلقاً لأنَّه ينبىء عن الحيلة والنِّزاع وهما موجودان في هذا القسم، والثَّالث: إنْ قُوبل به الحكيم يُسمَّى سفسطةً كالأوَّل، وإن قُوبل به الجَدليُّ يسمَّى مشاغبةً كالثَّاني.

فالمغالطة مطلقاً منحصرةٌ في القسمين السَّفسطةِ والمشاغبةِ، وفي "الشَّمسيَّة" غير هذا، حيث يُسمِّي المركَّب من الوهميَّات سفسطةً، ثم جَعَلَ المغالطةَ المقابَلَ بها الحكيمُ سفسطةً، والمقابلَ بها الجَدَليّ مشاغبةً؛ فافهمْ.

والعُمدةُ في هذه الصناعات هو البُرهانُ، ولذا لم يستعمل غيره في **العلوم الحقيقية**.

قيل: وكذا الخطابةُ والجدلُ كما يُشيرُ إلى الثلاثة؛ قوله تعالى: ﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن﴾.

هذا ما لخّصنا من عباراتهم، ونرجو التوفيقَ لنيل مراماتهم، وقد تمَّ وبالخيرِ عمَّ.

(**قوله: والعمدة**) في هامش م: قيل في قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: الآية ١٢٥] إنَّ الحكمةَ إشارةٌ إلى البرهانِ، والموعظةَ إلى الخِطابة، وجادلْ إلى الجَدَلِ، فيكون كلٌّ من هذه الثّلاثة معتمداً عليه بلا شكٍّ في الدعوى إلى سبيل الحقّ، لكن بالنِّسبة إلى نفس المستدل العمدةُ هو البرهانُ فقط بلا شكَّ، لأنَّه يُفيدُ اليقين بلا ريبٍ بخلاف الأخيرين، ولذا حصروا العمدة في البرهان، كذا في قول أحمد.

(**قوله: العلوم الحقيقية**) في هامش خ: وهو الذي لا يختلف باختلاف الأديان واللغات كالمنطق. تقرير.

(**قوله: بالحكمة**) في هامش خ: إشارة إلى البرهان.

(**قوله:والموعظة**) في هامش خ: إشارة إلى الخطابة.

(**قوله: وجادلهم**) في هامش خ: إشارة إلى الجدل، فالبرهان أشرف فالخطابة فالجدل.



إيساغوجي الأبهري

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام العلامة أفضل المتأخرين، قدوة الحكماء الراسخين أثير الدين الأبهري طيب الله ثراه، وجعل الجنة مثواه: نحمد الله على توفيقه، ونسأله هداية طريقه ونصلي على سيدنا محمد وعترته أجمعين.

أما بعد: فهذه رسالة في المنطق أوردنا فيها ما يجب استحضارها لمن يبتدئ في شيء من العلوم مستعينا بالله إنه مفيض الخير والجود.

إيساغوجي

اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه بالتضمن إن كان له جزء وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام كالإنسان فإنه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام.

ثم اللفظ إما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه كالإنسان، وإما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك كرامي الحجارة.

والمفرد إما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة بين كثيرين كالإنسان، وإما جزئي وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك كزيد.

والكلي إما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس، وإما عرضي وهو الذي يخالفه كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان.

والذاتي إما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة إلى

الإنسان والفرس وهو الجنس ويرسم بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو، وإما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا كالإنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو وهو النوع ويرسم بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو، وإما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب أي شيء هو في ذاته وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة إلى الإنسان وهو الفصل ويرسم بأنه كلي مقول على الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته.

وأما العرضي فإما أن يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم أو لا يمتنع وهو العرض المفارق، وكل واحد منهما إما أن يختص بحقيقة واحدة وهي الخاصة كالضاحك بالقوة وبالفعل بالنسبة إلى الإنسان وترسم بأنها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا، وإما أن يعم حقائق فوق واحدة وهو العرض العام كالمتنفس بالقوة وبالفعل بالنسبة إلى الإنسان وغيره من الحيوانات ويرسم بأنه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا.

القول الشارح

الحد: قول دال على ماهية الشيء وهو الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان وهو الحد التام، والحد الناقص وهو الذي يتركب من جنس الشيء البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة إلى الإنسان. والرسم التام وهو الذي يتركب من جنس الشيء القريب وخواصه اللازمة كالحيوان الضاحك في تعريف الإنسان، والرسم الناقص وهو الذي يتركب من عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الإنسان: إنه ماش على قدميه عريض الأظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع.

القضايا

القضية قول يصح أن يقال لقائله: إنه صادق فيه أو كاذب فيه، وهي إما حملية كقولنا: زيد كاتب وإما شرطية متصلة كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإما شرطية منفصلة كقولنا: العدد إما زوج وإما فرد، والجزء الأول من الحملية يسمى موضوعا والثاني محمولا، والجزء الأول من الشرطية يسمى مقدما والثاني تاليا.

والقضية إما موجبة كقولنا: زيد كاتب وإما سالبة كقولنا: زيد ليس بكاتب، وكل واحدة منهما إما مخصوصة كما ذكرنا وإما محصورة، وهي إما كلية مسورة كقولنا: كل إنسان كاتب ولا شيء من الإنسان بكاتب، وإما جزئية مسورة كقولنا: بعض الإنسان كاتب وبعض الإنسان ليس بكاتب، وإما أن لا يكون كذلك وتسمى مهملة كقولنا: الإنسان كاتب والإنسان ليس بكاتب.

والمتصلة إما لزومية كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وإما اتفاقية كقولنا: إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق.

والمنفصلة إما حقيقية كقولنا: العدد إما زوج وإما فرد وهي مانعة الجمع والخلو معا، وإما مانعة الجمع فقط كقولنا: هذا الشيء إما حجر أو شجر، وإما مانعة الخلو فقط كقولنا: زيد إما أن يكون في البحر وإما أن لا يغرق، وقد تكون المنفصلات ذوات أجزاء كقولنا: العدد إما زائد أو ناقص أو مساو.

التناقض

وهو اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة كقولنا: زيد كاتب زيد ليس بكاتب، ولا يتحقق ذلك إلا

بعد اتفاقهما في الموضوع والمحمول والزمان والمكان والإضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط، ونقيض الموجبة الكلية إنما هي السالبة الجزئية كقولنا: كل إنسان حيوان وبعض الإنسان ليس بحيوان، ونقيض السالبة الكلية إنما هي الموجبة الجزئية كقولنا: لا شيء من الإنسان بحيوان وبعض الإنسان حيوان، والمحصورتان لا يتحقق التناقض بينهما إلا بعد اختلافهما في الكمية لأن الكليتين قد تكذبان كقولنا: كل إنسان كاتب ولا شيء من الإنسان بكاتب، والجزئيتين قد تصدقان كقولنا: بعض الإنسان كاتب وبعض الإنسان ليس بكاتب.

العكس

وهو أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الإيجاب والسلب بحاله والتصديق والتكذيب بحاله، الموجبة الكلية لا تنعكس كلية إذ يصدق قولنا: كل إنسان حيوان ولا يصدق كل حيوان إنسان بل تنعكس جزئية لأنا إذا قلنا: كل إنسان حيوان يصدق بعض الحيوان إنسان، فإنا نجد شيئا معينا موصوفا بالإنسان والحيوان فيكون بعض الحيوان إنسانا، والموجبة الجزئية أيضا تنعكس جزئية بهذه الحجة، والسالبة الكلية تنعكس كلية وذلك بين بنفسه فإنه إذا صدق لا شيء من الإنسان بحجر صدق لا شيء من الحجر بإنسان، والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما لأنه يصدق بعض الحيوان ليس بإنسان ولا يصدق عكسه.

القياس

وهو قول مؤلف من أقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر، وهو إما اقتراني كقولنا: كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث، وإما استثنائي كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ولكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة. والمكرر بين مقدمتي القياس

فصاعدا يسمى حدا أوسط وموضوع المطلوب يسمى حدا أصغر ومحموله يسمى حدا أكبر، والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى صغرى والتي فيها الأكبر تسمى كبرى، وهيئة التأليف من الصغرى والكبرى تسمى شكلا، والأشكال أربعة لأن الحد الأوسط إن كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الأول، وإن كان بالعكس فهو الرابع، وإن كان موضوعا فيهما فهو الثالث، أو محمولا فيهما فهو الثاني، فهذه هي الأشكال الأربعة المذكورة في المنطق

والشكل الأول هو الذي جعل معيارا للعلوم فنورده هنا ليجعل دستورا ويستنتج منه المطلوب وضروبه المنتجة أربعة: الضرب الأول كقولنا: كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث، والثاني كقولنا: كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم، والثالث كقولنا: بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف محدث فبعض الجسم محدث، والرابع كقولنا: بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم.

والقياس الاقتراني إما مركب من حمليتين كما مر، وإما من متصلتين كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالأرض مضيئة ينتج إن كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة، وإما مركب من منفصلتين كقولنا: كل عدد فهو إما زوج أو فرد وكل زوج فهو إما زوج الزوج أو زوج الفرد ينتج كل عدد فهو إما فرد أو زوج الزوج أو زوج الفرد، وإما من حملية ومتصلة كقولنا: كلما كان هذا إنسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا إنسانا فهو جسم، وإما من حملية ومنفصلة كقولنا: كل عدد إما زوج وإما فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج كل عدد إما فرد أو منقسم بمتساويين، وإما من متصلة ومنفصلة كقولنا: كلما كان هذا إنسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو إما أبيض أو أسود ينتج

كلما كان هذا إنسانا فهو إما أبيض أو أسود.

وأما القياس الاستثنائي فالشرطية الموضوعة فيه إن كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا: إن كان هذا إنسانا فهو حيوان لكنه إنسان فهو حيوان، واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم كقولنا: إن كان هذا إنسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون إنسانا، وإن كانت منفصلة فاستثناء عين أحد الجزئين ينتج نقيض الآخر واستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الآخر.

البرهان: وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لإنتاج اليقين، واليقينيات ستة أقسام: أوليات كقولنا: الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء،

ومشاهدات كقولنا: الشمس مشرقة والنار محرقة، ومجربات كقولنا: شرب السقمونيا مسهل الصفراء، وحدسيات كقولنا: نور القمر مستفاد من الشمس، ومتواترات كقولنا: محمد ادعى النبوة وأظهرت المعجزة، وقضايا قياساتها معها كقولنا: الأربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين.

والجدل: وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة.

والخطابة: وهي قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه أو مظنونة.
والشعر: وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض.

والمغالطة: وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق أو بالمشهور أو من مقدمات وهمية كاذبة، والعمدة هو البرهان

وليكن هذا آخر الرسالة في المنطق.

المحتويات

المحتويات



تلميح الإيساغوجي

هذا الكتاب

هذا كتابٌ رصينٌ في علم المنطق للعلّامة الشهير المُلّا خليل الإسْعردي، احتوى جُلَّ مسائل المنطق بعبارة موجزة وأسلوبٍ سهلٍ، والكتاب وإن سمّاه المؤلِّفُ بـ: "إيساغوجي" تلميحاً إلى أنه مُستفادٌ من كتاب "إيساغوجي" لأثير الدِّين الأبهريِّ؛ فقد زاد عليه بعضَ المسائل التي لا توجد في الأصل، فلم يُبقِ حاجةً إلى دراسة كتاب آخرَ من كتب المنطق، وقد وضع المؤلِّف على كتابه حواشٍ نفيسة وتعليقاتٍ دقيقة، مع زيادات لبعض حواشٍ وتعليقات أخرى للشيخ علاء الدين وغيره من العُلماء الأَجلاء من مدرسة أوخين

978-605-7621-41-2
9786057621412
HAŞİMİ YAYINEVİ